الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20أوت 1955سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى "ل م د"

القاعدة المشتركة

من إعداد: د. لشهب مسعود

السنة الجامعية 2017/2016

فهرس.المحتويات

مقدمة.....5

الفصل الأول: الوقائع الاقتصادية في ظل نظام المشاعية البدائية.....7

أولاً: القوى الإنتاجية في المجتمع العبودي.....7

ثانياً: علاقات الإنتاج في المجتمعات البدائية.....8

ثالثا: الأسس الاقتصادية للنظام المشاعي.....9

رابعاً: تناقضات النظام المشاعي وانحلاله.....9

الفصل الثاني: الوقائع الاقتصادية في النظام العبودي (الفترة 4500 سنة ق م إلى غاية ق 5 م)...11

أولاً: حضارة بلاد الرافدين.4500 ق م.....11

ثانياً: حضارة مصر القديمة 3000 ق م.....14

ثالثا: حضارة اليونان القديمة.1000- 480 ق م.....16

رابعاً: الحضارة الرومانية القديمة367 ق م-476 م.....20

الفصل الثالث: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى (من ق5 م إلى ق 15 م).....23

أولا: الوقائع الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي.....23

ثانيا: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي.....28

ثالثا: الحروب الصليبية وتطور الصناعة الحرفية.....33

الفصل الرابع:النظام الرأسمالي(15 ق م-20 ق م).....47

أولاً: عصر النهضة و الكشوفات الجغرافية.....47

ثانياً: الرأسمالية التجارية.(الفكر التجاري).....55

ثالثا: الرأسمالية الصناعية (الثورة الصناعية).....62

رابعاً: الرأسماليـــــة الماليـــة (الوقائع الاقتصادية في القرن 20).....69

الفصل الخامس: النظـــام الاشـــتراكي(الوقائع الاقتصادية في البلدان الاشتراكية).....82

أولاً: آليـــــات الانتـــــقال.....82

ثانياً: التجربـــــــــــة الروسيـــــــــــة.....83

ثالثا: التجربـــة الصينيـــــة.....87

الفصل السادس: الوقائـــع الاقتصاديـــــة المعاصـــرة (1945 - 2008).....90

أولاً: اتفاقيـــة "بروتن ودز" و النظـام الاقتصـادي العـالمي الجديـد.....90

ثانياً: انهيـــار المعسكـــر الاشـتراكي،العولمـة،والنظـــام العالمـي الجديـــد.....94

ثالثاً: بروز اقتصاديات الدول الأسيوية.....103

رابعاً: الأزمة المالية 2008.....114

قائمة المراجع والمصادر:.....119

فهرس الأشكال

الشكل (1) يوضح الحدود التي وصل إليها الإسلام.....24

الشكل (2) يوضح نظام الزراعة في أوروبا العصور الوسطى.....32

الشكل (3) يوضح الصناعة المنزلية بمعاونة أفراد العائلة.....36

الشكل (4) يوضح مصنع للغزل في بدية الثورة الصناعية.....62

مقدمـة:

يتعذر فهم علم الاقتصاد دون إدراك لتاريخه، و تلك حقيقة تقرها الدوائر الأكاديمية و مع ذلك فإن تاريخ والوقائع الاقتصادية لم يكن ميدانا شائعا للدراسة بين الأكاديميين و ، ثمة مشكلة أكثر خطورة هي أن جانباً كبيراً من الكتابات الاقتصادية، و ربما معظمها قد افترض أن الأفكار الاقتصادية لها حياتها وتطورها الخاصان بها فالتقدم في موضوع البحث يتم بصورة تجريدية دون ارتباط بالواقع، فالأفكار الاقتصادية هي دائما و في الأساس نتاج لزمانها ومكانها و لا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذي تفسره. و مثلما يتغير العالم – وهو في الواقع في تغير مستمر – كذلك فإن هذه الأفكار لابد أن تتغير إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها.

إن الأفكار الاقتصادية ظهرت مع بداية وعي الإنسان بضرورة توفير حاجاته المادية الأساسية و المتمثلة في تأمين الغداء و الكساء والمأوى في ظل الندرة النسبية التي هي محور المشكلة الاقتصادية ، هذه الحاجيات تتطور وتتعقد حسب الزمان والمكان، أي حسب التطور الاجتماعي ،الثقافي ، والحضاري، ولأن الفكر الاقتصادي يرتبط بالإنسان وينطلق منه فإنه كان و ما زال دائما يبني في ذهنه تصوراً للحياة الاقتصادية وهو ما يمكننا من استنتاج ما يلي: " **الوقائع التاريخية (الاقتصادية) سبقت الأفكار الاقتصادية ، أي أن الأفكار الاقتصادية كانت و ما زالت تتأثر بالواقع الاقتصادي و،الاجتماعي ،والسياسي السائد أي أن الأفكار الاقتصادية تأتي مفسرة ومكملة للوقائع الاقتصادية.**"

و عليه يمكن إعطاء تعريف مختصر للوقائع الاقتصادية و هي:" **تلك الأحداث التي جرت في حيز زماني و مكاني معين، لتأتي بعدها النظريات الاقتصادية مفسرة لهذه الأحداث وفقاً لمجراها الطبيعي.**" و من بين هذه الوقائع نذكر ما يلي:

1- اكتشاف كريستوف كولومبس صدفة قارة أمريكا – الغنية بالمعادن النفيسة خاصة الذهب والفضة- بعدما كان يريد الوصول إلى الهند عن طريق الإبحار غرباً (واقعة)، و ما ترتب عليه من ثراء

الحكومة في اسبانيا هذا الاكتشاف كان له بالغ الأثر في توجه الفكر الاقتصادي في اسبانيا إلى تبني السياسة المعدنية.

2- أثر حروب نابليون (واقعة)، حيث اضطرت انجلترا إلى توقيف الوفاء بالذهب في سبيل تمويل مجهودها الحربي ، وأصبح بنك انجلترا يصدر عملة ورقية دون غطاء كامل من الذهب، و هو ما أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار.

3- الثورة الصناعية و ما ترتب عنها من تغير كلي في أساليب الإنتاج و ظهور نمط النتاج على نطاق واسع(واقعة)، أدى غلى ظهور النظريات المفسرة للقيمة و الأجور والأرباح...الخ

4- أثر الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 (واقعة)، في القضاء نهائياً على النظرية الكلاسيكية في التشغيل، وانتشار الفكر الكينزي محلها.

الفصل الأول: الوقائع الاقتصادية في ظل نظام المشاعية البدائية.

النظام المشاعي البدائي أول نظام اقتصادي اجتماعي، عمر هذا النظام يزيد عن مليوني سنة إثر نهاية العصر الجليدي و ارتفاع درجة حرارة الأرض الشيء الذي أدى إلى ظهور غطاء نباتي كثيف، وكان هذا النظام مشتركا بين كل الشعوب في المرحلة الأولى من تطورها. ولقد كانت بداية التحضر (الاستقرار و التوطن) 10ألاف سنة قبل الميلاد انتقل فيها الإنسان من مرحلة الصيد و الترحال إلى الزراعة والاستقرار

أولاً القــوى الإنتاجيـة في المجتمـع العبــودي.

ظهرت الإشكال الأولى للعلاقات في ميدان العمل الذي تميز به الإنسان عن عالم الحيوان ففي المرحلة الأولى من حياة الإنسان البدائي (في العصر الحجري)كانت أدوات العمل تتمثل في العصي و الحجارة وكانت أولى أدوات العمل الفأس الحجرية التي استخدمت في قطع الأشجار و صيد الحيوانات و كانت الحياة مقتصرة على جني الثمار و القنص حيث أخد الإنسان يؤدي أبسط الأعمال بصورة جماعية مدفوعين ب ضرورة التآزر لمواجهة الظروف الطبيعية القاسية و قد سمح لهم العمل الجماعي بـ :

1- تطور الوعي البشري ، حيث ظهرت الحاجة إلى تبادل الأفكار والتعبير عنها
2- تطور قوى الإنتاج المادية مثل اكتشاف النار التي بدلت من شروط الحياة المادية للإنسان فقد مكنته من تهيئة الطعام بصورة جيدة و حفظه لمدة أطول و كذا توسيع قائمة الأطعمة بالإضافة إلى الوقاية من البرد و الدفاع ضد الوحوش المفترسة و الأهم من ذلك أنها مكنته من تطوير أدوات إنتاجية جديدة عن طريق تطويع المعادن ،والذي كان له تأثير مهم في التطور الاقتصادي اللاحق لتلك المجتمعات في ما سمي بالعصر البرونزي فأدوات العمل المعدنية أكثر فعالية وكفاءة

3- انفصال الحرف عن الزراعة والرعي و ظهور الأنشطة الحرفية من وجهة نظر التطور التاريخي هي نتيجة حتمية لتطور القوى المنتجة

حيث أنه أصبح الصيد أكثر الأنشطة إنتاجية إذ أصبح الصيد يفيض عن الحاجات الاستهلاكية اليومية تعلم الإنسان حصر الحيوانات في أمكنة معينة لفترات أخرى، وتعلم من ذلك تدجين وتأهيل هذه الحيوانات ، كان أول الحيوانات المؤهلة الكلب الذي رافق الإنسان في البحث عن الغداء ثم الماعز، ثم البقر والحصان، فيما بعد تعلم الإنسان كيفية الزراعة و أخد يستخدم قوة هذه الحيوانات في الجر و حراثة الأرض وريها.

ثانياً علاقات الإنتاج في المجتمعات البدائية.

وكانت علاقات الإنتاج في هذا النظام نتاج مستوى منخفض من تطور القوى الإنتاجية، والحالة البدائية لأدوات العمل والتقسيم الطبيعي للعمل حسب الجنس والسن. وكان أساس علاقات الإنتاج الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج (أدوات العمل، و الأرض، والمساكن، والأدوات الزراعية، الخ). وفي إطار الملكية المشتركة كانت هناك أيضا ملكية خاصة للأسلحة والملابس والأواني المنزلية، الخ. وكان الإنتاج في النظام المشاعي البدائي يتم جماعيا بواسطة العشائر. وكان الناتج يقسم إلى أجزاء متساوية ويستهلك جماعيا. ولم يكن البدائيون يستطيعون بغير العمل معا أن يؤمنوا وسائل معيشتهم وأن يحموا أنفسهم من هجمات الحيوانات المفترسة والجماعات المجاورة. وعلى أساس أول تقسيم للعمل – أي الفصل بين تربية الماشية والزراعة – بدأت القوى الإنتاجية للنظام المشاعي البدائي تتطور بسرعة أكبر

ثالثا: الأسس الاقتصادية للنظام المشاعي.

يمكن حصر السمات الأساسية التي قام عليها النظام المشاعي في العناصر التالية :

1- العمل الجماعي والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج حيث وقف الإنسان عاجز أمام الطبيعة بأدواته البدائية، فهو مضطر للعمل في جماعات.
2- التوزيع المتساوي للمنتجات العمل بسبب الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.
3- ظهور التقسيم الاجتماعي للعمل و التبادل السلعي (المقايضة) بسبب ظهور المنتوج الفائض نتيجة تطور قوى الإنتاج و استخدام أدوات العمل المصنوعة من المعادن.

رابعاً: تناقضات النظام المشاعي وانحلاله.

ومع تطور التبادل والملكية الخاصة والتفاوت الاقتصادي بين الأفراد أعضاء الجماعة، من الأسباب المباشرة لتفكك الجماعة البدائية وبدأ الإنتاج الجماعي والتوزيع المتساوي للناتج يقيد القوى الإنتاجية. وفي المرحلة العليا من تطور النظام المشاعي البدائي و يمكن تلخيص أهم أسباب انهيار النظام المشاعي في ما يلي:

1- ظهور حب التملك في مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي مما أدى إلى ظهور التفاوت الاقتصادي ونهاية التوزيع المتساوي لمنتجات العمل.
2- تطور القوى المنتجة أدى إلى بروز عدم التوافق بين علاقات الإنتاج و المستوى الجديد لتطور القوى المنتجة
3- بداية التحول من العمل الجماعي إلى العمل الفردي بسبب تخصص لأدوات العمل أكثر فأكثر و امتلاك الأفراد لها.
4- ظهور الملكية الخاصة و تطور القوى المنتجة، بحيث أصبح العمل الجماعي عائق أمام تطور الإنتاج

5- ظهور العائلة و انفصالها عن المشاعة، حيث أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج,و يشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية , فقد بدأ زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لإفراد العشيرة , ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج و كانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص بعض العائلات الأرض.

6- توسع التفاوت في الملكية ، حيث أنه بعد الملكية الفردية ظهر تفاوت في الملكية بين العائلات وكانت النتيجة ظهور الفقراء والأغنياء والاستغلال والطبقات وسهّل هذا حدوث انهيار أكبر في النظام المشاعي البدائي وحلت محله نظام المجتمعات الطبقية، مثل النظام العبودي والإقطاعي.

الفصل الثاني:الوقائع الاقتصادية في النظام العبودي (الفترة 4500 سنة ق م إلى غاية القرن 5 م).

النظام العبودي أول مجتمع طبقي متطاحن، نشأ على أنقاض النظام المشاعي .وقد وُجدت العبودية بدرجة أو بأخرى في جميع البلدان بداية من حضارة بلاد الرافدين و الحضارة المصرية إلى غاية اليونان و وروما ن.حيث بلغ هذا النظام أعلى أشكال تطوره إذ كان العبيد قد أصبحوا القوة الإنتاجية الرئيسية للمجتمع. و قد ظهر في صورتين: أولهما عبودية شرقية حيث كان العبيد يتشكلون ممن يقعون في الأسر نتيجة الحروب والغزوات، وثانيهما عبودية غربية ناتجة عن تطور الملكية الخاصة التي شملت العبيد و وسائل الإنتاج و الأرض.

أولاً:حضـارة بلاد الرافديـــن.4500 ق م

الحضارة نظام اجتماعي يعين الإنسان على زيادة إنتاجه الثقافي وتتألف الحضارة من عناصر أربعة: المواد الاقتصادية ، النظم السياسية، والتقاليد، والعلوم و الفنون و هي تبدأ حيث ينتهي الاضطراب و القلق، لأنه إذا ما أَمنَ من الخوف تحررت في نفسه دوافع التطلع وعوامل الإبداع و الإنشاء وبعد ذلك لا تنفك الحوافز الطبيعية تساعده للمضي في طريقه إلى فهم الحياة وازدهارها.و تعتبر حضارة بلاد الرافدين من أقدم الحضارات في التاريخ و الأكثر تطوراً في تلك الفترة من الزمن إذ سنحاول إلقاء الضوء على بعض جوانب الحياة الاقتصادية فيها.

1- **الزراعـــة.**

كان أساسها التربة التي أخصبها فيضان النهرين السنوي بالإضافة إلى نظام الري المحكم،و الذي أعتبر من أعظم الأعمال الإنشائية لتلك الحضارة مما من شك في أنه الأساس الذي قامت عليه فقد أخرجت الحقول التي تم ريها و زراعتها بعناية محاصيل وفيرة من الذرة والشعير والقمح والبلح،و الخضر الكثيرة حيث ظهر عندهم المحراث

الذي تجره الثيران و كان يتصل به أنبوب مثقوب لبذر البذور كما كانوا يدرسون المحاصيل بعربات كبيرة من الخشب.

2- الصناعـة الحرفيـة.

لقد كانت الصناعة الحرفية مزدهرة في بلاد ما بين النهرين حيث كانوا يستخدمون النحاس والقصدير أو كانوا يخلطوهم في بعض الأحيان ليصنعوا منهما البرونز، وكان الحديد يستعمل في صناعة الآلات الكبيرة أما الصغيرة منها فتصنع من العاج و العظام كالإبر و المثقاب، وكانت البيوت تبنى من لبنات من الطين والقش، أما صناعة النسيج فهي واسعة الانتشار حيث كان يشرف عليها مراقبون يعينهم الملك، كما كانت الدولة تحدد أثمان السلع والأجور داخل نطاق بعض الحدود.

3- التجـــارة.

ساعد نهرين دجلة و الفرات في ازدهار التجارة إذ كثيراً ما كانت تنقل البضائع عبرهما حيث عثر في أماكن متفرقة على أختام أُستدل منها على وجود صلات تجارية بينها وبين مصر والهند.و لم تكن النقود قد عرفت في ذلك الوقت لذلك كانت المقايضة هي السمة الغالبة، و لكن الذهب والفضة كانا يُقبلان في العادة بدلاً من البضائع نفسها إما على هيئة سبائك أو حلقات ذات قيم محددة و إما بكميات تقدر قيمتها حسب وزنها في كل صفقة تجارية. و كانت ألواح الطين التي تم العثور عليها عبارة عن وثائق تجارية و عقود مكتوبة و موثقة يشهد عليها الشهود بالإضافة إلى وجود نظام ائتماني تُقترض بمقتضاه البضائع والذهب والفضة و تؤدى عنها فوائد عينية يختلف سعرها من 25% إلى 33% في السنة.

4- البنية الطبقية للمجتمع و شريعة حمو رابي.

أ- البنية الطبقية للمجتمع.

كان أهل البلاد الأغنياء منهم والفقراء ينقسمون إلى طبقات و مراتب كثيرة، و حيث كانت تجارة الرقيق منتشرة بينهم و لقد كانت الحروب و عبودية الدين من المصادر الرئيسية للحصول على الرقيق آنذاك و يمكن تقسيم مجتمع بلاد الرافدين إلى أربعة طبقات رئيسية:

- ❖طبقة الأحرار الأغنياء (مالكو الرقيق).
- ❖طبقة الوسطى و نشأت بين الأغنياء و الفقراء طبقة أفرادها من صغار رجال الأعمال و طلاب العلم والأطباء والكهنة
- ❖طبقة الرقيق (العبيد) وهم جميع الناس المحرومين من ملكية و سائل الإنتاج والمكرهين على العمل بالعنف المباشر.
- ❖ طبقة الفقراء المساكين المعدمين غير أنهم يحتفظون بحريتهم الشخصية

ب- شريعة حمو رابي.

إن الجدير بالذكر أن شريعة حمو رابي التي نقشت على المسلة الشهيرة و التي كانت في البداية قائمة على مبدأ قانون القصاص " النفس بالنفس و العين بالعين".فإذا كسر إنسان لرجل شريف سناً، أو فقأ له عيناً، أو هشم له طرفاً من الأطراف، حل به نفس الأذى الذي سببه لغيره. و كانت جرائم كثير يعاقب عليها بالموت منها هتك العرض، وخطف الأطفال، وقطع الطرق. كما حددت شريعة حمو رابي أجور البنائين، و ضاربي الطوب، و الخياطين، والنجارين،و البحارة، والرعاة، حيث استقرت هذه الأحكام والتقاليد لآلاف السنين والتي أدت إلى حفظ النظام وضبط النفس والتي أصبحت فيما بعد من الأسس التي قامت عليها الحضارة.

ثانياً: حضـــارة مصـــر القديمـــة 3000 ق م.

شهدت مصر خاصة في عهد الملكية القديمة (مابين 3000-2400 سنة ق م) مرحلة انتقال من الاقتصاد البدائي على العبودية. حيث كان الاقتصاد البدائي هو السائد في حياة المصريين القدماء غير أن انهياره أصبح أمر محتماً مع التوسع الذي حصل في ملكية الدولة العبودية على حساب ضم أراضي المشاعية مما أدى إلى تجريد أفراد القبائل من وسيلة إنتاجهم الرئيسية (الأرض) ثم ربطهم اقتصادياً و بشكل مباشر بالطبقة العليا.

1- **نظـام التخطيـط المركـزي.**

لقد تميز النظام الاقتصادي في مصر القديمة بالمقارنة مع دول الشرق القديم الأخرى بمركزية شديدة، حتى أنه شمل المدن السكنية إذ كانت تحاط بأسوار حتى تسهل السيطرة على الأفراد لغرض استغلالهم إرغامهم على تنفيذ كل ما يعهد إليهم من واجبات و أعمال و الانصياع والطاعة المطلقة للملوك(الفراعنة). و قصة يوسف عليه السلام أكبر دليل على المستوى العالي من التخطيط المركزي الذي وصلت إليه الحضارة المصرية القديمة.

2- **الزراعـــة.**

كانت ملكية الأراضي تعود كلها في الأساس إلى الفرعون حيث لا يستطيع أي أحد أن ينتفع بها إلا بإذنه، كما كان كل مزارع يؤدي ضريبة سنوية عينية تتراوح مابين عشر المحصول وخمسه، ويصف هرودوت المزارعين في مصر القديمة كما وجدهم حوالي 450 سنة ق م فيقول:"إنهم يجنون ثمار الأرض بجهد أقل مما يبذله غيرهم من الشعوب... لأنهم لا يضطرون إلى تحطيم أخاديد الأرض بالمحراث أو زعقها أو القيام بعمل كالذي يضطر إليه غيرهم من الناس لكي يجنوا من ورائه محصولاً من الحب، ذلك بأن النهر إذا فاض من نفسه و أروى حقولهم ، ثم انحسر ماؤه عنها بعد إروائها، زرع كل رجل أرضه وأطلق عليها خنازيره، فإذا ما دفنت هذه

الخنازير الحب في الأرض بأرجلها انتظر حتى يحين موعد الحصاد ثم... جمع المحصول." وكما كانت الخنازير تدوس الحب بأرجلها كذلك أُنست القردة و دربت على قطف الثمار من الأشجار.

3- الصناعـة الحرفيـة.

عرفت مصر في عهد الأسر الحاكمة الأولى كيف تصنع البرنز بمزج النحاس بالقصدير، حيث صنعت منه في أول الأمر أسلحة برنزية كالسيوف، والخوذ والدروع، ثم صنعت منه بعدئذ أدوات كالعجلات والرافعات، البكرات، المخاريط و المثقاب التي تثقب أقسى أحجار الديوريت و المناشير التي تقطع ألواح الحجارة الضخمة لصنع التوابيت و بناء الأهرامات. وكان العمال المصريين يصنعون الأجر والأسمنت والفخار الذي قاموا بطلائه بطبقة زجاجية.كما برعوا في حفر الخشب يصنعون منه كل ما يصلح لصنعه من قوارب وعربات وكراسي، كما صنعوا من نبات البردي الحبال والحصر والورق.و كانت الكثرة الغالبة من الصناع من الأحرار، و قلة من العبيد.

4- التجـــارة.

كانت التجارة الداخلية بدائية نسبياً يتم في معظمها عن طريق المقايضة في أسواق القرى أما التجارة الخارجية نمت نمواً بطيئاً وعاقها ما كان يفرض عليها من قيود شديدة أشبه ما تكون بالحواجز الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية في هذه الأيام.ذلك أن مماليك الشرق الأدنى كانت قوية الإيمان بمبدأ " الحماية التجارية"لأن الضرائب الجمركية كانت مورد للخزائن الملكية ومع ذلك فقد أثرت بما كانت تستورده من مواد وتصدره من مصنوعات، حيث كانت أسواق مصر غاصة بالتجار السوريين والقبرصيين، كما كانت السفن الفينيقية تجري في النيل من مصبه في الشمال إلى أرصفة طيبة في الجنوب.

لم تكن النقود قد بدأت تستعمل في البيع و الشراء، ولذلك كان كل شيء حتى مرتبات أكبر الموظفين، تؤدى سلعاً، حباً أو خبزاً، أو خميرة أو نحوها. ولما أخذت المعادن الثمينة تتدفق على مصر شرع التجار يؤدون ثمن ما يبتاعونه من بضائع حلقات أو سبائك من ذهب تقدر قيمتها بالوزن في كل عملية تجارية، و لم تضرب نقود ذات قيمة محددة تضمنها الدولة لتسهيل هذه العمليات ، غير أن نظام الائتمان نشأ بينهم و ارتقى، حيث كثيراً ما كانت التحويلات الصكوك المكتوبة تحل محل المقايضة أو الدفع فوراً، و وجد الكتبة في كل مكان ليجعلوا الأعمال بوثائق المبادلة قانونية و كذلك أعمال المحاسبة و الأعمال المالية.

ثالثا: حضـــارة اليـــونان القديمـــة.1000- 480 ق م.

يتفق أكثر المؤرخون الاقتصاديون على اعتبار الفترة الواقعة من بداية القرن السابع و حتى نهاية القرن الخامس قبل الميلاد أهم الفترات في تاريخ الحضارة اليونانية لأنها شهدت ازدهاراً ملحوظا في الحياة الاقتصادية و السياسية وعلى الأخص مع قيام نظام "البوليسات"* و تعتبر البوليسات من أبرز المعالم المميزة للنظام السياسي في اليونان القديمة بعكس الدول في الشرق القديم و التي قامت على أساس مركزي بالاستناد إلى المشاعية الفلاحية . و يمكن حصر أهم سمات التطور الاقتصادي في اليونان إلى الاهتمام الكبير بالزراعة و بتطوير مختلف الحرف، وتوسع رأس المال التجاري الربوي.

1- البنيـة الطبقيـة في المتجمـع اليـوناني.

شهد التطور الملحوظ في النشاط الإنتاجي استغلالا وحشياً للموارد المادية والبشرية لصاح الطبقة الارستقراطية الحاكمة و على هذا الأساس تم تقسيم المجتمع اليوناني من الناحية السياسية غلى طبقتين متميزتين الأحرار والعبيد وتنقسم طبقة الأحرار إلى ثلاث طبقات أساسية:

أ- **الأسياد:** وهم كبار ملاك الأراضي و مالكو العبيد.

ب- **الفلاحون:** وهم أصحاب الملكيات الصغيرة.

ج- **الحرفيون:** وهم أصحاب الورش الصغيرة.

و إذا كان الاستقطاب الطبقي قد تجلى بأوضح صورة بين طبقة الأسياد والعبيد فإن الاستغلال قد تجاوز هذه الطبقة ليشمل فئات واسعة من الأحرار كالفلاحين والحرفيين ولكن بنسب متفاوتة ويتعين علينا أن نؤكد في هذا الصدد أن كل ما حققته الحضارة اليونانية من تقدم و ازدهار نتاج عمل عشرات الآلف من العبيد الذين أجبروا على تنفيذ كل ما يعهد إليهم من أعمال صعبة ومضنية و على هذا الأساس بالذات قامت نظرة الازدراء و الاحتقار لكل عمل عضلي باستثناء الزراعة التي رأت فيها الطبقة الارستقراطية عملا عضليا محترما يليق بالفرد الحر لأن الاقتصاد اليوناني كان مرتكز على الإنتاج الزراعي إلى حد بعيد.

2- **الزراعـــة.**

كان النشاط الزراعي يتم في ظروف صعبة بسبب التربة الفقيرة الأمر الذي استلزم زراعتها سنة وتركها دون زراعة أخرى وهي نادراً ما تكون مستوية و هو ما دفع بهم إلى عمل المصاطب والتي تزرع أساساً بأشجار العنب والتين و الزيتون. يمكن التمييز بين ثلاث و وحدات إنتاجية زراعية:

أ- **وحدات كبار الملاك:** وهم يملكون الأرض الأكثر خصوبة، و التي تزرع بالحبوب وتربى عليها الماشية والخيول و هم لا يساهمون في العمل و إنما يستخدمون العبيد والعمال الأجراء الذين يخضعون للمالك رغم أنهم أحرار. هذه الملكيات لا تغطي إلا نسبة صغيرة من مساحة الأرض المزروعة.

ب- **وحدات صغار الملاك:** عددها كبير تحوي نصف السكان أو يزيد، حيث يتم الإنتاج بفضل عمل أفرد الأسرة وعمل ما تملكه من عبيد مستخدمين في ذلك وسائل إنتاج بسيطة.

ج- **وحدات عبيد الدولة:** حيث تقوم الدولة في هذه الحالة بتحرير جزء من عبيدها لقوم كل منهم بزراعة قطعة من الأرض كما يشاء. وله حرية تكوين أسرة تفلح معه الأرض مقابل أن يلتزم بالتخلي للدولة عن حصة من الناتج تتحدد له مدى الحياة.

3- التجـــارة.

لقد كانت الزراعة لا تستطيع أن تغطي احتياجات السكان وخاصة من الحبوب، من ثم كان الالتجاء إلى التجارة الخارجية (صقلية، إيطاليا، مصر...) و التي تمركزت في المدن وخاصة الموانئ، قد ازدهرت في أثينا، لتصبح نشاطاً أساسياً يقوم به أشخاص لا يتمتعون بصفة المواطن و يرتكز على رأس مال المقرضين إذ كان يتم تزويد السكان بثلثي أو ثلاثة أرباع ما يستهلكونه من الحبوب. و لقد كان من مشاكل التجارة هي العثور على واسطة للتبادل يثق الناس بها، فقد كان لكل مدينة نظامها الخاص في الموازين و المقاييس، وعملتها التي لا تشاركها فيها مدينة أخرى. وكان على الإنسان عندما يصل إلى أحد التخوم التي تكاد تبلغ المائة عداً أن يبدل نقوده و أن يكون على حذر لأن كل حكومة يونانية، ما عدا حكومة أثينة كانت تسلب الأجانب أموالهم بتخفيض قيمة نقدها، وفي ذلك يقول يوناني لم يشأ أن يعرف اسمه "كان التجار في معظم المدن يضطرون أن ينقلوا على سفنهم بضائع وهم عائدون إلى مدنهم لأنهم لم يكن في وسعهم ان يحصلوا على نقود ذات نفع لهم في أي مكان آخر".

4- الصناعـة الحرفيـة و الإستخراجية

لقد كانت الصناعة الحرفية تزود التجارة بعدد من السلع من أواني، و أسلحة، أقمشة، و حلي...إلخ و من ثم كان توسع النشاط الحرفي،و يقوم بهذا النشاط وحدات حرفية و ورش صغيرة مملوكة ملكية خاصة يقوم بالعمل الحرفي مع أفراد عائلته مع الاستعانة ببعض العبيد أو العمال المأجورين، كما كانت بعض الورش تقوم

بالإنتاج الصناعي، حيث كانت أكبر ورشة تستخدم 120 عامل في صناعة الدروع. أما النشاط الإستخراجي كان يتم في منطقة "لوريون" التابعة لأثنا في المناجم المملوكة للدولة، حيث تتعهد الدولة بامتياز الاستغلال إلى أفراد يملكون رأس المال على أن تحتكر لنفسها التعامل في الرصاص والفضة المستخلصة.

رابعاً: الحضـارة الرومانيـة القديمـة367 ق م-476 م.

استطاعت روما خلال تاريخها تكوين إمبراطوريه ضخمه شهد العالم أنها من اكبر الإمبراطوريات في التاريخ القديم فلا شك انه من الأولي من نوعها -وقد تكون الأخيرة-التي استطاعت السيطرة علي العالم لفترة زمنيه طويلة امتدت قرون فمع وجود إمبراطوريات عظمي كالإمبراطورية الفرعونية والأشورية والبابلية ثم اليونان وفي العصور الوسطي الخلافة الإسلامية ثم هجوم المغول وسيطرتهم جزء كبير من أسيا وأوربا إلا إن كل هذه الإمبراطوريات لم تتمكن من السيطرة علي العالم برمته مثل إمبراطوريه الرومان

1- **الزراعـــــة.**

كانت أساليب الزراعة و أدواتها لا تختلف اختلافاً جوهريا عما كانت عليه منذ قرون، فقد احتفظ المحراث، والمجرفة، و الفأس، و المذراة، والمنجل بصورتها التي كانت عليها في تلك الأيام. و كانت الحبوب تطحن في طواحين تديرها المياه أو الحيوانات. وكانت المضخات اللولبية والسواقي ترف الماء من العيون والأنهار إلى قنوات الري. وكانوا يحتفظون بخصوبة التربة بإتباع الدورة الزراعية، و استخدام المخصبات والنباتات التي تفيد الأرض. و كانوا يتفننون في انتخاب البذور، حيث كان في وسعهم أن يجنوا ثلاثة محاصيل أو أربعة في الأحيان. و كانت أشجار الفاكهة على اختلاف أنواعها تنقل إلى روما عن طريق قواد الجيوش والتجار حيث عرفت ايطاليا بفضل العناية بزراعتها كيف تنتج فاكهة العالم كله تقريباً.

2- **الصناعـة الحرفيـــة**

لم يكن في الحياة الرومانية بين الزراعة والصناعة ذلك أن المواطن الريفي القديم - سواء أكان كوخاً أم بيتاً صغيراً أم بيتاً كبيراً في ضيعة – كان مصنعاً يدوياً بالمعنى الحرفي للفظ يعمل فيه الرجال بأيديهم في صناعات هامة متعددة لا غنى عنها، بينما تملأ النساء البيت و ما يجاوره بما لا يحصى من منتجات الفنون. و لم يكن تعدد الصناعات في المنزل الواحد دليلا على أن الحالة الاقتصادية في الريف فقيرة و بدائية، و إنما أكثر البيوت ثراء أكثرها اعتماداً على نفسها وكانت الأسر في تلك الأيام منظمة من وحدات اقتصادية متعاونة في الأعمال الزراعية

والصناعية، ولما تعهد صانع ما بالقيام بعمل لعدة أسر، و أقام لنفسه حانوتاً في موضع يسهل على هذه الأسر أن تصل إليه مثال على ذلك أن الطحان اخذ يحمل الحبوب من عدة حقول و يطحنها لأصحابها، ثم أصبح يصنع لها الخبز و هكذا ظهرت مهنة الخباز وهكذا دواليك.

3- التجـــــارة.

اتسعت التجارة في البحر المتوسط اتساعاً لم يسبق له مثيل بسب إصلاح إدارة الحكم و وسائل النقل حيث كان البائعون الجوالون يطوفون بالريف و يبيعون أهله من عيدان الثقاب إلى الحرير المستورد، كما كانت هناك أسواق يومية و أخرى دورية، كان أصحاب الحوانيت يساومون المشترين و يخسرون الموازين، هم يراقبون في حذر مفتشي الحكومة الذين كانت مهمتهم مراقبة المكاييل والموازين و كان أرقى من هؤلاء في السلم التجاري الحوانيت التي تصنع بنفسها سلعها و هي التي كانت عماد الصناعة والتجارة. كما كان في الثغور أو بالقرب منها بائعو الجملة.

و ظلت إيطاليا مائتي عام و ميزان التجارة في غير صالحها، فقد كانت تشتري أكثر مما تبيع، إذ كانت تصدر بعض الفخار و الخمور و الزيت والأدوات المعدنية والزجاج، والروائح العطرية، أما ما عدا هذا من المنتجات فقد كانت تحتفظ به لنفسها، كما كان لتجار الجملة وكلاء يشترون البضائع لإيطاليا من كافة أنحاء الإمبراطورية.

4- المـــــال.

لقد كان الإنتاج والتجارة يمولان بنقد محترم وموثوق به في العالم إلى حد كبير لكن النقود الرومانية جميعها قد انحط قيمتها شيئاً فشيئاً ذلك أن الخزانة وجدت انه يسهل عليها أن تؤدي ما استدانته الحكومة من المال بسبب الحروب بسماحها بالتضخم الذي ينشأ بطبيعته من ازدياد النقود و نقص السلع ذلك أن الآس كان في الأصل رطلا من النحاس انخفض وزنه على أوقيتين في عام 241 ق م و إلى أوقية واحدة في عام 202 ق م و

هكذا حتى صار ربع أوقية عام 60 م ولعل هذا التضخم الخاضع لإشراف الحكومة، لم يكن إلا وسيلة سهلة لتخفيف العبء عن المدينين على حساب الدائنين، لأن هؤلاء لو تركوا و شأنهم لاستطاعوا بما يمتازون به من كفاية، أن يركزوا الثروة في أيدي قلة إلى حد يقف دولاب الاقتصاد و ينذر بالثورة السياسية.

5- أسباب انهيار الإمبراطورية الرومانية

إن السبب الاقتصادي من أبرز الأسباب التي أدت إلى انهيار الإمبراطورية الرومانية، فقد ظلت التجارة الواسعة مصدر رخاء عظيم مائتي عام لكن أساسها غير السليم جر الخراب على الاقتصاد الروماني في آخر الأمر. ذلك أن إيطاليا لم تحاول قط معادلة صادراتها و وارداتها، بل استولت على مناجم خمسين ولاية وفرضت على أهلها الضرائب لتستمد المال الذي تدفعه لموازنة صادراتها بوارداتها. فلما استنفدت العروق المعدنية الغنية ولم تنقص شهوة الرومان للترف والكماليات، حاولت روما أن تؤجل انهيار نظام الاستيراد بغزو بلدان جديدة اشتهرت بمعادنها، وبتخفيض قيمة نقدها، فصارت تصنع أكثر ما تستطيع صنعه من النقود بأقل ما لديها من سبائك.و لما اقتربت نفقات الإدارة والحروب من مكاسب الإمبراطورية كان على روما أن تؤدي ثمن ما تستورده من البضائع بضائع أخرى، لكنها عجزت و كان اعتماد إيطاليا على ما تستورده من الطعام أهم أسباب ضعفها. ذلك أنها ساعة أن عجزت عن إرغام غيرها من البلاد على أن ترسل إليها الطعام والجنود آذن مجدها بالزوال.

الفصل الثالث: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى (من ق 5 م إلى ق 15 م).

عرفت العصور الوسطى عالمين مختلفين تماماً،الأول العالم الإسلامي كحامل لمشعل الثقافة والحضارة نشط اقتصادياً، والثاني العالم الغربي يعيش عيشة اقتصادية منغلقة متقطع الصلات بالعالم الخارجي.

أولا: الوقائع الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي.

لقد وصف المسلمون في العصور الوسطى بأنهم بالفعل أصحاب أعظم حضارة، والسبب في هذا أن الحضارة الإسلامية كانت عالمية المنبع والمصب، فقد استفاد المسلمون من تراث الأمم السابقة في صورة التراث اليوناني والفارسي والهندي، وخاصة اليوناني، ولم يجدوا مشكلة تعوقهم في ترجمة هذا التراث نظرا لازدهار العالم الإسلامي من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. فقد تألقت الحضارة بسبب اقتصادي، حيث وضع المسلمون أيديهم على منافذ خطوط التجارة العالمية، وسيطروا على مناطق من البحر المتوسط حتى سور الصين العظيم، والشمال الأفريقي، وجنوب غرب أوربا في صورة شبه جزيرة أيبيريا، وكذلك جزر البحر المتوسط، حيث نمت تجارة المسافات البعيدة، حتى إنه صدرت البضائع من خراسان بعيدا إلى مصر وشمالي أفريقيا، وبذلك سارت في أيديهم أموال سائلة ضخمة لتمويل مشاريع الترجمة والتشييد والبناء، ومن حسن حظ المسلمين أنهم سيطروا على مراكز التراث القديم في الهند وفارس ومصر فكانت حضارتهم متألقة. يذكر أن الحضارة الإسلامية كانت ذات بعد إنساني واضح، كما اتسمت بطابع التسامح ولم تعرف التعصب، فقد أشار "كلود كاهن" claude cahen (1909-1991) إلى أن روح التسامح تلك لم تشهدها الحضارات العالمية قديما أو حديثا. ويكفي أن عظماء الأطباء كان منهم المسيحيون واليهود، ومثال ذلك حنين ابن إسحق (810-873م) الذي أجاد اليونانية والسريانية والعربية، وأيضًا موسى ابن ميمون (1135-1204م) وهو طبيب يهودي بارع و واحد من سبعة أطباء كانوا مرافقين شخصيين للسلطان الأيوبي صلاح الدين (1138- 1193م). وبذلك التقى الإسلام

والمسيحية واليهودية في حضن حضارة واحدة عالمية قامت بمشروع حضاري في العصور الوسطى عجزت أوربا عن القيام به، وإنما قامت بمشروع متعصب في صورة الحروب الصليبية.

الشكل (1) يوضح الحدود التي وصل إليها الإسلام

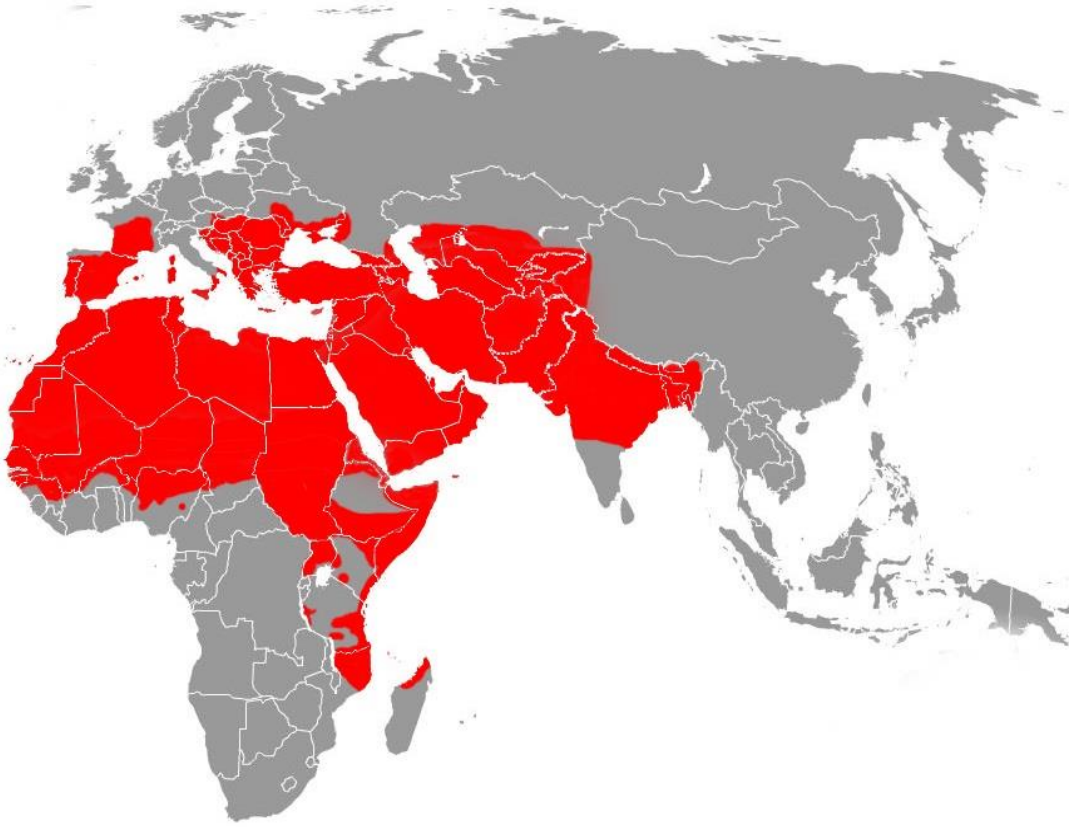

1- الحياة الاقتصادية و الاجتماعية قبل الإسلام.

قبل الإسلام كان منطق القبلية يسود اجتماعياً واقتصادياً فالفرد العربي لم يكن يشعر بواجب أو ولاء لأية جماعة أكبر من القبيلة، وكان يحكم كل قبيلة شيخ يختاره رؤساء العشائر من بيت اشتهر من زمن بعيد بثرائه، أو سداد رأيه، أو شدة بأسه في القتال، كما كان في وسع البدوي أن يواجه حياة الصحراء متجلداً كجمله، مرهف الحس نشيطاً كجواده، و البدوي قصير القامة، نحيف الجسم، مفتول العضلات، في وسعه العيش أياماً

متوالية على القليل من التمر واللبن. لم يكن العرب في الجاهلية علماء أو مؤرخون و لكنهم كانوا مولعين بفصاحة اللسان وصحة الكلام والشعر حيث كانت اللغة العربية معقدة في تصريفها غنية بمفرداتها، دقيقة في الفروق بين ألفاضها.

أ- الزراعـــة.

كان الرجال في القرى يزرعون بعض الحب والخضر وربون بعض الماشية قليلة العدد، وبعض الجياد الكريمة، لكنهم كانوا يجدون أن زراعة بساتين النخل، الخوخ، المشمش، والرمان، والليمون و البرتقال، الموز والتين أجدى لهم، و منهم من كان يعنى بزراعة النباتات العطرية كالكندر ،و الياسمين والخزامى لصناعة بعض العطور،كما كان البعض يحفرون سيقان الأشجار ليستخرجوا منها المراهم والبلسم.

ب- التجـــارة.

كانت مكة مركز عبادة الأصنام التي تمثل معبودات العرب و لم يكن سبب قيام هذه المدينة المقدسة في موضعها الذي قامت في هو مناخها، ذلك أن الجبال الجرداء التي تكاد تطبق عليها من جميع الجهات تجعل صيفها حاراً لا يطاق.وكان الوادي الذي تقوم فيه غير ذي زرع، ولا يكاد يوجد في البلدة كلها حديقة واحدة ولكن موقعها في منتصف ساحل البلاد الغربي، و على بعد 77كم من البحر الأحمر جعلها محطة صالحة في طرق القوافل والتي كانت تحمل التجارة بين جنوبي بلاد العرب و بين الهند وأفريقية الوسطى و بين مصر وفلسطين وبلاد الشام. وكان التجار أصحاب التجارة يؤلفون فيما بينهم شركات محاصة، ويسطرون على أسواق عكاظ ، و يقومون بالأعمال المجزية حول الكعبة وحجرها الأسود.

2- الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في صدر الإسلام.

لقد ظل الأسلوبان الطبقي القبلي هما المسيطران على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية إلى أن جاء الإسلام الذي أحدث ثورة اجتماعية شاملة حيث احل مفهوم الأمة بدلا من مفهوم القبيلة، و مفهوم الإيمان بدل

مفهوم الشرك والإلحاد، ومفاهيم العدالة الاجتماعية محل مفاهيم الاستغلال والتسلط المادي، ومفاهيم الانقسام و التمييز القبلي بمفاهيم المساواة بين المسلمين الذين لا تفريق بينهم إلا بالتقوى.

لقد أرسى الإسلام أسس الدولة الحديثة، حيث بدأت مقدماتها في المدينة ثم انتشرت في باقي شبه الجزيرة العربية و بلاد الشام و العراق حيث بدأت عملية تنظيم الإرادات العامة التي تتطلبها الدولة الحديثة فكانت الزكاة و الجزية، و هكذا ولدت حضارة أصبحت بسرعة مركزاً عالمياً ينبض بالتقدم الاقتصادي والحضاري.

3- نتائج الفتوحات الإسلامية في العصرين الأموي والعباسي.

لقد كانت الأقطار التي اتجه إليها الفتح الإسلامي تعيش عصر من العبودية، حيث إقطاعيات الأسر الحاكمة و حيث العبيد إلى أن جاء الفتح الإسلامي فاعتبر أراضي الأسر الحاكمة و النبلاء ملك لبيت مال المسلمين كما أن العرب الفاتحين نظموا الضرائب على الأفراد و المهن و الأراضي.كما شهدت الخلافة العباسية انقراض المجتمعات القبلية و تطور ملحوظ في النشاط التجاري إلى جانب النشاط الزراعي.

أ- الزراعـــة.

حيث تطورت هذه الأخير خاصةً بعد إدخال الإستصلاحات والأسمدة وتحسين تقنية الري مع إدخال زراعة القطن في بلاد الشام و الأرز في العراق كما انتشرت زراعة قصب السكر و التمور والتوت(دودة الحرير) كما توسعت تربية الخيول والحيوانات الأخرى، و قد قسمت الأراضي أيام العباسيين إلى ثلاث أنواع:

- **أراضي الصوافي:** و تعود ملكيتها إلى بيت مال المسلمين.
- **أراضي الخراج:** وهي ملكية فردي مقابل دفع الخراج و هو أجرة الأرض للدولة.
- **أراضي موات:** وهي ملك لمن يستصلحها.

ب- التجـارة والصناعـة الحرفيـة.

أما الصناعة فقد عرفت تطوراً خاصة فيما يخص تحسن وسائل الغزل والنسيج والقطن والحرير و صناعة الزجاج والزيوت والعطور والصابون والمراهم والجلود والسجاد والأواني وآلات الوزن. وبفضل هذا التطور ازدهرت التجارة و التبادل مع العالم الخارجي ونمت المدن و ازدهرت الحرف وانتظمت قوانينها و تراكمت الأموال مما كون فئة رأسمالية نشطة، كما زاد نشاط الصيارفة و راجت الصكوك و أصبح الدينار العربي عملة مرغوبة و مطلوبة، حيث لأول مرة في التاريخ ما يمكن تسميته بنظام تداول نقدي عالمي.

4- الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في مرحلـة الانهيـار.

انطلاقا من القرن العاشر ميلادي بدأ التراجع العربي على كافة الأصعدة، حيث تميز بالضعف السياسي في مركز الخلافة العربية، فسادت أنواع مختلفة من الإقطاع مثل إقطاع الأسر الحاكمة و إقطاع الأمراء، والولاة، لكن الإقطاع الأكثر انتشار و استغلال كان الإقطاع العسكري و هو إقطاع الجند والقادة، حيث لم يكن هم ذلك الإقطاع الزراعة أو الإنتاج و إنما الربح السريع وجمع المال فتدهورت أحوال الفلاحين و ازدادت الضرائب على الأرض مما حمل أهلها على تركها للقادة العسكريين لكن النهاية للخلافة العباسية وللزمن العربي جاءت حين اجتاح المغول بغداد سنة 1335م .

ثانيا: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي.

يمتد تاريخ العصور الوسطى من سقوط الإمبراطورية الرومانية حتى القرن السادس عشر الميلادي. و لا يعطي المؤرخون، في الوقت الحاضر، تواريخ محددة عن نهاية الإمبراطورية الرومانية؛ لأن نهايتها كانت تدريجية وخلال فترة امتدت عدة مئات من السنين. إلا أنه تم الاتفاق على أن القرن الخامس الميلادي هو بمثابة بداية لتاريخ العصور الوسطى. حيث كانت الإمبراطورية الرومانية، في ذلك الوقت، ضعيفة جدًا، لدرجة أن القبائل الجرمانية كانت قادرة على فتحها. واتحد أسلوب الجرمان في الحياة مع أسلوب الرومان في الحياة، تدريجيًا، وشكلا الحضارة التي نطلق عليها اسم حضارة العصر الوسيط.

1- أوروبا الإقطاعية.

قسمت أوروبا إلى عدد كبير من الممالك. وكانت سلطة معظم الملوك على ممالكهم واهية. وترتب على ذلك أن مئات من الإقطاعيين التابعين الذين كانوا يحملون ألقابًا مثل: الأمير أو البارون أو الدوق أو الكونت أصبحوا حكامًا مستقلين في إقطاعياتهم الخاصة. وحكم هؤلاء النبلاء إقطاعياتهم من خلال شكل من الحكم عرف بالنظام الإقطاعي.

أ- سلطة الكنيسة.

أصبحت سلطة الكنيسة القوة الوحيدة الكبيرة التي ربطت أوروبا مع بعضها خلال الفترة الإقطاعية. فقد مست الكنيسة حياة كل فرد تقريبًا بأشكال عديدة ومهمة. فكانت تُعمِّد الفرد عند ولادته، وتقوم بمراسيم الزفاف عند زواجه، وتتولى مراسيم الدفن عند وفاته. كما أصبحت الكنيسة أكبر مالك للأرض في أوروبا الغربية في العصور الوسطى؛ فقد منح عدد من السادة الإقطاعيين إقطاعيات إليها مقابل خدمات يؤديها رجال الدين. وفي البداية هيمن السادة الإقطاعيون على الكنيسة، ولكن ظفرت الأخيرة، تدريجيًا، بقسط كبير من الحرية. وعلى الرغم من أنه لم يكن لرجال الدين دور مباشر في الحروب الإقطاعية، إلا أنهم سيطروا على السادة بما كان لديهم من أنواع الأسلحة الأخرى الخاصة بهم. فكان الحرمان الكنسي (أي الطرد من الملة النصرانية) واحدًا من أعظم

أسلحة الكنيسة. إذ إن طرد شخص من الملة النصرانية يعني فصله فصلاً كاملاً من الكنيسة، وحرمانه من أمل الذهاب إلى الجنة الموعود بها في نظرهم. وإذا استمر أحد السادة في التمرد بعد هذا الطرد، فإن السلطة الدينية تأمر بإغلاق كل الكنائس الموجودة في أرضه. وعندئذ لا يستطيع أي إنسان يعيش في تلك الأرض، أن يتزوج أو أن يدفن بمباركة الكنيسة. كما أن أجراس الكنائس لا تقرع إطلاقًا فيها. وكان الناس يتذمرون تذمرًا شديدًا إلى حد التمرد، الأمر الذي كان يجبر ذلك السيد، في نهاية المطاف، على الإذعان للكنيسة.

ب- مكونات النظـام الإقطاعـي.

كانت أوروبا، خلال القرن العاشر الميلادي فقيرة و متخلفة وقليلة السكان. ولم يكن بالإمكان زراعة نصف الأراضي، على الأقل، لكثافة الغابات والمستنقعات. أدت الحروب والأمراض والمجاعات وانخفاض نسبة المواليد إلى إبقاء السكان قليلي العدد. ولم يكن متوسط عمر الفرد سوى ثلاثين سنة. وكان السفر أو الاتصال قليلاً، وأقل من 20% من السكان هم الذين كانوا يذهبون لمسافة أبعد من 16كم عن مسقط رأسهم، ويكمن حصر أهم مكونات النظام الإقطاعي في العناصر التالية.

❖الوحـدة الاقتصاديـة:

تتمثل في الضيعة أو الإقطاعية وهي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الإنتاج الطبيعي، و الضيعة مزرعة محصنة تحتوي على الأرض المزروعة و أراضي الرعي و الغابات وهي مشكلة في الغالب من قرية أو أكثر، يتوسط الضيعة (الإقطاعية) قصر السيد أو (النبيل) و قد تمتع النبلاء الذين سيطروا على الأرض، في ظل النظام الإقطاعي، بسلطة سياسية واقتصادية وقضائية وعسكرية. وكان كل نبيل من النبلاء يجمع الضرائب والغرامات، ويقوم بدور القاضي في المنازعات القانونية، ويحتفظ بجيش من الفرسان داخل منطقته. كما أنه أشرف على زراعة الضياع في إقطاعه. وكان أصحاب الإقطاعيات هؤلاء هم الطبقة الحاكمة في أوروبا.

❖أشكـال الإنتـاج الإقطـاعي.

إن الشكل الغالب هو توزيع القسم الأكبر من الأرض الإقطاعية على الفلاحين الاستثمار المباشر من قبل الإقطاعي المالك بواسطة إجبار الفلاحين على العمل من أجل توسيع دائرة الاستغلال، فتخصيص الأرض كان وسيلة الإقطاعيين للحصول على قوة عمل مجانية متوارثة، لأن الأرض المخصصة كانت تنتقل بالوراثة من الأب إما إلى جميع الأبناء أو الابن البكر ، وذلك على حسب ما يراه الإقطاعي.

❖جوهـر الاستغـلال الإقطاعـي.

يغلب على الاقتصاد الإقطاعي ميزة الاقتصاد الطبيعي فكل ضيعة تمثل وحدة اقتصادية مغلقة ومنعزلة وكان جوهر الاستغلال الإقطاعي يظهر في:

- التنوع الكبير للإلتزامات التي يسددها الفلاحين الإقطاعيين سواء كانت منتجات عينية أم أعمال سخرة.
- كان تجديد إنتاج قوة العمل يجري بدون شراء أو بيع لقوة العمل.

❖أشكـال الريـع

لقد كان معدل الاستغلال الإقطاعي للفلاحين كبيراً، و هو ما شكل أرباح كبيرة ، حيث تطورت أشكال الريع مع تطور أسلوب الإنتاج الإقطاعي:

- **الشكل الأول:** ريع السخرة حيث ينتج الفلاح المنتوج الضروري، حيث يتخذ عمله شكل سخرة مجانية بمساعدة أدواته الخاصة(المحراث، الحيوانات) بينما يعمل باقي أيام الأسبوع في استثماراته.

- **الشكل الثاني:** الريع العيني إذ في ضل هذا الشكل لا ينفصل العمل من أجل الذات، فالفلاحون ينتجون المتنوج الضروري والإضافي في استثماراتهم ثم يذهب المنتوج الإضافي في صورة نسبة من المنتجات على الإقطاعي.
- **الشكل الثالث:** الريع النقدي حيث أن الفلاحين أصبحوا لا يقدمون للإقطاعيين المنتوج الفائض و إنما ثمن هذا المنتوج، فالفلاح أصبح مضطرا لبيع المنتوج وتحويله على نقود.

❖أســاليب الزراعـــة

كان على الفلاح أن يقوم بزراعة شرائح (أشرطة) متفرقة في مناطق عديدة، وعلى هذا فلم يسمح للفلاح أن يعمل في قطعة معينة واحدة من الأرض، من أجل أن يتساوى الجميع في العمل في كل قطع الأراضي التي كانت تتباين في خصوبتها وموقعها.

على أن هذه الطريقة في الزراعة كانت تعاني من انخفاض إنتاجيتها، لأن الفلاح كان يخسر جزء مهما من وقته في الانتقال من قطة إلى أخرى، ناهيك عن الحيز الذي تشغله الممرات العديدة لغرض التنقل من قطعة إلى أخرى، وبالإضافة إلى ما ذكرناه فقد كان من الصعوبة تغيير زراعة المحاصيل الزراعية وإدخال محاصيل جديدة حيث يتطلب مثل هذا التغيير موافقة الفلاحين السابقة في تلك المنطقة، وإلا فإن نظام الدورة الزراعية الذي كان متبعا آنذاك سيخرق في هذه الحالة.

ومن هنا يتضح تماما بأن مثل هذه الطريقة في الزراعة لا يمكن أن تفي بالغرض المطلوب منها، أما الطرق التي اتبعت في الزراعة آنذاك فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنظمة رئيسية:

- **نظام الحقل الواحد:**

يتميز هذا النظام باستغلال مساحة معينة من الأرض لزرع مختلف المحاصيل ويكرر هذا الأسلوب باستمرار حتى تنخفض إنتاجية المحاصيل بسبب تناقص خصوبة التربة إلى الحد الذي لم يعد يحقق للمزارع أية

فائدة، عند ذلك فقط يضطر الفلاح إلى ترك أرضه السابقة، والانتقال إلى مساحة جديدة من الأرض الصالحة للزراعة لغرض زراعتها حيث تكرر العملية السابقة، وهكذا دواليك.

الشكل (2) يوضح نظام الزراعة في أوروبا العصور الوسطى.

1- **نظام الحقلين:**

ويجري في ظل هذا النظام تقسيم الأرض الزراعية إلى قسمين ويزرع أحدهما ويترك القسم الآخر ون زراعة (بورا) ثم تجري عكس العملية في الذي يليه، أما إيجابيات هذا النظام بالقياس لما سبقه، فإن الفلاح لا يترك أرضه بل يتناوب عليها باستمرار.

2- **نظام ثلاثة حقول:**

يمكن اعتبار هذا النظام أكثر فعالية من النظامين السابقين، كما أنه يتميز بأنه اقتصادي، حيث لا يضطر المزارع إلى ترك أكثر من ثلث المساحة بدون زراعة إضافة إلى إبقائه على خصوبة التربة في آن واحد.

ثالثا: الحـــروب الصليبيـــة وتطور الصناعة الحرفية.

يعود تاريخ بدء الحروب الصليبية إلى نهاية القرن الحادي عشر، عندما اجتمع الاكليروس الكاثوليكية في مدينة كليرمون الواقعة في جنوب فرنسا وخطط لأول حملة، بوشر تنفيذها في عام 1096م ضد العرب والمسلمين. والحروب الصليبية عبارة عن ثماني حملات نظمها الأوربيون ما بين أعوام 1096م-1270م. وكانت الحروب الصليبية ودوافعها من الأمور التي تعرضت إلى نقاشات مستفيضة و اجتهادات متباينة. فقد حاول بعض المؤرخين الاقتصاديين في الغرب طمس حقيقة هذه الدوافع، وكانت نظرتهم تتسم بكونه أحادية الجانب ولم تخلو من تطرف حيث ذكروا أن السبب الجوهري لقيام الحروب الصليبية هو تخليص قبر السيد المسيح في القدس من سيطرة العرب المسلمين متناسين الدوافع الاقتصادية لهذه الحملة. وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية في إذكاء وتأجيج مشاعر المتدينين البسطاء ودفعهم للمشاركة في مغامرة استعمارية كتب لها الفشل.

1- دوافـع الحـروب الصليبيـــة.

وفي تقديرنا أن أهم الدوافع الاقتصادية تتلخص بما يلي:

أ- كانت تجول في خواطر ملوك أوربا ونبلائها وإقطاعييها أفكار منسوجة من قصص وأساطير عن الكنوز الثمينة والثراء الفاحش لسكان الشرق وكان مصدر هذه التصورات آنذاك التجار الأوربيين الذين أقاموا علاقات تجارية مع شعوب الشرق وبعض زوار قبر السيد المسيح في القدس.

ب- أطماع الكنيسة الكاثوليكية بامتلاك أراضي جديدة وزيادة مداخليها و مداخيل الطبقة الإقطاعية باسم نشر الديانة المسيحية وتطويع الكنيسة الشرقية التي كانت مستقلة عن أوربا.

ج- رغبة الفلاحين في التخلص من الاستغلال اللامحدود المسلط على رقابهم جعلهم يجدون في الحملات الصليبية خير ملاذ لتحسين أوضاعهم المزرية خاصة وأنهم قد وعدوا بالحصول على الثروة.

وعلى هذا فقد تركز هدف الصليبيين بالسيطرة على شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط في فترة كانت فيا الإمبراطورية العربية المترامية الأطراف تعاني من مظاهر الضعف والانحلال والتمزق، وقد تم لهم السيطرة على هذه المناطق وإقامة مستوطنات خاصة بالأوربيين، وتعرض السكان العرب إلى أبشع أنواع التنكيل والظلم والاستغلال ظهرت أثارها في خراب العديد من المنجزات الرائعة للحضارة العربية ودمارها، كما تشير الوثائق التاريخية بأن هذه الفترة كانت واحدة من أحلك الفترات في تاريخ العرب والمسلمين.

وبصرف النظر عن ضخامة الحملات الصليبية من ناحية العدة والعدد، إلا أنهم اضطروا إلى التقهقر بعد أن تكبدوا خسائر بشرية لا يستهان بها وذلك على يد القائد صلاح الدين الأيوبي الذي تمكن من تحرير الأراضي العربية من براثن الاستغلال والطغيان الأجنبي.

2- نتائـج الحروب الصليبيـــة.

وعلى هذا فإن الحملات الصليبية عجزت في نهاية الأمر عن تحقيق أهدافها العسكرية، إلا أن نتائجها الاقتصادية كانت بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل تطور القارة الأوربية، فلقد وجد الأوربيون في دول الشرق ثقافة أرفع من ثقافتهم وعلما أوسع من علمهم، فانتعشت التجارة من جديد بوتيرة سريعة، وقد برزت في هذا المجال وبشكل خاص مدن إيطاليا كالبندقية و جنوة و بيزا ونابولي. ونتيجة للاحتكاك الطويل، مع شعوب الشرق فقد تعرف الأوروبيون على جملة من المنجزات التقنية والثقافية. الوقت الذي لم يعرف الكثير من الأوروبيين إلا جلود الحيوانات كملابس لتغطية أجسامهم، وتعرف الأوروبيون كذلك على أنواع جديدة من ألوان الأصباغ والعطور. وكان من الطبيعي أن يرافق إدخال السلع الجديدة انتشار أزياء جديدة، أما أهم الصناعات التي اقتبسها الأوربيون من دول الشرق فهي:

أ- صناعة المنسوجات الصوفية التي كانت تعد من الصناعات المتطورة في دول الشرق.

ب- صناعة الحرير الشهيرة انتقلت إلى أوربا عن طريق جزيرة صقلية، حيث افتتح أول مصنع للحرير في مدينة بالرمو في القرن الثاني عشر الميلادي.

ج- صناعة الزجاج انتقلت إلى أوربا عن طريق القسطنطينية.

د- صناعة السجاد والمنسوجات.

هـ- وانتقل إلى أوربا العديد من مختلف المهارات الصناعية والزراعية من دمشق والقاهرة وبغداد كصناعة الخزف وصناعة الأسلحة (على الأخص السيوف) وصناعة تجليد الكتب وحفر الخشب والميناء، ويصح القول بأن محصلة هذه العوامل قد مهدت الطريق لقيام عصر النهضة الذي وضع حدا فاصلا لحياة المجتمعات الأوربية ناقلا إياها من حالة الركود النسبي إلى الحركة الديناميكية السريعة، لقد اقتبس الأوربيين من العرب معلومات تقنية وزراعية مهمة وعلى الأخص عن طريق جزيرة صقلية وحتى بعد أن احتلتها النورمانديون، وكان العرب قابضين على أعنة التجارة والصناعة، وكانت اللغة العربية تستعمل في الوثائق الرسمية إلى جانب اليونانية واللاتينية، وكانت تسك بها النقود وتحفر على الأبنية ويتكلم بها متعددو الأجناس واللغات من سكان الجزيرة.

3- ظهور النقـابات الحرفيـة، فوائدهـا ومضـارها.

أشرنا سابقا إلى أن نظام الحرف قد شكل الأساس الإنتاجي لقيام الصناعة ثم ظهور المدينة التي استيقظت كل العناصر المناولة للنظام الإقطاعي، وعلى هذا فقد تطلب الأمر بأن يقطن الحرفيون المدن ويمارسوا نشاطهم أول الأمر في مساكنهم الخاصة بمعاونة أفراد العائلة (الصناعة المنزلية)، كما أنهم كانوا يسوقون ما ينتجون بأنفسهم للحصول على المداخيل التي تكفل إشباع حاجاتهم الضرورية بمتطلبات الحياة، وقد ترتب على هذا اندماج ملكية العمل وأدوات الإنتاج في شخص الحرفي ولم يجر ذلك الفصل بين ملكية أدوات الإنتاج والعمل كما هو في ظل النظام الرأسمالي.

الشكل (3) يوضح الصناعة المنزلية بمعاونة أفراد العائلة.

ولكي يدافعون الحرفيون عن مصالحهم وحقوقهم فقد تعين عليهم الانخراط في تنظيم نقابي حرفي، وكان الحكام يعمدون إلى تشجيع قيام النقابات في أحيان كثيرة حتى يضمنوا تأييد الحرفيين الذين أخذوا يلعبون دورا متناميا في الحياة الاقتصادية للمدينة.

وتطلب وجود النقابات الحرفية ضرورة التنسيق بين أعضائها وبين السكان المستهلكين، ولم تقتصر مهام النقابة على الجوانب الإنتاجية فحسب بل أنها اشتملت على مهام عسكرية ودينية في آن واحد وأصبح لكل نقابة تنظيم عسكري يدافع عن حقوقها ويدخل المعارك إذا اقتضت الضرورة، كما كان لها أديرتها الخاصة وطقوسها الدينية المتميزة والأكثر من هذا كان لكل نقابة قديس، يحتمي به الأعضاء من عاديات الزمن. وشهد القرن الثاني عشر -على الأخص- انتشار النقابات (الطوائف) الحرفية، وكان عددها يعتمد عادة على كبر المدينة أو صغرها وأهميتها التجارية، كذلك وعلى العموم فإن المدن الكبيرة تميزت بنقاباتها المتعددة فمثلا (كان في باريس في بداية القرن الرابع عشر 300 نقابة حرفية).

ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن من السهل البتة الدخول إلى النقابة حتى مع توفر الكثير من الشروط المطلوبة، وعمليا كانت توضع معوقات لا يستهان بها أمام المتدرب من أجل أن يقبل عضوا في النقابة، مما أدى إلى تكوين فئة اجتماعية عريضة لم يحالفها الحظ بالانخراط في النقابات الحرفية، الأمر الذي زاد في تعميق التمايز الاجتماعي في المدينة بين فقراء الصناع والحرفيين وباقي المعدمين من جهة، وبين كبار الحرفيين والتجار والمرابين وأصحاب العقارات من جهة أخرى، وبصرف النظر عن هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعاني منها نسبة كبيرة من الحرفيين، فإن النقابة بقيت تعمل من أجل حماية مصالح أعضائها بشكل خاص، ولكي تحقق أهدافها فإنها وضعت جملة من الشروط نورد أهمها:

أ- الإشراف المباشر على كميات السلع المنتجة ونوعياتها بما ينسجم مع المواصفات التي تضعها النقابة (الطائفة).

ب- الالتزام بأسعار عادلة لا تجعل المنتج الحرفي يتعسف في وضع شروطه بل تضمن له أرباحا معقولة ولا ترهق كاهل المستهلك في آن واحد، ويبدو أن رؤساء النقابات كانوا متأثرين بمفهوم (السعر العادل) الذي وضع أسسه المفكر "السكولائي" (المدرسي) القديس "توما الاكويني".

ج- تحديد عدد الحرفيين والعمال المتدربين بالنسبة لكل حرفة.

د- منع الحرفيين في الانتماء إلى النقابة (كالفلاحين الذين كانوا يهاجرون بأعداد كبيرة من الريف إلى المدينة) وذلك للحفاظ على نوعية وكميات المنتجات الحرفية.

هـ- تحديد الالتزامات أمام كل من يبغي أن يصبح حرفيا، ومنها:

- ❖على العامل المتدرب أن يتمرن لفترة زمنية معينة، تتراوح بين 6-12 سنة حسب طبيعة المهنة والمنطقة، وعلى هذا الأساس كان يتم اختيارهم من الصبيان عادة حيث يوقع عقد خاص بين صاحب الحرفة وبين ولي أمر الصبي.
- ❖على العامل المتدرب أن يمتلك رأسمال كافيا بعد انتهاء فترة تدريبه حتى يصبح حرفيا مستقلا بإمكانه الحصول على المواد الخام وأدوات العمل...الخ.
- ❖على العامل المتدرب أن يجتاز امتحان خبرة أمام أساتذة من الحرفيين يظهر فيها كفاءته وقدرته على الإبداع في العمل الإنتاجي.
- ❖ضرورة زواج العامل المتدرب عندما ينتقل إلى مرتبة الحرفي لكي يمتلك دارا يمكنه من إيواء الصبية المتدربين الجدد.

ومن كل ما ذكرناه يتضح بأن النقابات الحرفية كانت تقوم فعلا على قوانين صارمة لكي تحافظ على بقائها، وترتب على نشاطها جانبان:إيجابي نافع و آخر سلبي ضار.

يظهر الجانب الإيجابي النافع (المفيد) للنقابات الحرفية من:

أ- تقديم خدمات كبيرة ومتنوعة لجمهور المستهلكين في المدينة.

ب- تطوير القوى الإنتاجية بإدخال التقنية الحديثة المتمثلة باستخدام أدوات عمل متجددة وعلى الأخص في مراحل نشوئه الأولى وعلى هذا فإنها أدت دورا تقدميا في دفع عجلة الصناعة إلى الأمام.

أما جانبها الضار فيتحدد بما يلي:

أ-تميزت النقابات عموما بطابعها المحافظ، مما أوصد أمامها أبواب التطور والتقدم وقد تمثلت هذه الحقيقة بوقوف رؤساء النقابات ضد إدخال تحسينات تقنية جديدة، فمثلا منع استخدام دولاب الغزل خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وبقيت محافظة على الأساليب الإنتاجية التقليدية مما أبقى الصناعة في حالة جمود وركود، هذا إضافة إلى سيادة روح التحزب الحرفي.

ب- منعت إقامة جسور مع أصحاب رؤوس الأموال النقدية الذين كانوا على أتم الاستعداد لتقديم القروض للحرفيين مما أدى إلى الإبقاء على وسائل الإنتاج القديمة وعدم تجديدها لتبرير المحافظة على كيان النقابة من الانهيار.

ج- إن تحديد كميات السلع المنتجة وعدد العمال والآلات لدى كل حرفي قتل روح الإبداع والتجديد، وعرقل التنافس بين المنتجين.

د- كان سر المهنة ينتقل بالوراثة فقط، مما حرم على الباقين حق امتلاك أسرار الإنتاج وكيفية تطويره.

وهكذا أمام كل هذه العيوب الجدية أخذ البعض يخرج على الأنظمة والقواعد الحرفية المتزمتة وعلى الأخص بعد ظهور المخترعات الحديثة في القرن الثامن عشر التي أخذت تصفي النظام الحرفي الذي بدأ الانهيار في إنكلترا أولا ثم في فرنسا وتبعتها إسبانيا والبرتغال والنمسا، وألمانيا، وإيطاليا.

4- عوامل انهيار النظام الإقطاعي في العصر الوسيط:

يمكن تحديد أهم العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي بـ::

أ- ظهور الدولة القومية المركزية، تكوين الأمم.

كان للأزمة الاقتصادية التي كان يتخبط بها النظام الإقطاعي والمتمثلة بانخفاض القوى الإنتاجية دور مشهود في زواله، إضافة إلى المقاومة الشديدة والعديد من الثورات الفلاحية التي هزت كيانه، الأمر الذي أدى تدريجيا إلى تقليل عدد الدويلات (الوحدات) الإقطاعية في القارة الأوروبية، وأصبحت مقاليد الحكم تنتقل إلى

أفراد قلائل من الحكام تمكنوا في جمع سلطات عديدة بأيديهم متحولين إلى ملوك معتبرين حكمهم قائما على الحق الإلهي الذي ينبغي أن يطيعه وينضوي تحت لوائه الجميع.

كما أن حاجة الملوك (الجدد) الماسة إلى النقود لاستخدامها لأغراض الحروب والبذخ والتبذير وبناء القصور والكنائس والقلاع كانت تصطدم بالعديد من الحواجز الجمركية والضرائب المفروضة وتنوع القوانين والأنظمة المحلية، وعلى هذا فإن مستلزمات قيام الدولة القومية التي أصبحت أمرا مطلوبا كانت مستحيلة مع وجود الدويلات الإقطاعية المتناثرة.

وأدى تطور رأس المال التجاري –الربوي إلى تعاظم الدور الذي أخذت النقود تضطلع بها في عمليات التداول، مما كان له تأثير مباشر على إضعاف النظام الإقطاعي الذي كان قائما على أساس الاقتصاد الطبيعي المغلق، كما كان للمدن التي تحولت إلى مركز للحرفة والصناعة والتجارة تأثير كبير في تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدويلات الإقطاعية عاملة على تصفية عزلة الضيعة الإقطاعية وتقوقعها.

لقد وجد الملوك في المدن وإمكانياتها الاقتصادية المتزايدة خير سند في مقارعة حكم النبلاء والإقطاعيين، الذين استغلوا سكانها بشتى الطرق –ولفترات زمنية طويلة، ولهذا السبب بالذات وجدنا المدن تقف إلى جانب الملوك في تصفية الأنظمة الإقطاعية وقيام حكم مركزي. وعلى هذا فقد جرى توحيد الدول القومية عبر سلسلة من الحروب مع النبلاء والإقطاعيين الذين حاولوا الإبقاء على امتيازاتهم، ففي إنكلترا مثلا قامت الدولة المركزية خلال حروب طاحنة مع النبلاء والإقطاعيين استمرت ثلاثين عاما، أدت في النهاية إلى قيام حكم ملكي مركزي تمكن من بسط نفوذه على كل أراضي إنكلترا في الربع الأخير من القرن الخامس عشر. وتم قيام الدولة المركزية في فرنسا في نهاية القرن الخامس عشر حيث تميزت بسعة مساحتها وكثرة سكانها، وعموما فإنها كانت من أقوى الدول القومية في غرب أوربا، وبرزت الدول القومية على نفس المنوال في شبه جزيرة إيبريا وعلى أراضي اسكندنافية.

وتجدر الإشارة إلى أن قيام الدول القومية في القارة الأوربية لم يجري بفترة زمنية واحدة، حيث تخلفت كل من إيطاليا وألمانيا في توحيد أراضيها فإيطاليا مثلا، كانت مجزأة إلى ثلاثة أقسام: فالقسم الشمالي:كان يضم مدنا (جمهوريات) مستقلة مستحكم بينها العداء، أما وسط إيطاليا فكان يتألف من روما والمقاطعات المحيطة بها، وكانت روما آنذاك تعد مركزا الاستقطاب الروحي لمجموع سكان أوربا لأنها تضم المركز الكنسي لعموم الكاثوليك. أما القسم الجنوبي: فكان يتألف من دويلات إقطاعية متزمتة ومتخلفة في آن واحد. وبالنسبة لألمانيا، فبصرف النظر عن أنها اكتسبت تسمية (الإمبراطورية الرومانية المقدسة) منذ القرن العاشر، غير أنها بقيت مجزأة في الواقع العملي بين العديد من الإقطاعيات والإمارات، أما سلطة الإمبراطور فكانت شكلية فقط، ولم يتسنى لألمانيا ولإيطاليا من توحيد أراضيها وتكوين دولتيهما القوميتين إلا في القرن التاسع عشر. وفيما يخص الحكم الإقطاع في شرق أوربا، فقد بقي سائدا لفترات زمنية أطول، فلم تتحرر مثلا روسيا في الهيمنة الإقطاعية، ثم تكوين دولتها المركزية إلا في نهاية القرن التاسع عشر.

ولقد رافق قيام القومية في أوربا تكوين الجيوش وبناء الأساطيل من أجل تأمين التجارة والسيطرة على مصادر المواد الخام والمعادن النفيسة ممهدة الطريق لعمليات التراكم الأولي (البدائي) لرأس المال، متبع هذا زيادة في حجم الضرائب المفروضة على كاهل السكان كأحد المصادر الرئيسية الممولة للحملات العسكرية، غير أن الضرائب لم تكن كافية، الأمر الذي أضطر الدولة المركزية أن تتوجه إلى القروض الداخلية، وأخذت تضطلع بمهمة الإقراض مدن مركزية مثل جنوة، وفلورنسا، وليون، وأمستردام، ومدن أخرى.

لكل هذه الاعتبارات تعاظم دور الائتمان وتقوي المركز الاقتصادي للطبقة التجارية الجديدة التي أخذت تتسلل إلى السلطة، موجهة سياسة الدولة نحو أبشع عمليات النهب والسرقة لموارد الشعوب الأخرى المادية منها والبشرية، لقد ترتب على هذه التطورات انتصار الرأسمالية التجارية على ما تبقى من علاقات الإقطاع في القارة الأوروبية.

غير أن عمليات تصفية الاقتصاد الإقطاعي والانتقال إلى الرأسمالية لم تجر بشكل سريع كما قد يبدو للوهلة الأولى، فالعلاقات الرأسمالية بدأت بالنمو في أحشاء النظام الإقطاعي تلقائيا. وبشكل بطيء ولم تنتصر هذه العلاقات إلا بعد مرور فترات زمنية طويلة تجاوزت القرنين، وبعبارة أخرى فإن الصراع بين الإقطاع والرأسمالية لم يتخذ ريقا ثوريا حاسما، وهذا يقودنا إلى التأكيد على الحقيقة التالية، وهي أن قيام الثورات البرجوازية المناوئة للنظام الإقطاعي في القارة الأوربية (كالثورات في الأراضي المنخفضة وانكلترا وفرنسا) كانت تعنى بالأساس انتقال السلطة السياسية من الطبقة الإقطاعية القديمة إلى الطبقة البرجوازية الجديدة بنية صرح الرأسمالية، أما نشوء العلاقات الرأسمالية فقد سبق قيام الثورات التي أسرعت في تصفية مؤسسات الإقطاع.

ب- الزيادة في عدد السكان.

أثر التطور الاقتصادي الذي شهدته القارة الأوربية وعلى الأخص مع قيام المدن تأثيرا إيجابيا على زيادة سكانها وتميزت المدن بتوفر خدمات نسبية آنذاك أكثر من الريف. وبدأت هذه الزيادة تلاحظ منذ بداية القرن السادس عشر وحتى نهايته، بيد أنه لوحظت ظاهرة عكسية تمثلت بانخفاض السكان منذ بداية القرن السابع عشر وحتى نهايته بسبب كثرة الحروب والمجاعات وانتشار الأمراض الفتاكة كالطاعون. وأخذ سكان أوربا بالزيادة المستمرة ابتداء من القرن الثامن عشر، حيث قدر عددهم بداية القرن السابع عشر بين 95-100 مليون نسمة وقفز هذا الرقم ليصبح 140 مليون نسمة في منتصف القرن الثامن عشر.

أما بالنسبة لزيادة بعض دول القارة، ففي الوقت الذي كان عدد السكان في إنكلترا حتى سنة 1700 يقدر بحوالي 5 ملايين نسمة، فإنه قفز إلى أكثر من 6 ملايين في عام 1750. أما عدد السكان في فرنسا فكان يتراوح بين 18-20 مليون نسمة ما بين القرن الرابع عشر والثامن عشر، وارتفع هذا العدد ليصبح حوالي 25 مليون نسمة في منتصف القرن الثامن عشر. وفيما يخص إسبانيا فقد ازداد عدد سكانها من 7 ملايين في عام 1500 إلى 8 ملايين عام 1600.

لقد كان لزيادة سكان أوربا نتائج اقتصادية بالغة الأهمية، حيث أدت إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية، وإلى الاهتمام بمسألة زيادة إنتاجية العمل والبحث عن أسواق خارجية كمصدر بخس للمواد الخام، الأمر الذي أضعف العلاقات الإقطاعية، وقوى من تأثير الطبقة التجارية الجديدة ومن ورائها ملوك أوربا.

ج- حركة الأسيجة في إنجلتر.

في إنجلترا لم يجر الانتقال إلى الزراعة الفردية بواسطة الطفرة السريعة بل أنه تطلب فترة طويلة حيث تجاوزت الستة قرون (ابتداء من القرن الثالث عشر وحتى القرن التاسع عشر). ودخلت الزراعة الإقطاعية آنذاك في مواجهة مع العلاقات الجديدة التي أخذت تتبلور في انتشار استخدام النقود وتزايد دور رأس المال التجاري الربوي وقيام الصناعة وتكوين السوق الداخلية وزيادة الهجرة إلى المدن، ولقد ساعدت هذه العوامل على اختفاء علاقات العبودية ومهدت السبيل إلى تحرير العبيد ومن ثم تحولهم إلى مزارعين مقابل دفعهم للإيجارات النقدية. وكان الانتشار مرض الطاعون في انكلترا بين عامي 1348-1349 الذي أودى بحياة حوالي نصف السكان بدوره في تقليل عدد الأيدي العاملة اللازمة للزراعة بشكل ملموس الأمر الذي ساعد على تحرير العبيد نهائيا وبالتالي تحولهم إلى مزارعين مستأجرين.

ولقد ترتب على هذا زيادة في عدد المزارعين الصغار، وشيئا فشيئا بدأت مصالحهم تتضارب مع مصالح الملاك الكبار (اللوردات) وعلى وجه الخصوص عندما شهدت أثمان المنتجات الصوفية ارتفاعا فاحشا على إثر زيادة الطلب على هذه المنتجات منذ بداية القرن الخامس عشر وحتى نهاية القرن السابع عشر مما شجع هؤلاء الملاك على الاستحواذ على الأراضي الزراعية ومن ثم تحويلها إلى مراعي لتربية الأغنام، وحتى الأراضي المشاعية فقد حولت هي الأخرى إلى مراعي مما كان له أوخم النتائج على هؤلاء المزارعين الذين انهاروا اقتصاديا مما أدى إلى انتشار البطالة فيما بينهم وتسريع هجرتهم من الريف.

واشتهرت مقولة أحد المتهكمين بأن الأغنام ابتلعت البشر في الريف الانكليزي آنذاك. ولقد لاقت هذه الحركة التي أطلق عليها حركة الأسيجة مقاومة شديدة من المزارعين، إلا أن وقوف السلطة الحاكمة إلى

جانب اللوردات والذي أدى إلى سن قانون يشجع هذه الحركة منذ 1700م، قد فوت الفرص عليهم، وقد تم فعلا تحويل 5/1 الأراضي الصالحة للزراعة إلى مزارع مسيجة، أثرت حركة الأسيجة تأثيرا كبيرا على تطوير الصناعة في إنكلترا بوتيرة عالية إلا أن صورة حركة الأسيجة أخذت تتغير مع قيام الثورة الصناعية في إنكلترا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، حين حلت المنسوجات القطنية محل المنسوجات الصوفية وزاد الطلب عليها في الوقت الذي قلت الحاجة إلى المنسوجات الصوفية، مما أفقد المراعي أهميتها، ولم تعد مهمة تربية الأغنام من أجل أصوافها تدر أرباحا على اللوردات، كما أن الاستغلال الرهيب الذي تعرض له العمال الانكليز بشكل خاص في الفترات الأولى لقيام الثورة الصناعية قد أدى إلى انخفاض كبير في مستواهم المعاشي، وقل الطلب على المنتجات الحيوانية وازداد الطلب على القمح، وظهرت الحاجة من جديد لتحويل الكثير من الأراضي التي كانت مخصصة لأغراض الرعي إلى زراعة المحاصيل الزراعية وخاصة القمح.

من هذه النظرة السريعة على واقع التطورات التي شهدها الريف الإنكليزي يتضح لنا أن الزراعة الإقطاعية قد اختفت بالفعل وحلت محلها أشكال جديدة متمثلة بالزراعة الفردية القائمة على استخدام وسائل عصرية ذات إنتاجية أعلى، مما يتجاوب مع روح التطور الحاصل في الحياة الاقتصادية آنذاك.

د- ظهور المدن وتطور الصناعات الحرفية:

تمكن الإقطاع من فرض سيطرته على الريف الأوربي، ووصل أوج تطوره ابتداء من القرن الحادي عشر وحتى القرن الثالث عشر، حيث تحولت أكثرية الأراضي الصالحة للزراعة إلى ملكية الطبقة الإقطاعية، وأضحى الفلاحون مرتبطين بالسيد اقتصاديا وسياسيا. وبصرف النظر عن أن الأرض في الدويلات الإقطاعية اعتبرت ملكا للملك إلا أن التصرف الفعلي بها كان قد أنيط بالنبلاء والإقطاعيين مقابل اعترافهم بالتبعية له وبتقديم العون له وعلى الأخص إبان فترات الحروب التي كان الملوك والإقطاعيون يشنها بعضهم على بعض.

و تميزت هذه الفترة التاريخية بنشوء المدن كمراكز لاستقطاب النشاط الحرفي والتجاري، ثم مراكز للإنتاج السلعي، وإذا كانت مرحلة الإقطاع المبكر قد شهدت عملية اندماج الحرفة بالزراعة، فإنها عادت وانفصلت من جديد، أما الأساس الاقتصادي لهذا الانفصال فإنه يمكن في ذلك النمو الذي حصل في القوى الإنتاجية نتيجة لانهيار نظام الرق، حيث جرت هذه العملية بوتيرة سريعة وعلى الأخص في فرنسا.

ومع التجديد واستخدام الأساليب الحديثة المتمثلة بالتقنية المتطورة في الزراعة أخذ يتحرر عند الفلاح جزء من الوقت المخصص للزراعة مما هيأ فرصا ملائمة له لكي ينصرف للنشاط الحرفي خصوصا، ولوحظ انفصال حرف معينة عن الزراعة في وقت مبكر نسبيا، كالحدادة وصناعة الأواني الفخارية وحياكة الأقمشة وعلى الأخص الصوفية التي زاد الطلب عليها، مما دفع بالكثير من الفلاحين أن يتخصصوا بالعديد من النشاطات الحرفية. وتعتبر الصناعة المنزلية من أقدم أشكال الإنتاج الصناعي، حيث كان الفلاح يتوجه في ظلها إلى صنع بعض المنتجات في بيته من المواد الخام، وكان الهدف الرئيسي من العملية الإنتاجية داخل الضيعة العمل على إشباع احتياجات الطبقة الإقطاعية أولا، ومن احتياجات الفلاحين ثانيا، لقد بقي نظام الحرف سائدا عبر مئات السنين ولم يختفي إلا بعد أن انتقل مركز ثقل الإنتاج الصناعي في المدن.

ومن الأمور التي شجعت على تطور نظام الحرف هروب أعداد متزايدة من الفلاحين تخلصا من التعسف الإقطاعي، كما أن سماح الإقطاعيين لقسم من تابعييهم لإقامة علاقة مباشرة مع السوق وعلى الأخص في فصل الشتاء عندما تقل الحاجة إلى الفلاحين قد ساعد بشكل غير مباشر على تطوير الصناعة الحرفية وأدى بنفس الوقت إلى تعميق تقسيم العمل الاجتماعي الذي وضع الممهدات الاقتصادية لنشوء وتطور المدن.

إن قيام المدن لم يخلصها من التأثير الإقطاعي حيث بقيت لفترات زمنية غير قليلة معرضة لابتزاز واستغلال الطبقة الإقطاعية، غير أن التطور الاقتصادي اللاحق بدأ يضفي عليها سمات مميزة عن الريف الإقطاعي المحيط بها، وبرزت أهم هذه السمات بتبلور بنية اجتماعية جديدة كالحرفيين، والتجار المرابين،

والفلاحين الهاربين من قبضة الإقطاعي، مما عمق التناقضات أكثر من أي وقت مضى بين الطبقة الإقطاعية القديمة والبنية الاجتماعية الجديدة. وأصبحت المدن تقود حركة النضال مطالبة بتحقيق الإدارة الذاتية لها (الكومونة) الممثلة بالاستقلال الإداري والقضائي والمالي وحق سك النقود وما أشبه ذلك.

لقد قامت المدن بداية الأمر قرب مراكز المواد الخام والأديرة وقلاع الملوك والنبلاء ونقاط تقاطع خطوط القوافل التجارية. إن أقدم المدن التي حققت استقلالها عن السلطة الإقطاعية هي المدن الإيطالية الشمالية كالبندقية وجنوا، وكذلك بعض مدن جنوب فرنسا مثل مارسيليا ومونبليه، ويعود تاريخ نشوء هذه المدن – الموانئ إلى القرن الثامن ثم تبعتها المدن التجارية على امتداد نهر الراين والدانوب، ومن بعدها قامت المدن في إنكلترا في القرن العاشر والحادي عشر. وظهرت المدن في شرق أوربا في القرنين العاشر والحادي عشر في روسيا مثل "نوفغورد" و"سمولينك".ومن الجدير بالذكر، تأكيدا لأهمية والأثر الاقتصادي المهم للحروب الصليبية التي أعادت الروح للعلاقات التي كانت قد تجمدت بين الشرق والغرب مما كان له التأثير الايجابي على انتعاش المدن التجارية في أوربا.

الفصل الرابع: النظـام الرأسمـالي(الرأسمالية التجارية ، الصناعية، المالية). 15 ق م-20 ق م.

إن دراسة التاريخ الاقتصادي يبين لنا أن البلدان التي تعرف الآن بأنها في حالة تخلف وتبعية كانت حتى أواخر القرن الرابع عشر لا توجد بينها و بين الدول المتقدمة حالياً أي فروق جوهرية، فحتى ذلك التاريخ كانت تسود في سائر بلدان العالم الأنماط الإنتاجية السابقة للرأسمالية. لقد كان التحول من نمط إنتاجي إلى أخر يستغرق عدة قرون، و إن وجدت اختلافات في درجة التطور فهي اختلافات كمية وليست نوعية، في جميع الأحوال كانت عوامل التطور تتبع الظروف الداخلية (حجم السكان، كمية ونوعية الموارد الطبيعية، طبيعة السلطة المسيطرة) وبصفة عامة يمكن حصر السمات الأساسية التي سادت في مختلف دول العالم قبل ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي:

1- ضعف العلاقات النقدية السلعية وانتشار المقايضة.
2- الاكتفاء الذاتي لمجتمعات الاقتصاد الطبيعي.
3- وجود صلة وثيقة بين الإنتاج الزراعي و الإنتاج الحرفي.
4- أن الغرض الأساسي من الإنتاج هو إشباع الحاجات الأساسية للمنتجين.

أولاً:عصـر النهضـة و الكشوفـات الجغرافيـة.

1- عصر النهضة والإصلاحات الدينية والاجتماعية.

كانت الفترة التاريخية بين بداية النصف الثاني للقرن الخامس عشر وحتى نهاية النصف الثاني للقرن السادس عشر من أهم الفترات في تاريخ عصر النهضة حيث نادى دعاة النهضة في أوربا بأن اهتمامهم ينصب على إنهاض وبعث الثقافة والمعرفة القديمة التي وضعت الأسس لتطور العلوم والفنون والثقافة ...الخ. ومن العوامل التي ساعدت على الإسراع بالنهضة ذلك الدور الذي اضطلع بعه الإنتاج الحرفي ثم الرأسمالي بتعميق وزيادة الاهتمام بدراسة العلوم الطبيعية وتطوير التقنية لخدمة النشاط الإنتاجي، وأدى اكتشاف العديد من القوانين

الطبيعية مثل قانون الجاذبية، واثبات كروية الأرض وغيرهما إلى الأخذ والاقتناع بالتجربة العلمية الملموسة وضعف الثقة بالتصورات الميتافيزيقية والدينية القديمة التي كان الإقطاع والكنيسة يروجان لها لقرون عديدة.

كما أكد حاملو لواء النهضة على ضرورة احترام العمل وتمجيد فردية الإنسان، حتى أنها وصلت إلى حد المبالغة في الكثير من الأحيان في قدرة الإنسان على القيام بالأعمال التي هي فوق طاقة البشر، وما دمنا في إطار الحديث عن هذه المسألة فإنه يتعين علينا أن نشير إلى أن اتخاذ مثل هذه المواقف المتطرفة كان رد فعل للعادات والقوانين الجائرة التي كبلت الفرد وسلبت منه حريته وشوهت إنسانيته، وتبع هذه الحركة انتعاش وتطور سريع لشتى أنواع الفنون و الآداب، وبرز علماء وفنانون قلما تنجب البشرية أمثالهم، مثل "ليوناردودي فينتشي"، و"ميخائيل انجلو" بوناروتي" والرسامين "يسانتي" و"تيتيسيان" وغيرهم من مشاهير الفنانين والأدباء العظام. ولقد أثرت هذه الحركة تأثيرا واضحا في إضعاف المفاهيم الإقطاعية التي كانت سائدة آنذاك بتأكيدها على إعتاق الفرد وحريته في النشاط الاقتصادي.

كما أن تطور الحياة الاقتصادية الذي أخذ يشهد على ازدياد تأثير الطبقة البرجوازية التجارية جعلها تدخل في تناقض حاد مع مؤسسات الإقطاع والكنيسة التي كانت تحد من حرية هذه الطبقة النامية، وأخذت الأصوات تتعالى مطالبة بالإصلاح الديني، ونشأت حركات تدعو إلى ضرورة الاستعاضة من الكنيسة الكاثوليكية المتزمتة بكنيسة بسيطة تبتعد عن مظاهر البذخ والأبهة، وتقتصر فقط على إجراء الطقوس الدينية الاعتيادية، وعلى هذا الأساس أخذت الدعوة تتقوى لصالح المذهب البروتستانتي الجديد الذي تميز آنذاك بتفتحه النسبي ومسايرته للتطورات التي حصلت في العديد من مجالات الحياة وعلى الخصوص الاقتصادية والعلمية والثقافية، ومنذ تلك الفترة الزمنية دخلت الكنيسة الكاثوليكية في صراع مع الكنيسة البروتستانتية التي جاهرت باحتجاجها ونقدها لتصرف الاكليروس الكاثوليكي في روما وتبريره لمؤسسات النظام الإقطاعي المتخلفة، وانتهى الصراع بين الكنيستين إلى حد القطيعة.

2- الاكتشـافات الجغرافيـة العظمـى.

احتلت مسألة الاكتشافات الجغرافية أهمية كبيرة من لدن العديد من المؤرخين الاقتصاديين، إلا أننا نعتقد أن الاهتمام بهذه المسألة مازال قائما، وعلى هذا فلابد من القيام بدراسات إضافية تتحلى بنظرة أكثر شمولية وموضوعية وعلى الأخص عند تحديد الأسباب والنتائج التي ترتبت على قيام هذه الاكتشافات.

ونرى من الأهمية أن نشير بادئ بدء أن هذه الاكتشافات قد أبقت بصماتها واضحة على التطور الاقتصادي لأوربا، وعلى وجه التحديد خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حيث عجلت في انهيا الإقطاع ومهدت السبيل لقيام العلاقات الرأسمالية منذ بداية عهد التراكم الأولي –البدائي- لرأس المال.

ولكي نوضح الأسباب الحقيقية التي دفعت الأوربيين للقيام بالاكتشافات الجغرافية فيتوجب علينا بادئ ذي بدء تتبع التطورات الاقتصادية التي حصلت داخل المجتمع الإقطاعي في أوربا، أخذت العلاقات الإقطاعية بالضعف مع بدايات نشوء العلاقات الرأسمالية والتي تجلت بتزايد دور النقود في التبادل وتوسيع نشاط رأس المال التجاري الربوي مما أدى إلى الاهتمام بتشجيع التجارة الخارجية، وكان ملوك أوربا من أكثر المتحمسين لتشجيع هذه التجارة رغبة في الاستحواذ على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة وعلى الأخص الذهب الذي اعتبر أثمن ثروة، فبواسطته أصبح من المتيسر الحصول على مختلف أنواع السلع المعروفة آنذاك، كما أن حياة الترف والبذخ والحروب التي كان يشنها الملوك والنبلاء الإقطاعيون على بعضهم البعض زادت من الحاجة إلى الذهب بشكل حاد.

وبما أن مصادر الذهب محدودة في القارة الأوربية، فقد أخذت مسألة بلدان الشرق تطرح نفسها من جديد أمام ملوك أوربا بكل إلحاح خاصة وأنهم كانوا يمتلكون معلومات قديمة –منها الحقيقية ومنها المبالغ فيها- عن ثراء بلدان الشرق عموما وعن الهند والصين بصورة خاصة والمتمثل بوفرة كنوز الذهب والفضة وباقي المعادن النفيسة، غير أنهم كانوا يجهلون المعلومات الجغرافية الكافية للوصول إليها.

ولقد كان مجرد التفكير في الوصول إلى بلدان الشرق عن طريق البحر آنذاك أمرا يكتنفه العديد من المخاطر والصعوبات الجدية، بل أنه كان يعد ضربا من ضروب المغامرات التي لا تحمد عقباها، إلا أن التقدم الذي حققه بناء السفن للرحلات البحرية البعيدة، و اختراع البوصلة، ووضع الخرائط الجغرافية الأكثر دقة والاعتقاد بكروية الأرض شجعهم على ركوب البحر والتوجه إلى الشرق.

ومن العوامل الأساسية التي دفعت البلدان الأوربية إلى البحث عن طرق بحرية جديدة للوصول إلى الشرق، أن الخطوط البحرية التقليدية التي تربط أوربا بالشرق كانت موصدة تماما بوجه الأوربيين، فالعرب كانوا يتحكمون في الطرق التجارية في شرق البحر الأبيض المتوسط، كما أنهم فرضوا سيطرتهم على الطريق البري الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، ومما زاد في صعوبة استخدام البحر الأبيض المتوسط لأغراض التجارة مع الشرق استيلاء الأتراك على القسطنطينية في أوائل النصف الثاني من القرن الخامس عشر من الإيطاليين في التجارة بحيث فقدت البندقية أهميتها التجارية وتبعتها باقي الموانئ الأوربية الأخرى المطلة على البحر المتوسط، ولقد أدى التدهور في النشاط التجاري لهذه الموانئ إلى دفع الأوربيين للبحث عن طريق آخر للوصول إلى الهند، وذلك بالدوران حول القارة الإفريقية والاتجاه شرقا. ولقد ساعد الموقع الجغرافي الملائم لكل من البرتغال وإسبانيا للقيام بالاكتشافات الجغرافية قبل أي بلد آخر.

وقد تسنى للبرتغاليين الدوران حول رأس الرجاء الصالح في عام 1486م، حيث مهد هذا الطريق للوصول إلى بلدان الشرق، وتمكن "فاسكودي غاما" مستعينا بملاحين مرشدين عرب من الوصول إلى شواطئ الهند، وأصبحت البرتغال تسيطر وحدها على هذا الطريق ومنعت باقي الدول الأوربية من المرور به.

ومن جانب آخر فإن إسبانيا بدأت تنظر بعين الحسد إلى البرتغال، وأرادت أن تحاكيها وتبني ملكها الفكرة التي طرحها آنذاك البحار الجنوي "كريستوف كولمبس" بإرسال بعثة بحرية في المحيط غربا، وتم تجهيز هذه الحملة بقيادة "كولمبس" الذي تمكن من اكتشاف القارة الأمريكية متصورا للوهلة الأولى بأنه وصل إلى جزر عديدة

أطلق عليها تسمية جزر الهند الغربية (في بحر الأنتيل) الواقعة في شمال القارة الأمريكية، وأخيرا تسنى للرحالة الفلورنسي "أميروكو فيسبوشي" من الوصول إلى شمال القارة الأمريكية وأعطى لها وصفا مميزا، ولهذه الاعتبارات سميت القارة أمريكا باسمه.

وتندرج الرحلة التي قادها ماجلان ما بين أعوام 1519م- 1522م ضمن الاكتشافات الجغرافية المهمة، حين تسنى له الطوفان حول الكرة الأرضية عبر المحيط الأطلسي والمحيط الهادي مرورا بالفلبين والقسم الجنوبي لإفريقيا، ثم العودة إلى إسبانيا.

وتمكنت إنكلترا خلال القرن السادس عشر وكذلك فرنسا من اكتشاف الجزء الشمالي من القارة الأمريكية، وتمكن الرحالة الروس في منتصف القرن السابع عشر من اكتشاف مناطق شمال القارة الأسيوية ومخارج إلى المحيط الهادي.

3- النـهب الاستعمـــاري:

حققت الاكتشافات الجغرافية هدفين أساسيين، يتجلى أولهما في الاستعمار ونهب الموارد المادية للشعوب الأخرى، وثانيهما في انتصار وتطوير العلوم والمعرفة الإنسانية، فقد برهنت على قدرة الإنسان في تحقيق طموحاته وتحمل الصعاب، كما برهنت على صحة النظرية التي كانت تقول بكروية الأرض إلى جانب توسيع أفق المعلومات الجغرافية والفلكية، وما شابه ذلك.

كما تجلى الاستعمار بأبشع صوره في سياسة ملوك أوربا وعلى الأخص ملوك إسبانيا الذين استخدموا شتى الأساليب لتصفية سكان أمريكا الأصليين جسديا –الهنود الحمر- منذ أن وطأت أقدامهم القارة الأمريكية، فعلى سبيل المثال، كان عدد سكان جزيرة استانيول أكثر من مليون فرد من الهنود الحمر حتى وصول حملة كولومبس، ولكن بعد مرور عدة سنوات تقلص عدد سكان الجزيرة إلى 10 ألاف هندي أحمر.

وإلى جانب هذا فقد تم تصفية سكان جزيرة هايتي الأصليين وحل محلهم الزنوج الذين جلبهم المستعمرون الاسبان من إفريقيا، كما جرى تصفية حوالي مليوني هندي أحمر في جزر الأنثيل، أما ما تبقى منهم فقد حولوا إلى رقيق يمارسون عمل السخرة في المناجم والمزارع الكبيرة التابعة للمستعمرين الأجانب. ومن الجدير بالذكر، أن تجارة الرقيق احتلت موقعا متميزا في مجمل النشاطات الاستعمارية للأوربيين عموما و الاسبان بوجه خاص حيث حققت لهم هذه التجارة أرباحا أسطورية عن طريق استغلال هذه الموارد البشرية بلا حدود لخدمة أهداف النشاط الاقتصادي الاستعماري. وتشير الإحصائيات إلى أنه قد تم "نقل حوالي 100 مليون زنجي إلى القارة الأمريكية خلال ثلاث قرون".

أما بالنسبة للبرتغال، فبصرف النظر عن أنها سبقت إسبانيا في مضمار الاكتشافات الجغرافية، إلا أنها تخلفت عن إسبانيا في امتلاك المستعمرات. وعموما فإن النشاط الاستعماري للبرتغال أخذ يتبلور عندما اكتشف "فاسكودي غاما" طريقا جديدا إلى الهند، وأخذوا يمولون الحملات العسكرية الواحدة تلو الأخرى، وقد استخدم البرتغاليون تفوقهم العسكري وعلى الأخص في مجال المدفعية ليؤمنوا طرق المواصلات البحرية بعدما لاقوا مقاومة شديدة من البحارة العرب في المحيط الهندي الذين اضطروا في النهاية لفسح المجال لهم ببناء العديد من الحصون على مدخل البحر الأحمر والخليج العربي، ومناطق أخرى لحماية قوافلهم التجارية في البحر وتزويدها بالمئونة والاحتياجات الضرورية الأخرى.

ونرى في هذا المجال ضرورة التذكير بالأساليب البربرية والمتناهية في الوحشية التي استخدمها المستعمرون البرتغاليون بحق التجار العرب والهنود الذين لم ينصاعوا لأوامرهم، وفي مقدمتهم "فاسكودي غاما" الذي لم يكتف بقتلهم، بل أنه علقهم على ناصيات سفنه كما أنه عمد إلى تقطيعهم إربا إربا أو حرق أجسادهم بالزيت الملتهب.

إن هذه الأساليب تمثل صورة مصغرة للجرائم التي اقترفها المستعمرون الأوربيون فعندما بسط البرتغاليون نفوذهم على الهند، فإنهم أعلنوا للعالم بأن التجارة مع هذه المستعمرة أضحت احتكارا مطلقا لملك البرتغال، مما سهل عليهم تكديس الإرباح الطائلة بواسطة الضرائب الجائرة التي فرضوها على السكان، ولم يكتفوا بهذا بل أنهم لجئوا إلى أعمال السرقة المباشرة للكثير من خيرات الهند، وحتى السلع التي كانوا يحصلون عليها من الأسواق المحيطة فإنهم لم يدفعوا مقابلها إلا أبخس الأثمان، في الوقت الذين كانوا يبيعونها بأثمان خيالية في أوربا مما حقق أرباحا طائلة لكبار التجار البرتغاليين، وبصرف النظر عن أن احتكار البرتغال التجارة الهند أخذ يتعرض لضغوط ومنافسة شديدة من قبل من هولندا وانكلترا. غير أن لشبونة بقيت تمثل مركزا تجاريا مهما مع أسيا وذلك على حساب اضمحلال أهمية الموانئ المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

أما اسبانيا فقد انتعشت تجارتها إلى أبعد الحدود في القرن السادس عشر بفضل مستعمراتها الجديدة، ولم تقف عند هذا الحد بل أنها أخذت تزاحم البرتغال في قوتها وإمكاناتها الاقتصادية، وأصبحت تتمتع بمركز مرموق بالنسبة لكل القارة الأوروبية، ويكفي أن نشير فقط إلى أن الإسبان استخرجوا وسرقوا من القارة الأمريكية 6250 كغ من الذهب ما بين أعوام 1545م و1580م.

على أن المركز المرموق لاسبانيا وهيمنتها على طرق التجارة لم يكتب له طول البقاء، والسبب يعود إلى أن الاقتصاد الاسباني كان يعتمد كليا على مستعمراتها وراء البحار ولم تشجع عملية تراكم رأس المال لخلق قاعدة اقتصادية في داخل إسبانيا، كما أنها لم تستخدم الذهب المتراكم لديها لتطوير الصناعة وخلق التجارة متطورة، بل أن جله استخدم لأغراض غير إنتاجية، وعلى الأخص لإشباع رغبات ملوك إسبانيا في البذخ وحياة الترف.

وعلى هذا فإن الاقتصاد الاسباني بقي محافظا على مستواه تقريبا على الرغم من تراكم كميات هائلة من الذهب والفضة في الخزينة الاسبانية، وبصرف النظر عن استعمار اسبانيا للقارة الأمريكية وما تحويه من خيرات إلا أنها بقيت محافظة على العلاقات الإقطاعية في حياتها الاقتصادية، ولهذا لم يكن من الصعب على انكلترا

الأكثر تطورا من إلحاق الهزيمة باسبانيا في نهاية القرن السادس عشر وهذا أدى إلى تقسيم مستعمراتها بين كل من انكلترا وهولندا.

4- الأهمية الاقتصادية للاكتشافات الجغرافية.

أدى اكتشاف أمريكا واكتشاف الطريق الجديد المؤدي إلى آسيا إلى إدخال تغيير جوهري في اتجاه الخطوط التجارية وتوسيع التجارة، وكان الأوربيون يعملون على تحويل المستعمرات إلى مصادر للمواد الأولية وأسواقا لتصريف السلع الصناعية الأوربية.وترتب على التحول في الطرق التجارية ضعف أهمية البحر الأبيض المتوسط إلى حد كبير وانتقال مركز الثقل إلى المحيط الأطلسي والهادي بسبب تزايد أهميتها لأغراض التجارة، ولم تعد مدن شمال إيطاليا –جنوة والبندقية- ومدن جنوب غرب ألمانيا تلعب دورها البارز في النشاط التجاري.

ومن الجدير بالذكر، أن التسابق على استعمار الأراضي المكتشفة –العالم الجديد- خلق منافسة حادة بين الدول الأوربية، انتهت برجحان كفة كل من هولندا وانكلترا، بعد أن تسنى لهما إزاحة اسبانيا والبرتغال عن مسرح النشاط الاستعماري مما سهل عليهما السيطرة واستغلال الموارد المادية والبشرية لشعوب المستعمرات لصالح الاقتصاد الاستعماري، خاصة وأن كل من هولندا وانكلترا كانتا تمتلكان أسطولين بحريين متطورين. وعلى العموم فإن الاكتشافات الجغرافية قد سرعت في انهيار الإقطاع والتمهيد للانتقال إلى الرأسمالية، وأدت إلى تقوية مركز رأس المال التجار والصناعي ثم الطبقة البرجوازية الجديدة.

ثانياً:الرأسماليـــة التجاريـــة.(الفكر التجاري)

عرف العالم الأوربي مع بدايات القرن السادس عشر تحولات كبرى، بسبب الاكتشافات الجغرافية و حركة الإصلاح الديني و ميلاد الدولة القومية و ما صاحب هذا من ظهور طبقة بورجوازية في المجتمعات الأوربية و التي عبرت عن مصالحها وفق فلسفة اقتصادية سميت بالأفكار التجارية.

يطلق مصطلح " التجارية/ الماركنتيلية"على مجموعة الآراء والإجراءات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة القومية في معظم البلدان الأوربية، في المدة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، بهدف توفير فائض في الميزان التجاري للدولة، وهذا الفائض هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لجذب المعادن الثمينة اللازمة لتقدم الأمة وتقوية الدولة ولا سيما الدولة المحرومة من مناجم الذهب والفضة.

و كان موضوع التجارية الأساسي هو الإجابة عن السؤال الآتي: ما العمل لزيادة ثروة الأمة و ثراء الأمير الذي يجسدها، و ما هو السبيل لتدعيم القوة السياسية و الاقتصادية للدولة؟.

فقد كان لظهور الدولة القومية كوحدة سياسية جديدة في أوربا دورا حاسما في بلورة اتجاهات فكرية اقتصادية جديدة للتجاريين، وجهت الغرض من البحث وجهة سياسية تستهدف قوة الدولة الناشئة.

تتميز هذه المرحلة باحتلال التجارة المكان الأول في التفكير الاقتصادي،على أن ذلك لا يجب أن يخفي علينا حقيقة هذه الاقتصاديات، فهي اقتصاديات زراعية بالدرجة الأولى، و الاهتمام بالتجارة ظهر باعتبارها النشاط الاقتصادي الوليد الذي بدأ يستحوذ على اهتمام المفكرين، و قد بدت التجارة لهم كنشاط جديد قادر على تحقيق ثراء الدولة و غناها، و لقد اقتضى نمو التجارة و ازدهارها الاهتمام بالصناعة باعتبارها عاملا من عوامل الازدهار التجاري (صناعة السفن، و السكك الحديدية لنقل المواد و السلع التجارية)، فكانت الصناعة تابعة للتجارة، و قد أدى ازدهار التجارة في هذه المرحلة من التاريخ الأوربي إلى ظهور أساليب جديدة للتجارة،

فزاد استخدام الأوراق التجارية، و بدأت بعض الأشكال الجديدة للشركات التجارية تظهر، و بصفة عامة بدأ عصر البورجوازية.

1- أفكـار و مبـادئ و المدرسـة التجاريـة.

يمكن النظر إلى أفكار التجاريين من جانبين أولاً من ناحية ملائمة السياسة التي تتبعها الدول في تلك المرحلة مع أهدافها في زيادة ثروتها، وثانياً من ناحية الأسس التي بنيت عليها هذه السياسات.نذكر ما يلي:

أ- مصدر الثروة عند التجاريين.

ساد لدى التجاريين أن البحث الاقتصـادي يجب أن يستـهدف الوصول إلى إثراء الدولة، و اعتقدوا أن الطريق إلى ذلك لن يتحقق إلا من خلال زيادة المعدن النفيس للدولة، فالمعادن الثمينة عندهم مصدر للثروة ومخزن للقيمة، فمعيار قياس قوة الدولة و ثرائها هو حجم ما تملكه من الذهب و الفضة، لذلك يرون أنه يتوجب على الدولة الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة.

ب- الحماية الجمركية وتحقيق فائض في الميزان تجاري كآلية لزيادة الثروة.

يمكن، حسب مذهب التجارية، زيادة الثروة بأحد طريقين: استثمار مناجم الذهب والفضة إذا كانت متوافرة في الدولة ومنع خروج هذين المعدنين من البلاد أو تنشيط التجارة الخارجية والتصدير من السلع والخدمات بقيمة تزيد على القيم التي يشتريها البلد من الخارج، أي تحقيق ميزان تجاري رابح يحقق فائضاً يتم تسديده بالمعادن الثمينة، و ذلك عن طريق زيادة الصادرات و فرض الضرائب على الواردات بهدف زيادة الحصول على النقود المعدنية، و عادة ما كان التجاريون يقولون :"**إن بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شراء البضائع من الآخرين**"، لأن البيع يحقق مزية مؤكدة و الشراء يجلب ضررا لا يمكن اجتنابه. واقترح أنصار التجارية اتخاذ تدابير متعددة لتحقيق هذا الهدف منها:

- تشجيع الصادرات من المواد المصنعة ومنع استيراد السلع المنافسة للسلع الوطنية.

- بناء شركات الملاحة وامتلاك أساطيل بحرية ضخمة للنقل.
- توفير مواد أولية بأسعار منافسة عن طريق إقامة مستعمرات أو مستوطنات خارج البلاد.

وهكذا ترى التجارية ضرورة إتباع سياسة الحماية الجمركية ولاسيما تطبيق سياسة منع الاستيراد لتوفير ميزان تجاري رابح يشكل فائضه مصدراً للثروة

ج- الموقف السلبي تجاه المنافسة و تشجيع سياسات الاحتكار.

من أهم أفكار و مبادئ المذهب الماركنتيلي الموقف السلبي تجاه المنافسة، وعدم الترحيب بها والموافقة والتشجيع على الاحتكار أو على التحكم الاحتكاري في الأسعار والمنتجات، وبذلك تراجع مفهوم السعر العادل أمام الماركنتيلية، ومن هنا كانت منح وبراءات الاحتكار تعطى بحرية كبيرة في إنجلترا في عصر الملكة اليزابيث. وكانت هذه المنح هبة سخية إلى أن قيدها البرلمان الإنجليزي خلال حكم جيمس الأول بموجب قانون الاحتكارات في العامين 1623 و 1624.

من جهة أخرى، ولما كان الثراء والسعي إليه قد أصبح موضع احترام صار أخذ الفائدة على رأس المال إذا لم يتجاوز حد الاعتدال، أمراً مقبولا، وأصبح تمويل العمليات التجارية بأموال مقترضة عملا مشروعاً، ولم يعد في ذلك ما يحرم التجار من دخول الجنة، وقد كان ذلك تغيرا في المواقف وفي الفكر عما كان يجرى في الفترة السابقة، فقد كان هناك التمييز، كما سبق وأن بينا، بين نوعى الفائدة، فالفائدة تدان بشدة إذا كانت ابتزازا من جانب المحظوظين للمعوزين.

د- تحقيـــق الاكتفـاء الـــذاتي.

في طريقها لزيادة ثروتها تسعى الدول لتعزيز مصالحها و مكاسبه على حساب الدول الأخرى، فمنفعة الدولة "أ" يكون على حساب خسارة الدولة "ب"، و من هنا فإن الهدف من ثراء الدولة يستدعي اتخاذ سياسات أنانية على حساب الغير.

و نتيجة لهذا المبدأ فقد كان للمركنتيلية أثرها على النظام الناشئ للعلاقات الدولية كبيراً جداً, لأن منطلقها القائل إن السياسة الاقتصادية الخارجية يجب أن تعكس مصالح الدولة كانت تتلاءم مع الاتجاه نحو التفكير التمحور حول الدولة القومية والذي كان ظاهراً في ذلك الوقت. فقد كان المركنتليون منطوين على ذاتهم كلياً ولا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة. و قد كان المركنتليون يجادلون بشكل خاص بأن سياسة الدولة يجب أن تسعى لزيادة الصادرات وخفض الواردات بالنسبة لمستوى معين للنشاط الاقتصادي. و بما أن صادرات دولة ما هي واردات دولة أخرى فإن هذا المبدأ الداعي إلى السعي للفائدة الأنانية أصبح يسمى سياسة "**إفقار الجار**". و قد عزز هذا المنطق بيئة سادتها الحروب و الصراعات بين الدول

هـ - زيـادة السكـان.

يرى أنصار التجارية ضرورة زيادة السكان في البلد، لأن هذه الزيادة تسهل الحصول على يد عاملة رخيصة، وتشجع تنمية الصناعة وتجارة التصدير، من ثمّ زيادة الأرباح والثروة. وفي الوقت نفسه تمد الجيوش بالجنود فإنهم يرون أن نمو التجارة والصناعة يسمح بتشغيل عدد أكبر من الناس، مما يؤدي إلى تشجيع زيادة السكان ويقود إلى تقوية الدولة. وهكذا فزيادة السكان وتنمية الثروة عاملان يرتبط أحدهما بالآخر وهما مرتبطان ببناء قوة الدولة.

2- الاتجاهات والسياسات الاقتصاديـة التجاريـة.

إذا كان الاتفاق بين التجاريين على أن هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على زيادة قوة الدولة و زيادة ثروتها الاقتصادية، فقد اختلفت الوسائل و السياسات باختلاف ظروف كل دولة، فتطبيق مبادئ التجاريين لم يتم بنفس الصورة بين كل الدول الأوربية، بل بالعكس كانت له عدة اتجاهات أبرزها في اسبانيا، فرنسا، و إنجلترا، و كان كل اتجاه يعبر عن وضعية تاريخية معينة و عن بنية اقتصادية معينة، و يعبر في نفس الوقت عن آفاق تنمية اقتصادية معينة.

أ- **المذهب التجاري المعدني في إسبانيا** "Bullionisme".

يقوم هذا المذهب على أن ثروة الدولة تتمثل في مقدار النقود المسكوكة من الذهب أو الفضة التي تمتلكها. فنظرا لأن إسبانيا كانت تمتلك مناجم الذهب في العالم الجديد (البيرو والمكسيك)، تركز اهتمام التجارية على جلب أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة من ممتلكات إسبانيا فيما وراء البحار، والعمل للمحافظة عليها ومنع تسربها خارج البلاد. و لزيادة ممتلكات إسبانيا للمعادن النفيسة و منع تسربها خارج إسبانيا، طالب أنصار التجارية في إسبانية بتطبيق عدد من الإجراءات:

- منع خروج النقود المسكوكة والسبائك.
- دعوا إلى الحد من الاستيراد عن طريق فرض الحماية الجمركية.
- سنّت السلطات الإسبانية القوانين التي ألزمت البواخر التي تحمل البضائع المصدرة تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة، كما منعت التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل إسبانية من إخراج الذهب والفضة وألزمتهم شراء سلع إسبانية مقابلها.

ب- **المذهب التجاري الصناعي في فرنسا:**"Industrialisme".

كانت فرنسا ترى بأن إثراء الدولة يكون عن طريق تشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن المنتجات الصناعية أقدر على الزيادة و التوسع من المنتجات الزراعية.و لقد اشتهر من بين المركانتليين الفرنسيين "لوي بودان"، "أنطوان دي مونكريتيان" و"كولبير".

❖ **<u>جان بودان</u>**: يعرف لوي بودان بتقديمه للقانون الكمي للنقود، الذي فسر من خلاله سبب ظاهرة ارتفاع الأسعار التي اجتاحت أوربا في القرن السادس عشر، بحيث كان يرى أن ذلك راجع إلى دخول الذهب إلى أوربا، لأن هذا الدخول يؤدي بالضرورة إلى زيادة كمية النقود، الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في قيمة النقود و بالتالي في قدرتها الشرائية.

❖ **أنطوان دي مونكريتيان**: يتفق "أنطوان دي مونكريتيان" مع "بودان" في قضية تدخل الدولة في التصنيع، عبر تشييد صناعة وطنية تكون أساسا للنهضة، و تمكن البلاد من رفع صادراتها مقابل جلب العملة الذهبية. فهو يعتبر الصناعة بالنسبة للبلد **"بمثابة الدم للقلب"**، و انتقد مونكريتيان سياسة تراكم الذهب، مبينا سلبياتها على الاقتصاد، مؤكدا على أن الإنتاجية هي الأداة الوحيدة لضمان جمع الثروات،

❖ **كولبير**: بالرغم من إسهامات المفكرين السابقين في تقديم أفكارهم الاقتصادية، لكن يبقى ذكر الماركنتلية الفرنسية مقترنا بشكل كبير باسم وزير المالية "كولبير" Colbert "، بالرغم أنه لم يترك مؤلفات تعبر عن أفكاره، و لكنه عمل كرجل دولة على تطبيق سياسة تصنيعية بفرنسا. كان يعتقد بأن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها وبأن زيادة كمية المعادن الثمينة في دولة معينة غير ممكنة إلا على حساب الدول الأخرى. إذ إنّ كمية المعادن الثمينة محدودة تدور في أوربا، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. ولذلك تركزت جهود التجارية بزعامة كولبير على مجموعتين من التدابير:

- وضع قواعد لتنظيم الإنتاج تضمن تحسينه وتزيد قدرته على المنافسة.
- وضع قواعد الحماية الجمركية إزاء السلع الأجنبية.

كان كولبير يركز كل الاهتمام على دعم الصناعة، وتحسين جودة الإنتاج الصناعي، وتوفير كل الشروط المواتية لتقوية الصناعة الفرنسية، فالصناعة في رأيه هي المرتكز الأساسي لزيادة الصادرات، أما دور الزراعة فيقتصر على إنتاج المواد الغذائية للسكان وتوفير المواد الأولية لتوسيع الصناعة. ومن أجل ذلك اتخذت الإجراءات و التدابير التالية:

- إقامة مصانع ملكية لضمان زيادة الإنتاج وتحسينه.

- منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة.
- فرض أسعار متدنية على المواد الغذائية للإبقاء على الأجور منخفضة، وتوفير يد عاملة رخيصة وفرض أسعار متدنية على المواد الأولية ومنع تصديرها لتوفيرها للصناعة بتكلفة متدنية.
- فرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني وإعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية.
- إقامة المنشآت البحرية وتوسيع الأسطول وفرض رسوم إضافية على السفن الأجنبية بنسبة حمولتها عند رسوها في الموانئ الفرنسية.
- تأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج

ج- **المذهب التجاري تجاري في نجلتر."** commercialisme "

و هذه السياسة على الحصول على المعادن النفيسة من الخارج عن طريق التجارة بين البلدان المختلفة و قد ساعد انجلترا على ذلك أسطولها التجاري الضخم الذي تميزت به على الدول الأخرى، و لكي تشجع الدولة التجارة لإنجليزية فرضت قوانين لحمايتها مثل قانون الملاحة، والذي ألزم أن تكون السفن القائمة بالتجارة بين انجلترا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص انجليز وأن يكون ثلاثة أرباع البحارة من الإنجليز و ان لا تنقل البضائع الواردة من الخارج لانجلترا إلا بسفن انجليزية.

ثالثا:الرأسماليـــة الصناعيـــة (الثورة الصناعية)

الثورة الصناعية مُصطلح يُشير إلى التغيُّر الذي حدث في حياة الناس خصوصًا في الغرب، خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلاديين، كما يدل على الحقبة الزمنية نفسها كذلك. بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر ميلادي. و يمكن إعطاء تعريف دقيق للثورة الصناعية " **هي ذلك التقدم الفني الناتج عن الاكتشافات الأساسية في الفيزياء، و الكيمياء وانعكاس ذلك على قطاع الإنتاج حيث استخدمت الاكتشافات في ميدانيين هما الغزل والنسيج، والطاقة والتعدين.**"

الشكل (4) يوضح مصنع للغزل في بدية الثورة الصناعية.

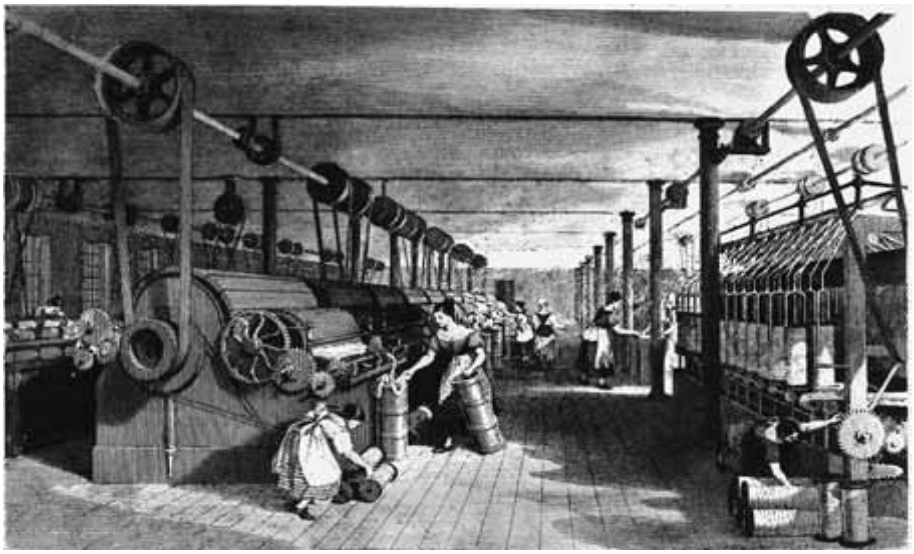

وقد أدت الثورة الصناعية إلى زيادة عظيمة في الإنتاج. كما أخرجت التصنيع من نطاق المنزل والورشة الصغيرة، وأحلَّت الآلات ذوات المحركات محل العمل اليدوي، وطُورت المصانع لتصبح أفضل وسيلة للجمع بين الآلات والعمال لتشغيلها.

1- أسبـــاب قيـام الثورة الصناعيـــة.

لقيام الثورة الصناعية اجتمعت عدة عوامل و أسباب دفعت بها إلى النهوض كما كانت سبب في النجاح والاستمرارية

أ- العامل السكاني.

العامل السكاني يتمثل في: التزايد الديموغرافي (السكاني) شهد معدل نمو السكان بأوروبا ارتفاعا كبيرا وملحوظا منذ القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهذا لانخفاض معدل الوفيات ،مما غطى احتياجات مختلف المصانع لليد العاملة وزيادة الإنتاج

ب- العامل التكنولوجي.

يتمثل: التطور العلمي والاكتشافات العلمية إلى اختراع الآلات المتعددة التي أدت بدورها إلى زيادة الإنتاج و التقدم في وسائل النقل البري و البحري

ج- العامل السياسي.

يتمثل في سياسة الحرية الاقتصادية في الفترة الممهدة لقيام الثورة الصناعية بدأت الأفكار الفلسفية و الاقتصادية تتجه نحو رفع شعارات حرية العمل، حرية الإنتاج وحرية الاستهلاك، وكان رائد هذا الفكر آدم سميث وريكاردو وخاصة في بريطانيا مما جعلها تترك الحرية والباب مفتوحا للأفراد للدخول في ميادين الإنتاج المختلفة كما اتبعت الحكومات سياسة تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة.

د- العامل الاقتصادي.

أدى تراكم رؤوس الأموال في يد التجار والصناع الأوروبيين إلى اتساع التجارة الأوروبية الداخلية والخارجية بسبب الكشوفات الجغرافية و قيام شركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات وتوجيهها للصناعة

2- مظـاهر الثــورة الصناعيــة.

يتفق معظم المؤرخين اليوم على أن الثورة الصناعية كانت نقطة تحول عظيمة في تاريخ العالم. فقد حوّلت العالم الغربي من مجتمع ريفي زراعي إلى مجتمع حضري صناعي. وقد جلب التصنيع الكثير من المنافع المادية

أ- صناعـة الغزل و النسيــج.

كان أعظم مظاهر الثورة الصناعية إدخال الآلة ذات المحرك في صناعات النسيج في إنجلترا و اسكتلندا. وقد حدث هذا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، وأصبح علامة بارزة لبداية عصر المصنع الحديث. قبل الثورة الصناعية مورس الغَزْل في المنزل وكان دولاب الغزل ينتج خيطًا واحدًا فقط في المرة الواحدة.

اخترع السير ريتشارد "أركايت"، من "برستون" دولاب الغزل الهيكلي سنة 1771. وبعدها سنة 1785 قام قسّ يُدعى "إدموند كارترايت" باختراع نول يعمل بالطاقة البخارية. وفي سنة 1803م، قام "جون هُروكس"، وهو صانع آلات من "لانكشاير"، بصناعة نول من المعدن بالكامل. وقام صانعو آلات بريطانيون آخرون بعمل تحسينات إضافية في النول البخاري خلال بدايات القرن التاسع عشر. وبحلول عام 1835 م، كان في بريطانيا 120,000 نول بخاري، استخدم معظمها لنسج القطن. وبعد منتصف القرن التاسع عشر، صارت الأنوال اليدوية تستخدم فقط لصناعة القماش ذي الأشكال الزخرفية والذي استحالت صناعتُه حتى ذلك الوقت على أنوال ذات محرك .

ب- المحـرك البخـــاري

كان العديد من مخترعات الثورة الصناعية الأكثر أهمية يحتاج لقدرة أكبر بكثير مما توفره الخيول أو الدواليب المائية. ولكن الصناعة تحتاج إلى مصدر جديد زهيد السعر وفعَّال من القدرة، وقد وجدته في الآلة

البخارية. تم إنتاج أول محرك بخاري تجاري عام 1698م. وفي ذلك العام سجل توماس سافري، ضابط الجيش ، براءة اختراع محرك ضخ يستخدم البخار. وفي سنة 1712م، قام توماس "نيوكومن"، الحداد من إدخال تحسينات على محرك سافري. وبدأ الاستخدام العام لمحرك "نيوكومن" خلال العشرينيات من القرن الثامن عشر الميلادي. وكانت بها عيوب أساسية، إذ كانت تهدر الكثير من الحرارة وتستخدم كمية هائلة من الوقود. وفي الستينيات من القرن الثامن عشر الميلادي، بدأ "جيمس واط"، الاسكتلندي، العمل لتحسين المحرك البخاري، وبحلول عام 1785م، استطاع أن يتخلص من الكثير من مشكلات المحرك السابق. واستخدم محرك "واط" الحرارة بطريقة أكثر كفاءة من محرك "نيوكومن"؛ مع اقتصاد كبير للوقود.

ج- الفحم الحجـري والحديـد.

ما كان للثورة الصناعية أن تتطور دون الفحم الحجري والحديد. فالفحم الحجري يوفِّر القدرة لدفع المحركات البخارية، فضلاً عن أهميته لصناعة الحديد. وكان الحديد يستخدم لتحسين الآلات والأدوات ولبناء الجسور والسفن. وساعد المخزون الكبير من الفحم الحجري والحديد الخام بريطانيا في جعلها الدولة الصناعية الأولى في العالم.

قبل أن يطور كورت فرن التسويط، كان على صناع الحديد أن يستخدموا الفحم النباتي لإعادة تسخين كتل الحديد قبل التصفيح. لكن فرن كورت ـ بطاحونة الدوار المزدوج ـ كان يستخدم فحم الكوك. وهكذا حرَّر استخدام الكوك للصهر والخلط، في نهاية الأمر، صناعة الحديد البريطانية من الاعتماد على الفحم النباتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطوات الصهر، والخلط و الدلفنة، بات من الممكن توحيدها في عملية مستمرة، والقيام بها في مكان مناسب بالقرب من حقول الفحم. و نتيجة لذلك، أصبحت صناعة الحديد البريطانية تتمركز في أربع مناطق لمناجم الفحم.

د- **النقـــل و المواصـــلات.**

اعتمد نمو الثورة الصناعية على قدرة الصناعة على نقل المواد الخام والبضائع المصنَّعة عبر المسافات الطويلة. وهكذا فإن قصة الثورة الصناعية هي أيضًا قصة الثورة في النقل. وحتى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، كانت المجاري المائية توفر الوسيلة الزهيدة والفعالة الوحيدة لنقل الفحم الحجري والحديد والحمولات الثقيلة الأخرى. قام المهندسون البريطانيون بتوسعة العديد من الأنهار وتعميقها، لتصبح صالحة للملاحة. كما قاموا ببناء القنوات لربط المدن، وربط حقول الفحم الحجري بالأنهار. ففي عام 1807م، بنى المخترع الأمريكي روبرت فولتن أول مركب بخاري ناجح تجاريًا. وخلال سنوات قليلة، أصبحت البواخر أمراً عاديًا على الأنهار البريطانية. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، كانت السفن ذات الدفع البخاري قد بدأت في نقل المواد الخام والبضائع المصنَّعة عبر المحيط الأطلسي.

كما أن الفحم الحجري هو أول ما نقلته شبكات السكك الحديدية الأولى. وكانت الجياد تجرُّ عربات تسير على خطوط حديدية. وفي عام 1804م، قام المهندس "ريتشارد تريفيثيك" ببناء أول قاطرة بخارية. وبنيت قاطرات عديدة أخرى خلال السنوات العشرين التالية. استخدمت لنقل الشحنات من مناجم الفحم الحجري ومصانع الحديد.

3- **نتائـــج الثـــورة الصناعيـــة.**

من بين أهم نتائج الثورة الصناعية نذكر ما يلي:

أ- **ظهور التكتلات الاحتكارية في الصناعة (الكارتل، الترست):**

كبر المشروعات أدى إلى الاحتكارات نظرا لتركز الصناعة في يد فئات قليلة، هذا ما ساعد الشركات الكبرى بعقد اتفاقيات تنص على تنظيم عمليات البيع وتحدد الإنتاج والأسعار وتوزع الأسواق فيما بينها، وخاصة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية . قامت في ألمانيا نقابات إنتاجية عرفت باسم Cartel كان غرضها منع

المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقيات خاصة بتحديد الأثمان وتنظيم الإنتاج وتوزيع السوق فيما بينها . أما في الولايات المتحدة اتخذت النقابات الإنتاجية شكل Trust إذ اندمجت الشركات التي أرادت الانضمام إلى هذا النظام تحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والثمن وتوزيع السوق ،بذلك تختصر شخصية الشركة في Trust وتزول المنافسة فيما بينها، وبهذا يخلو لها الجو في السيطرة الكاملة على السوق، لكن هذا النظام تم إبطاله من طرف الحكومة الأمريكية بقانون " شارمان" 1890، وبقانون " لايتون" 1914 .

ب- **زيـادة الثـروة القوميـة.**

نتيجة للثورة أصبحت دول أوروبا الصناعية تتمتع بمقدرة إنتاجية عالية، فازدادت الأرباح وتضاعفت الدخول، كما حققت الدول زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب وغيرها، إذ أصبحت ميزانيتها ذات أهمية كبيرة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

ج- **نمـــو التجـــارة الخارجيـــة.**

وتعتبر سبب و مظهرو نتيجة للثورة الصناعية إذ مع نجاح الثورة الصناعية بدأت الدول الرأسمالية تكيف المناطق المسيطر عليها لكي تتماشى مع الحاجات المتغيرة ولم تعد حاجة هذه الدول قاصرة على السكر والشاي والرق والمعادن النفيسة (كما كان الحال عليه في المرحلة التجارية) بل اتسعت لتشمل المواد الخام التي تلزم الصناعة و المواد الغذائية التي تحتاج إليها لإطعام سكان المدن الصناعية , فقد ازدهرت تجارة أوروبا الخارجية نتيجة لازدهار صناعتها,و حدث أن أصبحت السمة الغالبة عليها أنها تصدر مواد و منتجات صناعية و تستورد مواد أولية لازمة لصناعتها .

د- الحملات الاستعماريـــة.

بدخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار لم تتمكن الأسواق الداخلية بالدول الرأسمالية من استيعاب فائض الإنتاج السلعي مما اضطرها إلى البحث عن منافذ لتصريف الفائض، من هنا حاولت الدول الرأسمالية استخدام كافة الوسائل الاقتصادية و السياسية والعسكرية لمواجهة المشكلات التي تعترض نمط تشغيل الإنتاج الرأسمالي ففي بداية القرن العشرين كانت الدول الرأسمالية قد احتلت 90 بالمائة من مساحة إفريقيا 56 بالمائة من أسيا وبذلك يكون الاستعمار الحل الجزئي لتناقضات النظام الرأسمالي المرتبط بالتطور غير المتكافئ الذي تشكل من خلال علاقة البلدان الرأسمالية بالبلدان التابعة.

رابعاً الرأسماليـــــة الماليـــة (الوقائع الاقتصادية في القرن 20)

في هذه المرحلة أُرسيت دعائم التقسيم الدولي للعمل حيث تخصصت الدول الصناعية الأوربية في إنتاج السلع المصنعة، بينما تتخصص المستعمرات في إنتاج المواد الخام وهو الإطار الحقيقي الذي سيقوم عليه النظام الرأسمالي العالمي في هذه المرحلة .

1- الوقائـــع الاقتصاديـــــة بين الحربـــين العالميتـــين.

في سنة 1914 مضى نصف قرن منذ أخر صراع أوروبي ضخم، فمنذ بداية القرن 20 أصبح العمال يعملون ضعفي ساعات العمل في اليوم وبالكاد يحصلون على نصف ما كانوا يحصلون عليه، و كانت أجور النساء تبلغ نصف أجزر الرجال. و في فرنسا أصبح " جون جورريس" قائد الطبقة العاملة قلق من بعض الأطروحات في أوساط أرباب الصناعة عن قرب حدوث حرب تضع حدا لمطالب العمال،كما أن سباق التسلح مفيد أيضاً الأعمال، وعلى مدى قرون كانت الإمبراطوريات المتصارعة تتقاسم العالم بحد سيوفها.

أ- المشكلـــــة الألمانيـــــــة.

لقد وصلت الغزوات البريطانية إلى أستراليا و كندا و امتدت فرنسا من الهند الصينية إلى إفريقيا و أصبح لدى ألمانيا مستعمرات لكنها ترغب في حصة أكبر من الكعكة. قبل 1871 كانت ألمانيا مقسمة إلى عدة إمارات توحدت بقيادة إمارة "بروسيا"على يد القائد "بيسمارك" خلال الحرب على فرنسا تمكنت من خلال من ضم "الألزاس واللورين"، تحولت بعدها ألمانيا إلى إمبراطورية، حيث أحاط "فيل هيم الأول" نفسه بالقادة العسكريين، و أمر ببناء أسطول بحري ينافس الأسطول البريطاني والتي اعتبرها تهديداً بعدما دخلت في حلف ثلاثي مع فرنسا وروسيا ، إذ شعرت أنها محاصرة فكان الحليف الوحيد الإمبراطورية النمساوية المجرية، هذه الأخيرة التي ضمت إليها البوسنة الأمر الذي لم توافق عليه صربيا التي ترغب في التوسع عبر اتحادها مع الشعوب السلافية في البلقان، و في 20 جويلية 1914 تم اغتيال ولي عهد الإمبراطور النمساوي على يد مواطن بوسني

بتحريض من صربيا مما أعطى الإمبراطور النمساوي سبباً وجيها لإخضاع صربيا لكن هذا الأمر لم يمر هكذا خاصة أن روسيا تدعي حماية الشعوب السلافية، وفي 28 جويلية أعلنت الإمبراطورية النمساوية المجرية الحرب على صربيا و نظراً لتحالف صربيا مع روسيا حشدت هذه الأخيرة قواتها على حدود النمسا، و ردت ألمانيا حليفة النمسا بإرسال إنذار إلى قيصر روسيا "نيكولاس الثاني"بسحب قواته من الحدود النمساوية و تردد "فيل هيم الثاني" خاصة انه لم يتلقى أي رد على الإنذار الذي وجهه إلى روسيا و بدأ بالحديث عن السلام لكن القادة العسكريين والصناعيين كانوا يحثونه على إعلان الحرب ويلومون روسيا على توسع النزاع و في 1 أوت تحركت ألمانيا وأعلنت الحرب على روسيا لتتوال الدول في إعلان الحرب لتصبح فيما بعد الحرب العالمية.الأولى و التي دامت أربع سنوات.

ب-**معاهدة فرساي للسلام.**

في 11 نوفبر 1918 تم التوقيع على الهدنة و بعد مفاوضات دامت قرابة ستة أشهر و بالضبط في 28 من شهر جوان 1919 وفي قصر "فرساي" جلس مندوبين الدول التي كانت في حرب مع ألمانيا حيث اختيرت قاعة المرايا التي تم فيها تتويج "فيل هيم الأول" إمبراطور على ألمانيا سنة 1871 بعد هزيمة فرنسا - لما في ذلك من رمزية شديدة – ،تم التوقيع على المعاهدة التي سيسميها "هتلر" فيما بعد "ديك ثات "أي الإملاءات ، و التي فيها قسم الحلفاء المستعمرات الألمانية وفرضوا إصلاحات عسكرية قاسية. لكن كل ما يهم فرنسا هو عودة "الألزاس و اللورين" بحقولها الغنية بالفحم في واد "السار". في النهاية انهارت الإمبراطوريات القديمة (الإمبراطورية الألمانية، الإمبراطورية النمساوية المجرية، الإمبراطورية الروسية، الإمبراطورية العثمانية) لم تبقى إلا الإمبراطورية البريطانية اختفت الإمبراطورية النمساوية المجرية حيث أصبحت بعض مناطقها تابعة لإيطاليا و بعضها الأخر بلدان جديدة بين عامي 1919 و1922 تم تقسيم ألمانيا بالممر البولندي إلى بحر البلطيق تم إقصاء روسيا من المعاهدة بعد حرب أهلية دامية أصبحت الاتحاد السوفيتي.

كثيرون انتقدوا المعاهدة، حيث كتب الاقتصادي المعروف "جون مينارد كينز" قائلا: «...إن قبلنا وجهة النظر أن ألمانيا يجب أن تبقى فقيرة و أولادها جائعون و معوقون فإن أجرؤ على التبوء على أن الانتقام لن يكون بطيئاً... » كما أن الشعب الأمريكي لم يقبل المعاهدة ولم يقرها مجلس الشيوخ حيث قال السيناتور الأمريكي " فيلدرس نوكس" من "بنسل فينيا" «...سيدي الرئيس أنا مقتنع بعد تفكير معمق أن هذه المعاهدة لا تعني السلام بالحرب حرب أفظع و أكثر دماراً من التي انتهت الآن...».

ج- المصاعب الاقتصادية لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

تركت وراءها مصانع محدمة عجز مالي بسبب مصاريف الحرب، وأعداد هائلة من المعاقين، الجرحى، بطالة واسعة بسبب تقليص الجيش وعدم إيجاد أماكن عمل للجنود والضباط المسرحين كما أن الزراعة كانت مدمرة . الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام أدى إلى زيادة البطالة أضف إلى ذلك إن الحرب خلفت وراؤها خزينة حاوية وديون كثيرة.

منذ نهاية الحرب أخذت قيمة المارك الألماني بالتدهور السريع بالمقارنة مع الدولار, العجز المالي الكبير داخليا وخارجيا ودفع تعويضات ساهم كثيرا في هبوط قيمة النقد. في بداية الحرب العالمية الأولى كانت قيمة الدولار تساوي 4 مارك , لكن في أوائل سنة 1921 أصبحت قيمة الدولار 75 مارك، هبوط قيمة العملة أدى هبوط قيمة الأجور و الادخار أدى إلى هبوط معنويات الشعب وإضعاف قوة الأحزاب الاشتراكية .

حدث تحسن معين على الوضع الاقتصادي ولكن في بداية سنة 1923 طلب الحلفاء وخاصة فرنسا وبريطانيا من الحكومة الألمانية أن تدفع تعويضات حربية بقيمة 30 مليار دولار . هذا الطلب أدى إلى حدوث تضخم مالي خيالي . عندما لم يستحب الحلفاء لطلب تأجيل دفع الأقساط وقيام الجيش الفرنسي باحتلال إقليم "الروهر" الذي يحتوي نحو 80% من مناجم الفحم والحديد في كل ذلك ساهم في تدهور النقد الألماني في سنة 1923 و الذي وصل إلى أكثر من 4 مليار مارك للدولار الواحد.

كل هذا ساعد "أدولف هتلر "مؤسس الحزب القومي الاشتراكي من الوصول إلى السلطة بعد فوزه في انتخابات 1932 و قد كان برنامجه يهدف إلى استرجاع قوة ألمانيا كما كانت قبل الحرب و استعادة مكانتها و التخلص من قرارات معاهدة فرساي،و توسيع النطاق الجغرافي للرايخ الألماني. والذي قاد ألمانيا إلى حرب عالمية ثانية.

2- الأزمـات الاقتصاديـــــة.

تختلف طبيعة الأزمات الاقتصادية في الأنماط الإنتاجية القديمة والتي كانت تظهر في شكل أزمات معيشية، ثم أصبحت أزمات صناعية في عهد الثورة الصناعية ، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تغير شكل هذه التقلبات حيث أخذت شكل دورات نمو تتميز بتباطؤ أو تسارع للنشاط.

أ- الأزمة الاقتصادية في الأنماط الإنتاجية السابقة للرأسمالية.

إن الأزمات الاقتصادية التي حدث في التشكيلات الاقتصادية و الاجتماعية في الأنماط الإنتاجية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن الأزمات التي تحدثت في الرأسمالية، فهي أزمات نقص إنتاج، تحدث بسبب كوارث طبيعية كالجفاف أو الزلازل أو كانت ناتجة عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب، و من أمثلة الأزمات الاقتصادية التي حدثت خلال هده المرحلة.

- ❖ الأسباب الطبيعية كقصور جري نهر النيل في مصر، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجار وعيرها من الكوارث الطبيعية أدت إلى نقص في إنتاج المحاصيل الزراعية وحدوث المجاعة.
- ❖ الفساد الإداري في مصر خلال القرن العاشر ميلادي أدى إلى حدوث مجاعة رغم توفر كميات كبيرة من المواد الغذائية إلا أنها كانت محتكرة من طرف أهل السلطة في الدولة.

ب- الـدورة الاقتصاديــة.

الدورة الاقتصادية هي الفترة التي تفصل بين أزمة و أخرى، و تتضمن أربعة مراحل أساسية:مرحلة الأزمة ، الركود، الانتعاش، النهوض.

❖مرحلـة الأزمـة.

تبدأ الأزمة بسب وظيفة النقود كوسيط في عملية التبادل وهذا معناه انفصال عملية الشراء والبيع زمانياً و مكانياً، و بما أن علاقة التعاملات التي تربط الأفراد في المجتمع الرأسمالي بشبكة معقدة من الروابط حيث أن عجز شخص واحد عن الدفع في اللحظة المطلوبة ينتج عنه عجز الآخرين و هذا ما يؤثر على كامل عملية التصريف.و يمكن حصر أهم خصائص مرحلة الأزمة في ما يلي:

- انخفاض الأسعار نتيجة العرض الكبير للسلع وانخفاض الطلب عيها.
- حدوث فائض في إنتاج السلع مقارنة بالطلب الفعلي ، حيث أنه في أوقات الأزمات تبدو السلع مكدسة و لا يمكن تصريفها.
- تقلص حجم الإنتاج نتيجة انخفاض الأسعار و بالتالي انخفاض الأرباح التي تعتبر الدافع المحرك للإنتاج الرأسمالي ففي حالة انخفاض الأسعار لا مصلحة لهم في زيادة الإنتاج
- إفلاس المؤسسات إذ تصبح السلع غير قابلة للتصريف حتى بأدنى الأسعار مما ينتج عنه عدم قدرة الرأسماليون على الوفاء بالتزاماتهم.
- زيادة البطالة وانخفاض الأجور بسب تقلص حجم الإنتاج.

- دورية الأزمات حيث تظهر الأزمات بشكل دوري كل فترة معينة من الزمن. في البداية كانت الفترة الفاصلة بين كل دورة و أخر تبلغ 10 إلى 11 سنة فالأزمة الأولى وقعت سنة 1825 والثانية سنة 1836 والثالثة سنة 1847 ثم أصبحت الأزمات أكثر اقترابا من بعضها البعض ما بين 7حتى 9 سنوات مثل أزمة 1900 ثم أزمة 1907.

❖مرحلـة الركـود.

تتميز مرحلة الركود بالخصائص التالية.

- التخلص من فائض السلع بسبب زيادة الطلب نتيجة انخفاض الأسعار.
- توقف انخفاض الأسعار، حيث في بداية مرحلة الركود تستمر الأسعار بالانخفاض ولكن بدرجة أقل ثم يتوقف انخفاض الأسعار تدريجياً.
- توقف انخفاض الإنتاج، حيث يرتفع حجم الإنتاج قليلا و لكنه لا يبلغ مستواه الذي كان عليه قبل الأزمة.
- انخفاض سعر الفائدة، حيث أن رؤوس الأموال لا تستثمر في الصناعة والتجارة وينخفض الطلب عليها و بالنتيجة تنخفض معدلات الفائدة.

❖مرحلـتي الانتعـاش والنهـوض.

يتصف الانتعاش والنهوض بزيادة الإنتاج و لكن الفرق بين المرحلتين هو أن مرحلة الانتعاش تعيد الإنتاج إلى مستواه السابق قبل الأزمة أما مرحلة النهوض فيرتفع الإنتاج فوق مستواه السابق وحيث أن مرحلة النهوض هي أهم مرحلة وتتصف بما يلي:

- النمو السريع في الإنتاج مثلا في مرحلة النهوض التي سبق أزمة 1857 ارتفع أنتاج الحديد المصهور في انجلترا بنسبة 63 بالمائة وفي ألمانيا تضاعف أكثر من مرتين ونصف وفي أمريكا ارتفع بنسبة 40 بالمائة.
- الارتفاع الكبير في أسعار السلع، حيث يرافق نمو الإنتاج ارتفاع الطلب على السلع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بسرعة، فمثلا ارتفعت أسعار السلع ما بين عامي 1851و 1857 في الولايات المتحدة بنسبة 32 بالمائة و انجلترا 40 بالمائة وألمانيا 43 بالمائة.
- انخفاض حجم البطالة، حيث أن توسع الإنتاج يزيد من الطلب على قوة العمل و يساعد على ارتفاع الأجور كما يرافقه ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.
- زيادة الطلب على القروض خاصة من طرف الصناعيين والتجار و هو ما يرفقه زيادة في أسعار الفائدة.

❖آلية الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش والنهوض.

إن الانتقال من الأزمة و الركود إلى الانتعاش والنهوض يأتي نتيجة الشروط الضرورية للانتقال أهمها:

- انخفاض أسعار السلع يؤدي إلى سرعة تصريفها.
- تقلص حجم الإنتاج، أي أن فائض الإنتاج يختفي تدريجاً.
- انخفاض الأجور يساعد الرأسماليين على تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وتوسيع الإنتاج.
- تلف جزء من السلع نتيجة تراكمها في المستودعات لفترة طويلة أو بشكل مقصود من قبل الرأسماليين فمثلا أثناء أزمة 1929 قاموا بإتلاف جزء من السلع من أجل تخفيف فائض

الإنتاج، ففي الولايات المتحدة جرى سنة 1933 إتلاف محصول القطن في حوالي 10 ملايين هكتار من الأراضي وفي البرازيل كانت الدولة ترمي في البحر سنوياً حوالي 10 ملايين كيس من البن.

- انخفاض الأجور يساعد الرأسماليين على تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وتوسيع الإنتاج

3- **الأزمـــة الاقتصاديـــة** 1933/1929.

تعتبر الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 من بين أكبر الأزمات التي وقعت في نمط الإنتاج الرأسمالي نظراً لما خلفته من تأثير على الصعيد الفكري والواقعي إذ لم تستطع أي وصفة امتصاص أزمة البطالة ولا استرجاع ثقة المستثمرين، حتى سياسة العهد الجديد "new deal" المستوحات من النظرية الكينزية لم تستطع وضع الاقتصاد الأمريكي على سكة النمو إذ تطلب الأمر الوصول إلى الحرب العالمية الثانية و وضع خطة مارشال بعد نهاية الحرب سنة 1950 لبلوغ مستويات النمو السابقة.

أ- **المضاربة في البورصة والخميس الأسود.**

الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين أمة ديناميكية في أوج الرأسمالية واقتصاد السوق، إذ أن كل فرد قادر على تحصيل الثروة ليس فقط من خلال العمل إنما أيضاً عن طريق الدخول في الأسواق المالية والمضاربة في البورصة. فقد كانت كل المؤشرات تدعوا إلى التفاؤل، وبالفعل حصل ذلك إذ ان الأسهم ترتفع قيمتها منذ 1919 أي أنها طوال سنوات و هي في ارتفاع دائم و عن طريق حساب بسيط للتطور الحقيقي لأسعار الأسهم نفترض أننا استثمرنا 400 دولار سنة 1919 في سوق البورصة ضمن حافظة أراق مالية ستصل قيمتها 21000 دولار سنة 1929 قبيل الانهيار أي أن القيمة تضاعفت 52 مرة خلال 10 سنوات.لكن كل شيء تبدل في الخميس من 24 من أكتوبر 1929لتتدهور الأسعار نحو الانخفاض، حيث أنه في 8 جويليه

1932 مؤشر " داوجونز "DOW JONES " انخفضت قيمته لتصل إلى 41.22 أي أقل مستوى عرفه منذ إنشاءه سنة 1896 فانهارت ثقة الأعوان الاقتصاديين فكل من قام بعملية الاقتراض، سواء من أجل الاستثمار أو المضاربة لم يستطع التسديد، كما أن كل المؤسسات انهارت أو أفلست الصغيرة منها والكبيرة.

ب- اتساع الأزمة في العالم.

يرجع سبب اتساع لأزمة لتبلغ العالم بأسره إلى العوامل الرئيسية التالية:

❖اتحاد البنوك الدولية فيما بينها.

إن اتحاد البنوك الأمريكية فيما بينها و كذلك الأوروبية ساعد على اتساع الأزمة فمثلاً البنك الألماني النمساوي الذي لم يستطع التغلب على مديونيته خاصةً أن الجزء الأكبر من أصوله المالية مستثمر في الولايات المتحدة مصدر الأزمة.

❖الحمائيـــــــــــــة.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عقب بداية الأزمة سن قوانين حمائية قصد خفض الواردات الخارجية عن طريق عرف الحقوق الجمركية حتى تسمح للمؤسسات الأمريكية البيع بكل سهولة منتجاتها إلى المستهلك الأمريكي حسب فلسفة "هاولي سومث" hawley smoot" 1930 إذ قاموا برفع الحقوق الجمركية لـ 20000 منتوج مستورد الشيء الذي أدى، وبسرعة إلى خفض الواردات إلى النصف، هذا الحاجز الجمركي قام بنشر الأزمة إلى كل الدول الغربية بداية من سنة 1931 لأن كل الدول الأخرى حذت حذو الولايات المتحدة الشيء الذي أدى إلى خفض الصادرات الأمريكية إلى النصف، معظم الاقتصاديين عرفوا أن هذا القانون سيقوم بتوريع الأزمة فاجتمع 1080 اقتصادي منهم " بول دوغلاس" paul douglas" وكذلك " فيشر" fisher" في ماي 1930 من الرئيس "روزفلت" roosevelt" استخدام حق الفيتو لمنع القرار لكن أحد لم يستمع لهم.

❖أزمـــــــــة الثقـــــــــــــة

إذ أن ثقة العالم اهتزت وهوت الاستثمارات وأصبح الشك في فعالية النظام الرأسمالي، حيث أن أزمة 1929 أعطت حجة للفريق الذي ينادي بفكرة قصور الطلب العام في ظل اقتصاد السوق إذ من الطبيعي أن تطرح نظرية "كينز" kenynes" و التي تُقر بضرورة تدخل الدولة من أجل إعادة بعث الطلب العام.

ج- مخلفـــات الأزمـــة على الصعيـــد الواقـــــعي.

كان تأثير الأزمة مدمراً على كل الدول تقريباً الفقيرة منها والغنية، وانخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين، كما أنخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح. أكثر المتأثرين بالأزمة هي المدن وخاصة المعتمدة على الصناعات الثقيلة كما توقفت أعمال البناء تقريباً في معظم الدول، كما تأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل. و كانت المناطق المعتمدة على قطاع الصناعات الأساسية كالزراعة والتعدين وقطع الأشجار كما أن عدم وجود فرص عمل بديلة. أدت إلى توقف المصانع عن الإنتاج, ونتج عنها أن أصبحت عائلات بكاملها تنام في أكواخ من الكرتون وتبحث عن قوتها في مخازن الأوساخ والقمامة.

تركت الأزمة الاقتصادية الكبرى تأثيراً كبيراً في الأنظمة الرأسمالية فقد تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر إلى اقتصاد موجه وخضعت بعض القطاعات الحيوية كشركة إنتاج الفحم الإنجليزية وشركة المترو الفرنسية لنظام التأميم. كما أسهمت الأزمة في وصول الأنظمة الدكتاتورية إلى السلطة في بعض البلدان كالنازية في ألمانيا. و الفاشية في إيطاليا وأغلقت أسواق كثيرة في وجه التجارة العالمية وتوقف التبادل التجاري واتبعت دول كثيرة سياسة الاكتفاء الذاتي و هكذا كانت الأزمة الاقتصادية الكبرى نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى وسبباً من أسباب قيام الحرب العالمية الثانية.

د- مخلفـــات الأزمـــة على الصعيـــد الفكـــري.

من مخلفات الأزمة على الصعيد الفكري ظهور نظرية كينز في التشغيل والفائدة، حيث ركز "كينز" على الطلب الكلي على أنه هو المحدد للعرض الكي وليس العكس كما كان يعتقد الكلاسيك، وبين العوامل التي تحدد الطلب و وصل إلى نتيجة مفادها أن مع تزايد الدخل الوطني يزيد الميل للادخار على حساب الميل للاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح و انخفاض الميل للاستثمار، بالتالي في أوقات الأزمات يكمن الحل في إنعاش الطلب الكلي عن طريق الإنفاق الحكومي.

هذه الوصفة الكينزية حققت نجاحات متميزة سواء على المستوى الفكري أو الواقعي خلال الخمسينات و الستينيات من القرن الماضي واستطاعت الدول الرأسمالية التغلب على ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار،كما رسخ "كينز" فكرة أن المجتمع الذي يعاني من البطالة ويهدف إلى تحقيق التشغيل الكامل لا بد أن يدفع الثمن في صورة ارتفاع في الأسعار(تضخم).

و مع بداية عقد السبعينات انهارت العلاقة الكينزية بين معدل التضخم والبطالة، عندما اتضح أن الإنتاج الرأسمالي في البلدان الغربية يواجه ظاهرة لم تُعهد من قبل و تداخل مرحلة الأزمة والرخاء في مرحلة واحدة، بمعنى أنها تعاني من البطالة وهي سمة مرحلة الأزمة في الدورة الاقتصادية و تعاني في نفس الوقت من التضخم و هي خاصية الرخاء و هو ما عرف في ما بعد بالركود التضخمي.

هـ- أهـــم النظـــريات المفســـرة للأزمـــة.

اختلفت المدارس الاقتصادية في إعطاء تفسيرات لأسباب الأزمة و من بين أهم التفسيرات و النظريات نذكر:

❖نظريـــــة فائـــــض الإنتـــــاج.

يُرجع أتباع "كارل ماكس" السبب المباشر لأزمة 1929 إلى فائض الإنتاج الذي يعد من التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي الناتجة قابلية تخفيض أجر العامل إلى ما لا نهاية و اعتبار أن العرض يخلق الطلب المكافئ له تؤدي إلى أزمات تكون أكثر قوة مرة بعد مرة إلى أن ينهار النظام الرأسمالي بالكامل.

❖نظريـــــة تراجع الـــطلب الكلي.

صاحب هذه النظرية الاقتصادي" كينز"، ومفادها أن اقتصاد السوق علق في حالة من عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج بسبب تراجع الطلب الكلي وهي حركة تراجعية تتصف بالاستمرار الذاتي أي لا يؤدي نقص الطلب لمرة واحدة لإحداث الركود، بل لابد من وجود نقص مستمر ليشكل حركة ذاتية مستمرة تؤدي في نهاية المطاف لتراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي. و الذي يؤدي إلى حالة من التشاؤم لذا المستثمرين الخواص، بحيث لا يستطيع النظام العود إلى حالة التوازن الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة للوصول إلى وضعية التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج من خلال الاستثمار العمومي بدل من الخاص وبالتالي ضخ سيولة كافية لرفع من القدرة الشرائية داخل الاقتصاد من أجل إرجاع الثقة للمستثمرين الخواص.

❖التفســـــير النقـــــدي للأزمـــــة.

صاحب هذا التفسير الاقتصادي المعروف " ميلتون فريدمان" milton friedman"من المدرسة النقدية حيث يرى أن الأزمات في البورصة الناتجة عن الفقاعة المالية التي و التي كانت المضاربة السبب الأساسي فيها لا مفر من انفجارها في النهاية لكن كان يمكن تفادي انتقال الأزمة من البورصة إلى الاقتصاد الحقيقي عن طريق ضخ السيولة في الاقتصاد من قبل السلطات النقدية للحفاظ على مستويات الفائدة على

الإقراض منخفضة لسماح من خسروا في البورصة الاقتراض بأسعار منخفضة للتعويض حتى يختفي الخوف و الاضطراب في البورصة تدريجياً.

الفصل الخامس: النظـــام الاشـــــتراكي(الوقائع الاقتصادية في البلدان الاشتراكية)

إن الدولة كشكل لتنظيم العلاقة بن الحاكمين والمحكومين ليست جهازاً محايد فوق الأفراد والطبقات، و إنما هي في الأساس جهاز تستخدمه الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة لضمان سيطرتها على الطبقات الأخرى، و هو يتم عن طريق حماية مصالح الطبقات الحاكمة وفرض ارتدها. في التكوين الاجتماعي الرأسمالي و بذلك تكون الدولة هي الأخرى ذات طبيعة رأسمالية تخدم في المقام الأول النشاط الفردي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

أولاً: آليـــــات الانتـــــقال.

يمكن التفريق بين نوعين من آليات الانتقال:

1- آليات الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية.

إن الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية يتم بطريقة تختلف عن تلك التي يتم فيها الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.فقد نشأت الرأسمالية في رحم الإقطاع مثلما تضمن ظهور المدن ونشأة البورجوازية بفعل تراكم رأس المال و نمو الإنتاج السلعي، و هكذا تنحدر علاقات الإنتاج الرأسمالية من صلب المجتمع الإقطاعي،فسيادة العلاقات الإقطاعية (نظام الطوائف)كان من أهم العقبات في طريق تطور الإنتاج الرأسمالي فكانت الثورات البورجوازية ، حيث تم تجريد صغار المنتجين الحرفيين من ممتلكاتهم وطرد الفلاحين من الأرض و نهب المستعمرات و عموما إن السمات الميزة للانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية هي أن علاقات الإنتاج الرأس مالية لأول مرة في الصناعة على غير العادة ثم بعدها انتقلت إلى الزراعة.

2- آلـــيات الانتـــقال من الرأسماليـــة إلى الاشتراكيـــة.

أن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يحدث بطريقة مختلفة عن حالة الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية ذلك أن علاقات الإنتاج الاشتراكية لم تنشأ في رحم المجتمع الرأسمالي، حيث لا يتغير الإنتاج الرأسمالي إلى رأسمالية الدولة إلا في مجالات معينة مثل الصناعات التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها فتتولها الدولة.حيث تتميز طريقة الإنتاج الاشتراكية بأن الإنتاج يتم فيها قصد إشباع الحاجيات و ليس بقصد الربح.

ثانياً: التجربـــــــــة الروسيـــــــــة.

كان يعيش غالبية سكان روسيا القيصرية في ظروف مزرية، و التي لم تتغير إلا قليلا منذ قرون، حيث كان الكل يخضع للسلطة الحديدية من قبل النظام القيصري والنبلاء الروس.و كانت روسيا القيصرية الدولة الأكثر تخلفا في أوروبا في كل المجالات. عاش 80% من السكان كفلاحين، مرتبطين بالأرض وخاضعين لطبقة النبلاء الإقطاعية، ففي مطلع القرن الـ 20، كان نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة أعلى من ثمانية إلى 10 مرات مما كان عليه في روسيا.

كانت حاجات الاقتصاد الروسي لأهم أنواع الأجهزة والمعدات تغطى عن طريق الاستيراد، 100 بالمائة من السيارات 21 بالمائة من الورق 18 بالمائة من الفحم...إلخ وقد كانت هذه التبعية معيقة بشكل كبير في التطور الصناعي والعلمي لروسيا، وهو ما شجع أرباب الأعمال الأجانب على الاستثمار في الموارد الطبيعية، و حققوا من وراء ذلك عائد معتبر إذ وصلت سنة 1914 نسب الرأسمال الأجنبي في الصناعة الروسية إلى 45 بالمائة، والنفطية 60 بالمائة، لذلك انتقد " فلادمير إليتش أُليونوف" الشهير بـ"لنين" الحكومة على السياسة اللاوطنية التي انتهجتها في توظيف رؤوس الأموال الأجنبية.

1- روسيـــا قبيـــل الثـــورة.

كان اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914 نقطة تحول تسببت في انهيار النظام القيصري في روسيا ودخوله في أزمة عام 1917. خسرت الإمبراطورية الروسية 25% من أغنى أراضيها أمام ألمانيا، بالإضافة إلى قتل وإصابة وأسر حوالي 6 ملايين جندي روسي. وأكب الدمار الذي أحدثته الحرب، انهيار كبير في الاقتصاد الروسي. وارتفعت الأسعار وأصبحت أعلى بكثير من الأجور، وتناقصت المواد الغذائية والوقود. وفي أوائل عام 1917، كانت تقضي المرأة العاملة من "بتروجراد" 40 ساعة في الأسبوع في طابور الخبز. وصل فساد النظام القيصري وانعدام كفاءته إلى أعلى مستوياته داخل المجتمع الروسي، حتى أن هذا دفع بعض الموالين للقيصر "نيكولاس الثاني" للتحرك ضد نظامه. انتشرت الإضرابات والمظاهرات المطالبة بتحسين الأجور والتحكم في الأسعار ومعارضة التربح من الحرب، وازدادت في الأعداد والنضالية خلال عامي 1915 و1916.

ذكر تقرير للشرطة في أوائل عام 1917 إن الطبقة العاملة في روسيا كانت على حافة اليأس، أي انفجار بسيط، ومهما كانت الذريعة تافهة، سيؤدي إلى أعمال شغب لا يمكن السيطرة عليها، عدم القدرة على شراء السلع، والإحباط من الانتظار في الطوابير، وارتفاع معدل الوفيات نظرا للظروف المعيشية السيئة، والبرد بسبب نقص الفحم. كل هذا خلق حالة استعداد عند معظم العمال للشروع في تجاوزات وحشية وأعمال شغب بسبب نقص الغذاء. تحول هذا اليأس في 23 فيفري 1917 (8 مارس في التقويم الروسي) إلى ثورة. كان هذا هو يوم المرأة العالمي، احتفل الاشتراكيون والطبقة العاملة بنضال النساء العاملات لتحرير أنفسهن وطبقتهن. كما كتب "ليون تروتسكي"، أحد قادة الثورة الروسية، بعد ذلك الحلقات الاشتراكية الديمقراطية كانت تنوي تنظيم الاجتماعات وإلقاء الخطب وتوزيع المنشورات. لم يتخيل أحد أنه قد يصبح اليوم الأول للثورة.

2- **روســـــيا بعد الثـــــورة.**

في 15 أكتوبر (7 نوفمبر في التقويم الروسي) 1917 قام "لنين" باعتقال الحكومة المؤقتة بقيادة "أليكسندر كرنسكي" - عرفت فيما بعد بثورة أكتوبر - مؤسساً بذلك دكتاتورية لا ترحم حيث كتب في ثورة 1905 قائلاً: "الرعب هو أداة للنظافة الاجتماعية" كان أول ضحاياها القيصر " نيكولاس الثاني" .كما تم وضع برنامج اشتراكية لترسيخ الاستقلال الاقتصادي للبلاد عن طريق الترسيخ الكامل للدولة "البروليتاريا" عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

أ- استخدام سلطة الدولة لقمع الطبقات المستغلة داخل البلاد.

ب-تنظيم الطبقة العاملة قصد بناء الاشتراكية.

ج- إقامة علاقات اقتصادية مفيد مع العالم الخارجي.

و تم تجسيد ذلك عن طريق تأميم الصناعات الكبيرة والبنوك بما فيها البنوك الأجنبية حيث طرح "لينين" مسألة تأميم البنوك واحتكار الدولة للتجارة الخارجية في سلم أولويات سياساته الجديدة كما منع استيراد الكماليات و أقر نظام مقدار نقل الأموال إلى الخارج. كما أقر "لنين" السياسة الاقتصادية الجديدة و التي تهدف إلى تنمية الصناعات الثقيلة و خلق أساس اقتصادي اشتراكي و إقامة التعاون الاقتصادي بين الريف والمدينة. وبعد مجيء سالين(1928-1953) إلى الحكم اعتمد مجموعة من المخططات الرباعية والثلاثية من 1928 إلى 1941 و هو ما مكنه من إحداث تغيير جذري في البلاد، حيث أصبحت قوة عالمية.

3- أســـس النظـــام الاشـــــتراكي.

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي :

أ- الملكيـــة العامـــــة لوسائـــل الإنتـــاج.

تعد الأراضي الزراعية والمناجم والمصانع ووسائل النقل الرئيسية وغيرها من وسائل الإنتاج، ملكًا للدول وعلى ضوء هذا تكون الملكية في المجتمع الاشتراكي تخدم المجتمع ككل مع خضوعها لإطار قانوني تحدد فيه الملكيات الصغيرة التي تحترم كذلك.

ب- التخطيـط المركـــزي للنشـــاط الاقتصـــادي.

التخطيط هو عملية حصر لموارد البلاد وتنظيم طرق استغلالها بكيفية متكاملة منسجمة لتحقيق حاجيات المجتمع، كما يعتبر دراسة مستقبلية لإمكانيات البلاد حيث تعد خطة شاملة لمدّة معينة يتم التحديد فيها للإمكانيات التي يجب استغلالها لتلبية حاجات المجتمع و تطوره،و بهذا يمكن تحقيق تنمية سريعة شاملة و متوازنة.

4- عيـــوب النظـــام الاقتصـــادي الاشـــتراكي

ومن أهم عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

أ- إهمال الحوافز المادية، إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد الأجير عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف إذا لم يُفعَّل قانون التوزيع بحسب كمية العمل ونوعيته.

ب- إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية. وهذا يؤدي إلى تدني مستويات الإنتاجية.

ج- تؤدي مركزية التخطيط إلى عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية ولاسيما تلك التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة.

ثالثا: التجربـــة الصينيـــــة.

تشكل الصين حاليا قوة اقتصادية صاعدة كبرى، فقد بذلت البلاد منذ قيام النظام الجمهوري الاشتراكي الشيوعي سنة 1949 حرب على مظاهر التخلف وبناء دولة مصنعة، وعرف الاقتصاد الصيني نموا سريعا منذ 1979 بعد ابتاع سياسة الانفتاح.

1- الاقتصاد الصيني قبل الشيوعية.

في بدية القرن 19 كان الاقتصاد الصيني يتميز بكونه اقتصاد تقليدياً معتمداً أساساً على القطاع الزراعي ذا إنتاجية ضعيفة في ظل غياب استعمال الآلات، بالإضافة إلى وجود نشاطات للتبادل خاصة بواسطة الملاحة الساحلية لأربع منتجات هي ، الأرز، الشاي ، القطن، الحرير، بالإضافة أن الدولة أن الدولة تتحمل عدة مسؤوليات مثل شق الطرقات وقنوات الري تدعيم الزراعة في الأراضي الجديدة..إلخ.

إلا أنه بعد سنة 1820 شهد الاقتصاد نوع من الركود في إنتاج مصادر الطاقة و الزراعة و الإنتاج الصناعي والحرفي وقطاع المناجم ، ثم دخلت الصين في صراعات دامت قرن من الزمن حتى وصول "ماوتسي تونغ" سنة 1949.

2- فتـــرة حـــــكم "ماوتسي تونغ".

خلال فترة حكم "ماو" اختارت الصين نموذج تنمية يعتمد على التخطيط المركزي، واعتمدت أولاً على إمكانياتها واعتبرت الزراعة هي القطاع الأساسي للتنمية ، أم الصناعة فهي عامل مساعد للتنمية، وكانت التنمية الزراعية قد تحققت بعد اعتماد سياسة " القفزة الكبر"(1958-1962) و تم خلالها التركيز على خفض انجراف التربة واستعمال الأسمدة، و إدخال التكنولوجيا وهو ما سمح للصين من تحقيق ثورة خضراء التي سمحت لها حاليا تغذية أكثر من1.3 مليار صيني

3- سياسة الانفتاح.

بعد وفاة "ماوتسي تونغ"، اعتمدت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الرأسمالي منذ سنة 1978، توج بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001 انتقل فيها الاقتصاد الصيني على المستوى التنظيمي من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد منفتح على الرأسمالية، حيث ظهر التصنيع الحديث في الشريط الساحلي الممتد في القسم الجنوبي الشرقي من البلاد الذي شهد توافد الاستثمارات الأجنبية بشكل مكثف من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كوريا الجنوبية...إلخ.

و لقد حققت "التجربة الصينية" تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ولنا أن نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المتحققة والتي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الصين مما أدى بالنتيجة إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد في الصين. ومن نتائج هذه التجربة ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية

4- بعض المشاكل والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الصيني.

هناك بعض التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني على مستوى:

أ- الطاقـــــــــة

حققت الصين نموا اقتصاديا بلغت نسبته 9.1 % سنة 2003. وأصبحت ثالث مصدر في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا، لكنها بحاجة للمزيد من مصادر الطاقة؛ فهي ثاني مستهلك للبترول، وتستورد 40 % من حاجياتها. والتبعية للخارج لاستيراد المواد الأولية الطاقية والمعدنية، ولتسويق المنتجات المصنعة، تتأثر بالتقلبات المالية والأزمات السياسية العالمية.

ب-**اختلال التوازن في التنمية الاقتصادية بين المناطق.**

تنقسم الصين إلى ثلاث مناطق أساسية: الغرب الأقل نموا و الداخل الفلاحي والساحل المصنع الضيق المساحة يحتكر 85 بالمائة من الاستثمارات الأسيوية وغيرها و90 بالمائة من التجارة الخارجية، وفيه تتمركز المناطق الاقتصادية الكبرى مثل بكين وشنغهاي وهونغ كونغ ،لأسباب طبيعية(التضاريس والمناخ) وبشرية(ارتفاع الكثافة السكانية في الشرق وقدم التعمير وضعف شبكة المواصلات بالداخل). و يسبب التباين الإقليمي في الهجرة من البوادي إلى مدن المناطق الشرقية والجنوبية حيث تتمركز الثروة الاقتصادية.

ج- **المشـاكـل البيئيـة :**

لقد تسبب التصنيع الكثيف في مشكل التلوث (الأمطار الحمضية...) و تقلص الأراضي الزراعية والمجالات الخضراء بسبب التوسع العمراني والصناعي. كما يتجه المجتمع الصيني نحو الشيخوخة نتيجة تحديد النسل بتطبيق سياسة الطفل الواحد، مما ينذر بقلة الفئة النشيطة في المستقبل.

الفصل السادس: الوقائـــــع الاقتصاديـــــة المعاصـــــرة (1945-2008).

إن الحديث عن النظام الاقتصادي العامي الجديد يتوقف على فهمنا للتطورات الاقتصادية والمؤسسية منذ نهاية الحرب العامية الثانية فعلى الرغم من أن التاريخ مستمر لا انقطاع فيه، كانت الحرب العالمية الثانية فاصلا رئيسيا بين مرحلة زائلة وبداية مرحلة جديدة لم تلبث هي الأخرى أن تعرضت لتغيرات عميقة في اثر انتهاء الحرب الباردة.

أولاً: اتفاقيـــة "بروتن ودز" و النظـــام الاقتصـــادي العـــالمي الجديـــد.

وضعت أسس النظام الاقتصادي العالمي في مؤتمر "بروتن ودز" الذي انعقد في جويلة 1944، حيث تمخض الأمر عن إنشاء مؤسستين هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وهما يتعاملان مع قضايا التمويل والنقد على المستوى العالمي، وأما قضايا التجارة، والتي تعرض لها ميثاق "هافانا" في سنة 1947 لكنها لم تتبلور في شكل نتائج عملية حتى نهاية الحرب الباردة، حين أنشئت المنظمة العالمية للتجارة بعد انتهاء جولة "الأروغواي" سنة 1994 لكن قبل ذلك فقد اجتمعت الدول الصناعية المتقدمة في اتفاقية عرفت باسم "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" (GATT).

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أنشئ البنك وفقا لما تقدم باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير(international bank for reconstruction and development) "IBRD" وترجمة التعمير هي الإصلاح (development) فيما بعد استقرت الترجمة بمصطلح "التنمية". وهكذا بدأ البنك تمويل الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاديات المهدمة من جراء الحرب في اروبا ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينيات على قضايا التنمية في دول عالم الثالث، وفي التسعينيات في دول الكتلة الاشتراكية.

لقد أخذ البنك بفكرة رأس المال القابل للاستدعاء بمعنى أن الجزء الأكبر (90 بالمائة) من المساهمات للدول الأعضاء في رأس مال البنك تتضمن التزاما بسداد هذا الجزء عند طلب البنك. أما موارد البنك المالية التي يستخدمها في الإقراض، فإنها تأتي من اقتراض البنك من أسواق رأس المال الدولية. وبعبارة أخرى فإن جل موارد البنك هي موارد مقترضة من الأسواق المالية،حيث يتمتع البنك بجدارة ائتمانية عالية إذ أن رأس المال القابل للاستدعاء يمثل ضمانة للبنك في قروضه وهكذا تحولت مساهمات الدول الأعضاء من الناحية العملية إلى نوع من ضمان التزامات البنك التي يعقدها في شكا قروض وسندات في الأسواق المالية.

2- صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (the international monetary fund) أو"IMF" والذي لا يزال يقوم بإدارة النظام النقدي الدولي وهو بمثابة بنك مركزي للبنوك المركزية وتساهم الدول الأعضاء عن طريق القيام بإقراض عملاتها للصندوق الذي يقوم بإعادة إقراض تلك الأموال لمساعدة الدول التي نواجه صعوبات أو عجزاً في ميزان المدفوعات. لقد لعب الصندوق دوراً ربما فاق دور البنك الدولي وربما يرجع السبب في ذلك إلى أنه قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب وهي العمل على استقرار أسعار صرف العملات وحرية تحويلها

أ- نظام "بروتن وذز" لأسعار الصرف الثابتة والقابلة للتعديل.

بدلاً من النظام القديم (قاعدة الذهب) استحدث نظام "بروتن وذز" سعر التعادل لكل عملة وفقاً لكل من الدولار الأمريكي والذهب. وأصبحت العملات تحدد وفقاً للدولار والذهب، إلا أن طريقة تحديد أسعار الصرف في ما بين العملات استمرت كما كانت في ظل قاعدة الذهب فعلى سبيل المثال: تم تحديد سعر التعادل للجنيه الإسترليني بما يعادل 12.5 £ لكل أوقية من الذهب وبفرض أن سعر الذهب بلغ 35 $ للأوقية فمعنى ذلك أن سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل الجنيه الإسترليني هو: 12.5 £/35 $ =2.80 $ لكل جنيه إسترليني، وعليه اعتبر ذلك هو سعر التعادل الرسمي للجنيه الإسترليني. ويتمثل الابتكار الثوري لنظام"بروتن

وذز" في ثبات أسعار الصرف مع مرونتها وقابليتها للضبط والتعديل فعندما تنحرف إحدى العملات عن قيمتها المناسبة (الأساسية) يمكن آنذاك القيام بتغيير سعر التعادل الخاص بها وضبطه.

ب- انهيار نظام"بروتن وذز" لأسعار الصرف الثابتة والقابلة للتعديل

منذ الحرب العالمية الثانية وعلى مدار الثلاثة عقود التي تلت كان الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسية حيث كانت معظم التجارة الدولية والتمويل تتم عن طريق الدولار كما كانت غالبية المدفوعات تتم في مقابل الدولار و إبان تلك الفترة للنمو الاقتصادي السريع كان العالم يتعامل وفقاً للمعيار الدولاري لكن تلك الصحوة الاقتصادية انطوت على أسباب هلاكها فلقد ازداد عجز الميزان التجاري الأمريكي نتيجة ارتفاع قيمة الدولار بصورة مبالغ فيها إلى جانب العجز في الميزانية من جراء تمويل الحرب "الفيتنامية"، وبحلول 1971 تضخم مخزون الأرصدة الدولارية السائلة بصورة هائلة إلى حد واجهت فيه الحكومة صعوبات بالغة للحفاظ على أسعار التعادل الرسمية وحمايتها، وفي 15 أوت 1971 أعلن الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" رسمياً قطع الرابطة بين كل من الدولار الأمريكي والذهب إلى غير رجعة وضعاً بذلك نهاية نظام"بروتن وذز" لأسعار الصرف الثابتة والقابلة للتعديل. ومنذ ذلك الوقت لم تعد الولايات المتحدة مسوؤلة تلقائيا عن تحويل الدولار إلى أي عملة أخرى أو إلى ذهب مقابل 35 $ للأوقية.

3- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

إزاء عجز العالم عن الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة الدولية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية،فقد تم في 1 جانفي 1948 سريان مفعول الاتفاقية والتي يطلق عليها باللغة الانجليزية (general agreement on tariffs and trade) و اختصارها (GATT)، وهي اتفاقية متعددة الأطراف تنظم التجارة من خلال المفاوضات الجماعية من أجل الوصول إلى اتفاقية تجارية هدفها إزالة العوائق التي تعترض التجارة الدولية وإلى خلق علاقات تجارية دولية متوازنة، ويمكن حصر وظائف "الجات" في ثلاث وظائف رئيسية وهي كالتالي:

أ- وضع المبادئ والأسس والقواعد لتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء الموقعون على الاتفاقية والإشراف على تنفيذها.

ب- تنظم "الجات" جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء وذلك من أجل تحرير التجارة وجعل العلاقات التجارية بين الدول أكثر وضوحاً لتلافي وقوع المنازعات التجارية و قد تم عقد ثماني جولات أخرها كانت جولة "الأروغواي".

ج- حل المنازعات بين الدول الأعضاء بين الدول الأعضاء بعد فشل المشاورات الثنائية لحل الخلاف.

و من أهم القرارات التي اتخذت في جولة "الأروغواي" قرار إنشاء منظمة التجارة العالمية(world trade organization) و اختصارها "WTO" والتي تم التصديق عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والعديد من الدول المتقدمة والنامية في 1 جانفي 1995.

ثانياً: انهيـــار المعسكـــر الاشـــتراكي،العولمـــة،والنظـــام العالمـــي الجديـــد.

بعد نهاية الحرب الباردة سنة 1989، تفكك المعسكر الاشتراكي،وانتهى نظام القطبية الثنائية،وصار العالم يعيش تحت هيمنة نظام القطبية الواحدة الذي تقودها لولايات المتحدة الأمريكية. فما هي العوامل التي ساهمت في تفكك المعسكر الاشتراكي؟وما هي خصائص النظام الدولي الجديد؟ وما هي مظاهر الهيمنة السياسية والعسكرية لنظام القطبية الواحدة على العالم؟.

1- انهيـــار المعسكـــر الاشـــتراكي.

ساهمت النفقات الاقتصادية والمالية الهائلة للاتحاد السوفيتي على الترسانة العسكرية وعلى دعم الحركات والتنظيمات الشيوعية وعلى الحروب الإقليمية بدول العالم الثالث وكذا الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الليبرالية التي قام بها "غورباتشوف" بعد وصوله إلى الحكم سنة 1985..في تفكك المعسكر الاشتراكي، واستقلال الدول المكونة له، ونهاية نظام القطبية الثنائية وظهور النظام العالمي الجديد القائم على القطبية الواحدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

أ- اتفاقية توحيد الألمانيتين الموقعة في 5ماي 1990 على.

نصت اتفاقية توحيد ألمانيا الديمقراطية الشرقية وألمانيا الاتحادية الغربية في دولة واحدة عاصمتها برلين بعد تحطيم الجدار الفاصل بينهما.ثم ترسيم الحدود مع بولونيا،و التزام ألمانيا الموحدة باحترام سيادة الدول المجاورة ،والتزام الاتحاد السوفيتي بسحب قواته العسكرية ،وتعهد فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بانسحابها من كل التراب الألماني.وقد ساهم توحيد ألمانيا في دفع باقي الدول المكونة للاتحاد السوفيتي إلى الاستقلال.

ب- **قيام رابطة الدول المستقلة وبداية تفكك الاتحاد السوفيتي.**

أعلنت جمهوريات بيلاروسيا وروسيا وأوكرانيا صفتهم الدول الأساسية التي أسست الاتحاد السوفيتي سنة 1922- في "منسك" في 8 ديسمبر 1991 ما يلي: عدم الاعتراف بالاتحاد السوفيتي في القانون الدولي ولا في الواقع السياسي وإقرار توقيع اتفاقيات ثنائية بين دول الرابطة للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والصحي وغيرها والتزام دول الرابطة بالتعايش السلمي وحسن الجوار واحترام السيادة والاستقلال والتزام دول الرابطة باحترام مبادئ الأمم المتحدة واتفاقية هلسنكي المؤكدة على احترام حقوق الأقليات والقوميات.

ج- **الإعلان عن نهاية الاتحاد السوفيتي.**

أعلن "ميخائيل غورباتشوزف" أخر رئيس للاتحاد السوفيتي في خطابه في 25ديسمبر 1991 عن نهاية الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة واحترامه للاختيارات الجديدة للدول التي كونت الاتحاد السوفيتي سابقا،وتعهده بعدم استعمال القوة العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للشعوب والقوميات التي أسست رابطة الدول المستقلة(أرمينيا،أذربيجان، روسيا البيضاء،استونيا، جورجيا، كازاخستان، قرغيزستان، لادفيا ،لتوانيا،ملدوفيا،روسيا، طاجاكستان،تركمانستان،أكرانيا، أوزباكستان).

د- **مظاهر تفكك المعسكر الاشتراكي في باقي دول أوربا الشرقية.**

استقلت هنغاريا من المعسكر الاشتراكي وألغت نظام الجمهورية الشعبية،واعتمدت النظام السياسي الليبرالي التعددي القائم على الدستور والتداول السلمي للسلطة عبر تنظيم الانتخابات والفصل بين السلطات، كما أعلنت تشيكوسلوفاكيا عن استقلالها من المعسكر الاشتراكي خلال ثورة سياسية هادئة ألغت نظام الجمهوريات الشعبية وأسست النظام الحر التعددي ونظمت الانتخابات التشريعية الحرة، وانقسمت في

1يناير1993 بشكل سلمي إلى دولتين : جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا. وقد حصلت نفس التحولات في كل من رومانيا وبولونيا وبلغاريا.وبذلك انتهى المعسكر الاشتراكي.

2- العولمة والنظام العالمي الجديد.

أعلن الريس الأمريكي جورج بوش سنة 1991 عن تأسيس نظام عالمي جديد ومثل ذلك نهاية نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة، وبداية عهد جديد تشرف عليه وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية في إطار العولمة.

أ- تعريف العولمة.

من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف جامع مانع للعولمة، وذلك لكثرة الرؤى حولها، والتي تتأثر باتجاهات الباحثين ومواقفهم منها. ولكي نضع لمفهوم العولمة إطاراً عاماً، نستعرض بعض التعاريف والأقوال التي تناولها الباحثون:

- العولمة ترجمة للمصطلح الإنجليزي Globalisation وهي تعني إكساب الشيء طابع العالمية.
- العولمة مشروع حضاري غربي متكامل البنيات، أوجده التلاقي بين التطلعات والحاجات الغربية من جانب، والإمكانات المادية الهائلة التي أوجدتها الطفرات الكبيرة في تقنيات الاتصال والمعلومات والصناعات المتقدمة من جانب آخر.
- العولمة كما يراها الكثير من المفكرين والكتاب هي سيطرة وغلبة ثقافة من الثقافات على جميع الثقافات في العالم.

❖وهناك من فرَّق بين العالمية و العولمة ، فقال إن (العالمية تفتُّح على العالم، وعلى الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي، أما العولمة فهي نفي الآخر، وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي).

ب-**أبعاد العولمة :**

لتغلغل العولمة، وتشعبها في شتى مناحي الحياة ، نتطرق هنا باختصار إلى أبعادها الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية . وذلك لارتباطها جميعاً بالبعد الاتصالي والإعلامي ـ الذي سنتناوله بتفصيلٍ أكثر ـ إذ أن هذه الأبعاد الثلاثة تتخذ من الإعلام والاتصالات الحديثة ـ وعلى رأسها القنوات الفضائية التلفزيونية ـ وسيلة أساسية لتجد طريقها إلى التغلغل والتطبيق .

❖**البعد الاقتصادي:** وهو البعد الأكثر بروزاً في أبعاد العولمة، إذ أن مفهوم العولمة قد كرسته اتفاقية اقتصادية هي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارةحيث بدأت مفاوضات تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وإنشاء منظمة الأمم المتحدة، وطال أمد هذه المفاوضات نظراً لتضارب المصالح، واختلاف وجهات النظر، فلما تعثرت عقدت هذه الاتفاقية المؤقتة لحين الانتهاء من المفاوضات، واستمرت المفاوضات على مدى نصف قرن إلى أن تم التوصل إلى صيغة أنشت على إثرها منظمة التجارة العالمية يتم إلغاء الرسوم الجمركية، وغيرها من القيود ليصبح العالم سوقاً واحدة، ومن ثم يتسنى للشركات أن تقيم المصانع، وغيرها من الأنشطة التجارية في أيّ مكانٍ شاءت من العالم ، كما يمكن تحويل ملكية الدولة للقطاع الخاص ، في إطار ما يسمى بـ (الخصخصة)، وتحرير أسواق المال والأوراق المالية من أيّ قيود.ومن ثم فإن هذه الاتفاقية تتيح للدول الغنية ـ وهي صاحبة رأس المال ـ أن تسيطر على الدول الفقيرة من خلال شركاتها العاملة هناك.

❖**البعد السياسي:** إن الحماية الاقتصادية التي تجدها الشركات الأجنبية داخل الدول، تنعكس على النظام السياسي لهذه الدول، إذ تؤدي إلى تقليص دور الدولة وتراجعه أمام تلك الشركات، التي

تتحرك بدعم ومساندة القوانين الدولية، ومن ثم تتدخل الدول الأجنبية لحماية شركاتها، فتظهر انعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية عامةً في الدولة، ويكون ذلك أكثر وضوحاً في الدول النامية، حيث يتم الحديث عن الديمقراطية، و الحريات العامة، و حرية الإعلام . ويتبعه الحديث عن قوانين الدولة، وأنظمتها تجاه الأقليات، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وغير ذلك مما يسفر عن الأهداف والأبعاد السياسية جرَّاء الاتفاقيات الاقتصادية .

❖ **البعد الثقافي:** من أهداف العولمة في المجال الثقافي، أن يسير البشر على النمط الغربي، ووفق تقليده وسلوكه، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في أنشطة المؤسسات الغربية في الدول النامية، وعلى سبيل المثال ما تقوم به هيئة المعونة الأمريكية، والمعونة الأسترالية، "ونورادا" النرويج، "وسيدا" السويد ، وغيرها . والمؤسسات المذكورة توفر التمويل للجمعيات الأهلية النسائية في دول العالم الثالث،ومن الأنشطة التي تعتبر مظهراً من مظاهر السيطرة الثقافية أيضاً ، مؤتمرات المرأة العالمية ، كمؤتمر بكين الذي انعقد في عام 1995م ، والذي خرج بوثيقة مشهورة تدعو إلى :

- إلغاء التحفظات التي تستند إلى أساس ديني أو حضاري.
- اعتبار أن الأسرة والأمومة والزواج من أسباب قهر المرأة، وأن حق الإنجاب حق مكفول للأفراد والمتزوجين على حدٍ سواء.

وقد خاطبت الوثيقة مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لضمان تطبيقها .

ج- بعض مميزات النظام العالمي الجديد.

❖ **دبلوماسيا:** تزايد دور الأمم المتحدة في تسوية مشاكل ما بعد الحرب الباردة ،كإزالة سلاح الإطراف المتحاربة،ونزع الألغام،وتقديم الرعاية الصحية والإنسانية للاجئين،ورعاية العمليات الانتخابية

والديمقراطية،والحرص على حماية حقوق الإنسان،إلا أنها لم تتمكن إلى حدود اليوم من حل الكثير من النزاعات الدولية كقضية فلسطين مثلا.

❖ **سياسيا:** هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بقراراتها الخاصة، أو بتوجيه قرارات الأمم المتحدة لمصالحها وذلك بحضورها المكثف في اللقاءات والمؤتمرات الدولية وفرضها الحصار والعزلة على الدول المعارضة لسياساتها.

❖ **عسكريا**: حل الأحلاف العسكرية الاشتراكية السابقة (حلف وارسو) والتحاق دوله بحلف الشمال الأطلسي بالإضافة إلى إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط كالكويت والسعودية وقطر.والضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية.

❖ **اقتصاديا:** انتشار نظام العولمة الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى، واحتكارها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزايد حدة الفقر والأمية والأمراض بدول العالم الثالث،واتساع هوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دول الشمال والجنوب، فالاقتصاد العالمي هيكل دولي مكون من دول غير متساوية يحافظ على التقسيم الدولي للعمالة وهو مسؤول عن تراكم رأس المال في الدول الرأسمالية المتقدمة وعن دورة التخلف والتنمية المتدنية في بقية الدول.

❖ **ثقافيا:** هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية تحديدا، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي

❖ **امنيا:** تزايد التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديدا. تزايد الحروب الأهلية والإقليمية بأسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية مثل باكستان،الصومال،رواندا بروندي،رواندا وحاليا العراق وأفغانستان ثم تنامي الهجرة القسرية بسبب الحروب والفقر والكوارث الطبيعية وتزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى.

❖ **بيئيا:** تزايد التحديات البيئية التي تواجه العالم كالاحتباس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث...إلخ.

د- وسائل هيمنة القطب الواحد على العالم.

❖ **الوسائل السياسية والدبلوماسية.**

- توظف الولايات المتحدة الأمريكية قرارات مجلس الأمن للسيطرة على العالم، وذلك بفرض الحصار الاقتصادي على الدول المعارضة للسياسة الأمريكية، كإيران وكوريا الشمالية وكوبا وسوريا والسودان وغيرها، ومنع الشركات المتعددة الجنسيات من الاستثمار في هذه الدول.

- تسحب الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسييها من الدول التي تعتبرها متمردة على سياساتها، وتجمد الأرصدة المالية للشخصيات السياسية المهمة وتمنعها من التنقل لحضور المنتديات الدولية.

- تفتعل الولايات المتحدة الأمريكية مبررات متنوعة قصد التدخل في المناطق العالمية، كقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية،أو الفساد السياسي والإداري ، والتعاطي للصناعة

النووية، أو تزايد أنشطة تهريب المخدرات أو تدمير البيئة أو مبرر احتضان الحركات الإرهابية وغيرها.

- توجه الولايات المتحدة الأمريكية القرارات الأممية بما يتماشى ومصالحها، وتتجاوز الشرعية الدولية في الحالات التي لا تنسجم معها، كاحتلالها للعراق وأفغانستان.وبذلك أصبحت تفرض قوتها على خصومها السابقين كروسيا والصين ودول أوربا الشرقية وحتى على حلفائها في أوربا الغربية واليابان .

❖الوسائل العسكرية:

- توظيف الولايات المتحدة الأمريكية لبنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتبرير تدخلها في المناطق العالمية: فالمادة41 من الميثاق الأممي تنصص على اتخاذ عقوبات اقتصادية و خدماتي ودبلوماسية لإرغام الدول المتمردة على احترام القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي في الأمن والاستقرار،وفي حالة تماديها فيما يهدد السلم والأمن الدوليين فان المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة تجيز لمجلس الأمن الدولي استعمال القوة العسكرية الشاملة البرية والبحرية والجوية لردع الدول المتمردة.

- انفراد الولايات المتحدة بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية،بحكم قوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والعدة الحربية المتطورة من السفن والطائرات والمدفعيات والصواريخ...الخ، وبذلك تتفوق على حلفائها وعلى أعدائها، مما يدفعها إلى القيام بالحملات

الحربية في إطار حلف الشمال الأطلسي أو بشكل انفرادي ضد الجهات المعارضة لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية.

- تزايد حملات الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة: شنت الولايات المتحدة الأمريكية تحت راية الأمم المتحدة حملة عسكرية شنيعة على العراق سنة 1991 أعقبها حصار اقتصادي ساحق إلى غاية سنة 2003،لتعود الولايات المتحدة وحلفائها إلى احتلال العراق دون موافقة الأمم المتحدة.كما تدخلت عسكريا بشكل منفرد في الصومال خلال سنتي 1992-1994.وفي سنة 1999 أقحمت حلف الشمال الأطلسي في حملتها العسكرية على يوغوسلافيا،كما شنت غزوا عسكريا بغطاء أممي على أفغانستان في سنة 2001 وفي الفترة الحالية يتخوف المجتمع الدولي من تداعيات التهديدات والضغوط التي تشنها ضد إيران وكوريا الشمالية وسوريا.

ثالثاً: بروز اقتصـــاديات الدول الأسيويـــــة

لقد شكلت دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند، الفلبين، سنغافورة، تايوان،كورية الجنوبية)أو ما عرف بالنمور الآسيوية تجربة مهمة أعجب فيها العالم بأسره. فقد استطاعت خلال فترة قصيرة لا تتجاوز 25 سنة أن تحقق نمواً هائلاً وتطوراً كبيراً.

الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تجربة النمور الآسيوية:

1- العوامل الداخلية.

تضافرت مجموعة مهمة من العوامل الداخلية لإنجاح تجربة النمو الاقتصادي في دول النمور. بعض هذه العوامل يرجع إلى ظروف الوفرة النسبية للموارد البشرية، وبعضها يرجع إلى السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومات في هذه الدول بالنسبة للوفرة النسبية في عنصر العمل فعندما بدأت هذه الدول تجربتها الإنمائية في الخمسينات كانت تعاني من البطالة، حيث كانت أسواق العمل تعج بأعداد هائلة من القادرين على العمل، ومما فاقم معدلات البطالة حالة الركود الذي خيم على هذه الدول آنذاك وارتفاع معدل نموها السكاني، فلجأت الحكومات في هذه الدول إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة وذات الأجر الرخيص. واتخذت هذه الحكومات مجموعة من الإجراءات لضمان استثمار هذه الميزة النسبية لفترة طويلة:

أ- توفير الغذاء الضروري بأسعار رخيصة باعتباره معيار الدخل.

ب- حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التي تدافع عن حقوقهم.

ج- تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتحاشِ الوقوع في التضخم، من أجل المحافظة على معدل الأجر الحقيقي.

د- عدم وجود قوانين للحد الأدنى للأجور وعدم التشدد في مراعاة ساعات العمل.

وكان من نتيجة هذه السياسات أن أصبح متوسط الأجر في مستوى منخفض جداً مقارنةً مع الأجر في العالم، وبالتالي فإن تكاليف المنتجات التحويلية كثيفة العمالة كانت منخفضة جداً. وفيما عدا وفرة عنصر العمل كانت هذه الدول تتسم بندرة واضحة في الموارد الطبيعية وبالتالي كان اعتمادها على الخارج يكاد يكون كاملاً في تأمين المواد الغذائية والمواد الخام والطاقة. وفي ضوء هذه الندرة الشديدة اعتمدت على إستراتيجية إنمائية محددة، فحواها الاعتماد على مجموعة معينة من الصناعات التصديرية التي تقوم على استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها في الداخل معتمدة على الوفرة النسبية لعنصر العمل.

هذا الأمر أدى إلى ظهور العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول في المراحل الأولى من النمو (الخمسينات والستينات)، لكن حكومات هذه الدول أدركت بأنها إذا لم تستطع استدراك هذا الأمر فإنها ستحاصر بأزمات النقد الأجنبي والديون الخارجية وبالتالي تهديد التجربة بكاملها، لذلك وضعت نصب أعينها أن تصل إلى مرحلة تسبق فيها معدلات نمو الصادرات معدلات نمو الوردات، وهي المرحلة التي وصلت إليها جميع هذه الدول في العقد السابع من القرن العشرين.

أما بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية التي انتقتها حكومات هذه الدول فكانت ذات تأثير ايجابي في خلق البيئة الاقتصادية المحلية المناسبة لدفع قوى النمو والتقدم، أهم هذه السياسات.

أ- الدور الذي قامت به الدولة في بناء شبكة البنية التحتية على درجة عالية من التقدم والكفاءة.

ب- الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة للاستثمار في البشر، من زيادة في مخصصات الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي، وبالتالي فإن ذلك انعكس في نمو إنتاجية العمل من ناحية وفي استيعاب التكنولوجيا المستوردة والدخول في مرحلة التطوير التكنولوجي من ناحية ثانية.

ج- الدور الذي لعبته مجموعة السياسات النقدية والمالية لإبعاد شبح التضخم، وكان لذلك أثر ايجابي في النمو الاقتصادي ونمو الصادرات والسيطرة على الأجور.

د- العناية الخاصة بقطاع الصادرات نظراً لمكانته الإرتكازية في تجارب هذه الدول. فقد حرصت هذه الدول على استقرار أسعار الصرف وعلى إعفاء المواد الوسيطة والسلع الإنتاجية المستوردة اللازمة للصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية، ووفرت التسهيلات المصرفية لتشجيع الصادرات.

هـ- حرصت الدولة لتتجنب الوقوع في فخ المديونية الخارجية أن تقلل باستمرار وبأسرع وقت ممكن من حجم فجوة الموارد (أي الفجوة بين معدل الاستثمار المنفذ والادخار المحلي) وذلك من خلال تشجيع المدخرات المحلية (سعر فائدة مرتفع – تطوير سوق الأوراق المالية – تنويع أجهزة تعبئة المدخرات) ونتيجة لهذه السياسات استطاعت هذه الدول أن تحقق أعلى معدلات ادخار في العالم، الأمر الذي جعلها تتحول إلى بلدان مصدرة للاستثمارات الخاصة اعتباراً من الثمانينات. فعلى سبيل المثال: معدل الادخار المحلي في هونج كونج بلغ 33% من الناتج المحلي الإجمالي، 36% في كوريا الجنوبية عام 1995، سنغافورة 40% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن الديون الخارجية ظلت في حدود آمنة، وكان يمكن خدمة أعبائها دون حدوث ضغوط على سعر صرف العملة الوطنية أو على الاحتياطيات الدولية للبلد. ففي حالة سنغافورة لم تتعد خدمة الدين 0.5% من حصيلة الصادرات 1988، بينما كان هذا المعدل يتراوح بين 25-70% في معظم البلدان النامية.

و- عمدت الحكومات في هذه الدول على انتهاج سياسة واعية لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وتهيئة المناخ المناسب لها لكي تحقق معدلات مرتفعة للربح تغريها على المجيء.

2- **العوامل الخارجية.**

أ- الدور الذي لعبته الحرب الباردة بين العملاقي (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة). فنتيجةً لتبعية أنظمة الحكم لهذه النمور للغرب الرأسمالي فإن المعسكر الغربي حرص على مساعدة هذه الدول بسخاء لتسريع نموها الاقتصادي وتحديثها كنموذج رأسمالي بديل للنموذج الاشتراكي المجاور لها. بالإضافة إلى هذه المساعدات والتسهيلات فإنه نتيجة لوجود قواعد عسكرية للغرب الرأسمالي في هذه البلدان وخصوصاً الولايات المتحدة فإن ذلك خفف من عبء الإنفاق العسكري ومصاريف الدفاع.

ب- نظام النقد الدولي الذي كان يعمل حتى بداية السبعينات، هذا النظام حقق استقراراً عالمياً في أسعار صرف عملات مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن هذا النظام وفر لها الدخول في صفقات تصدير واستيراد طويلة الأجل وهي مطمئنة لعدم وجود تقلبات فجائية وحادة في أسعار الصرف، كما أن هذا النظام وفر لها موارد السيولة عند الحاجة بأسعار فائدة معقولة.

ج- الاستفادة الكبيرة التي حققتها هذه الدول من التخفيضات الجمركية في ضوء النظام العشري للتفضيلات الجمركية التي أقرته الجات في أوائل السبعينات، فلولا إمكانات التصدير غير المعاق إلى البلدان الرأسمالية الصناعية الذي وفرته هذه التخفيضات ما كان من الممكن لتجربة النمور الآسيوية أن تشهد هذا النجاح الذي حققته.

3- **أهم الإنجازات التي حققتها النمور الآسيوية.**

أ- استطاعت هذه الدول أن تغير من بنيان إنتاجها المحلي الإجمالي لصالح القطاعات والفروع ذات الإنتاجية الأعلى وذات الأثر التنموي الانتشاري الواسع.

ب- في ضوء هذا التغيير البنياني، حققت دول النمور معدلات نمو اقتصادي لافتة للنظر من حيث ارتفاعها وبشكل مستمر خلال الفترة 1965-1995، فخلال الفترة من 1965-1980 استطاعت كوريا أن تحقق

متوسط معدل سنوي بحوالي9.6 % و 9.4% في الفترة 1980-1990 و 7.2% ممن 1990-1995، وفي سنغافورة كانت هذه المعدلات 10.1%، 6.4%، 8.7% على التوالي للفترات نفسها. وفي هونج كونج كانت المعدلات 8.6%، 6.9%، 5.6% على التوالي وأيضاً للفترات نفسها. (من أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم)

ج- حققت هذه الدول تقدماً كبيراً في مجال التكنولوجيا. ففي بداية مراحل النمو ركزت هذه الدول على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العالية لعنصر العمل وذلك من أجل امتصاص فائض العرض من القوة العاملة الرخيصة وغير الماهرة والتخلص من مشكلة البطالة والتغلب جزئياً على مشكلة التمويل في المراحل الأولى من النمو لأنها قللت الحاجة إلى الاستثمارات المرتفعة، ثم استطاعت هذه الدول استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

د- التفوق الاستثنائي في مجال التصدير: فقد استطاعت كوريا أن تنمي صادراتها خلال الفترة 1965-1980 بمتوسط معدل سنوي 27.2%، وسنغافورة بمعدل 4.7% وهونج كونج 9.5% خلال الفترة نفسها.

هـ- كانت من نتيجة هذه الإنجازات أن تحسن مستوى المعيشة في هذه الدول واتجاه متوسط دخل الفرد للتزايد وبمعدلات كبيرة.

4- عيوب سلبيات تجربة النمور الأسيوية.

ورغم كل هذه الإنجازات الضخمة إلا أن ذلك لا ينفي ما شاب التجربة من سلبيات وعيوب ونواقص وتناقضات و منها نذكر:

أ- الاستغلال الفادح الذي وقع على العمال والنساء والأطفال.

ب- التفاوت الصارخ الذي حدث في توزيع الدخل والثروة القوميين بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية.

ج- الضعف الشديد لمنظمات المجتمع المدني، وحرمان الناس من حقوقهم في التنظيم النقابي والسياسي وغياب كامل للديمقراطية.

د- الإهمال الشديد للبيئة وما أدى ذلك إلى زيادة درجات تلوث الجو والمياه والأرض.

هـ- .5 الضعف الأساسي في هذه التجربة أنها اعتمدت بثقل كبير على فلسفة التصدير الذي يقود النمو الأمر الذي جعل هذه الدول أكثر حساسية في تلقي الصدمات الخارجية.

5- آلية حدوث الأزمة وأثرها على دول النمور الآسيوية.

بدأ ت ظروف نشوء الأزمة تتشكل بعدما رضخت هذه الدول لضغوط البلدان الصناعية والمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية) ولأصحاب المصالح بتنفيذ سياسات تدخل ضمن ما يسمى بالعولمة، أي الاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي من خلال نهج ليبرالي متطرف يزيح الدولة بعيداً عن الإشراف والرقابة، وكان من أهم هذه السياسات:

أ- إجراء عمليات تحرير مالي ونقدي واسعة شملت التخلص من القيود والضوابط التي كانت مفروضة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية، دخولاً وخروجاً، مع السماح بعمليات الإقراض والاقتراض بالعملة المحلية، وفتح الأسواق المالية في هذه الدول أمام المستثمر الأجنبي.

ب- زيادة سعر الفائدة في الداخل بفارق كبير عن الخارج.

ج- ثبات أسعار الصرف في هذه الدول تجاه الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي وفر ضماناً للمستثمرين الأجانب ضد مخاطر تقلبات هذه الأسعار. وبذلك أصبح بإمكان المستثمر أن يحسب ويقيم بدقة عملياته وأرباحه وتحويلاته للخارج.

د- العجز في الميزان التجاري لهذه الدول، فقد أصبح الميزان التجاري في هذه الدول خلال الثمانية عشر شهراً السابقة للأزمة يعاني من العجز، ويعود ذلك إلى التراجع الذي حدث في الصادرات والنمو الكبير الذي طرأ على الواردات. بالنسبة للصادرات فإن تراجعها كان بسبب:

- ❖ موجة الركود الاقتصادي العالمي عموماً، وفي البلدان الصناعية خصوصاً التي تستوعب الشطر الأكبر من صادرات هذه الدول.
- ❖ ارتفاع درجة التنافس بين صادرات هذه الدول، فهذه الدول لم تقم أي نوع من التكامل الإنتاجي فيما بينها. فكل دولة لجأت إلى تنمية وتطوير الصناعات والفروع ذاتها التي نمّتها وطورتها الدول الأخرى، الأمر الذي خلق صفة هيكلية تعاني منها، وهي ارتفاع درجة التنافس فيما بينها.
- ❖ دخول الصين كمنافس قوي لهذه الدول حيث أصبحت تنتج السلع نفسها التي تخصصت بها النمور الآسيوية وتقوم ببيعها بأسعار تنافسية شديدة بسبب رخص كلفة العمل الصينية مقارنة بكلفة العمل في النمور الآسيوية.

أما بالنسبة للواردات، فقد شهدت خلال الثمانية عشر شهراً السابقة على الأزمة نمواً كبيراً بسبب إجراءات تحرير التجارة الخارجية وخفض الضرائب على الواردات وبالذات على السلع الكمالية والمعمرة وغير المعمرة التي تستهلكها الطبقة الوسطى التي زادت دخولها وارتفع مستوى معيشتها وبدأت تميل لتقليد الأنماط الاستهلاكية الغربية. في ضوء السياسات السابقة أصبحت دول النمور الآسيوية نقطة جذب شديدة لحركة رأس المال المالي العالمي المضارب، وبعد أن كانت هذه الدول مراكز جذب قوية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي أصبحت منذ انتهاجها لهذه السياسات مركز جذب للاستثمارات الأجنبية في الحوافظ المالية. كان المستثمرون الأجانب يدخلون إلى هذه الدول بالدولار ثم يقومون بتحويله إلى عملة البلد واستخدام حصيلة ذلك في شراء الأراضي والعقارات والأوراق المالية، والمضاربة عليها، مما رفع سعرها بشكل مصطنع، ثم يقومون بعد ذلك ببيع هذه الأصول محققين بذلك أرباحاً كثيرة يحولونها إلى دولارات من سوق الصرف المحلي، في ضوء سعر الصرف الثابت، للخارج. ومع تزايد هذه التحويلات للخارج تعرض سعر الصرف للعملة الوطنية لضغوط شديدة، بلغت ذروتها في حالة "تايلاند" يوم 2 جويلية 1997.

6- الأزمـــــــــــة.

فمنذ الربع الأول من عام 1997 كان العجز في الحساب الجاري وكذلك الديون الخارجية وأعباء خدمتها قد تصاعدت على نحو واضح مما جعل الكثير من المتعاملين في سوق الأوراق المالية وسوق الصرف الأجنبي في تايلاند يتنبئون بأن البلد مقبل على تخفيض في قيمة عملته، وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي الذي أدخل كمية معينة من رأسماله بالدولار إلى البلد ثم حولها إلى "البات"(عملة تايلاند) ليستثمرها بعد ذلك في الداخل، سوف يخسر بعد حدوث التخفيض، لأن قيمة أصوله المستثمرة، مقومة بالدولار، سوف تنخفض. وحينما ساد هذا الشعور بدرجة قوية بين المستثمرين الأجانب والبنوك الأجنبية وتجار العملة وسرت إشاعة قوية بأن السلطة النقدية في تايلاند سوف تتخلى عن تثبيت "البات" تجاه الدولار، تزايدت موجات بيع الأصول المالية منذ الربع الأول من هذا العام (1997). وقام البائعون بشراء الدولار من السوق المحلي والخروج به من تايلاند. ومنذ ذلك الوقت بدأ سعر صرف "البات" يتعرض لضغط واضح، حاول بنك تايلاند المركزي مواجهة هذا الضغط من خلال ضخ المزيد من الدولارات، مستخدماً في ذلك احتياطياته الدولية لكي يدافع عن سعر صرف البات، وخسر البنك المركزي في أسبوع واحد 20 مليار دولار بعد أن تعرض البات لحركة محمومة من المضاربات من تجار العملة. وفي 2 تموز 1997 بيعت كميات هائلة من الأوراق المالية ومن حصيلة بيعها تم شراء مقادير كبيرة من الدولار الأمريكي من سوق الصرف المحلي. ولم تفلح جهود البنك المركزي في وقف التدهور في سعر صرف البات رغم ضخ كميات هائلة من الدولار في السوق. فقام بنك تايلاند المركزي بالتخلي عن ربط "البات" بالدولار وقرر تعويم سعر صرفه في ذلك اليوم، مما أدى إلى مزيد من تدهوره، لدرجة أن سعر صرف البات في هذا اليوم وحده تدهور بنسبة 20% واستمر التدهور وزاد في خطورة الأمر، أن هذا الانخفاض الذي حدث في سعر الصرف قد اقترن أيضاً بتدهور شديد في حجم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، مما أدى إلى مزيد من إضعاف الثقة في "البات" وأضعف بالتالي من الجدارة الائتمانية للاقتصاد التايلندي في الأسواق الدولية. وسرعان ما انتشرت النيران في باقي النمور الآسيوية بسبب الطبيعة المتشابهة والمتنافسة لاقتصادياتها (حيث كل دولة

نمت وطورت الفروع والصناعات نفسها التي نمتها وطورتها النمور الأخرى)، ومن هنا فإن أي تخفيض يطرأ على قيمة عملة أي دولة الأمر الذي ربما يؤدي إلى تحسين صادراتها، سرعان ما يؤثر في باقي النمور الأخرى مما يدفعها أيضاً إلى التخفيض (وهو ما يعرف بحرب التخفيضات).

لقد صاحب ذلك هبوط حاد في أسعار الأوراق المالية، أصاب المتعاملون بها خسائر رأسمالية فادحة. فخلال الفترة من جويلية إلى أكتوبر 1997 هوت أسعار الأسهم بنسبة تقدر بحوالي 65% في ماليزيا وتايلاند والفلبين واندونيسيا. وأعلن الأمين العام لمنظمة آسيان، أنه منذ جويلية1997 وحتى أوائل ديسمبر 1998 بلغ حجم خسائر النمور الآسيوية 700 مليار دولار. بالإضافة إلى حركة النزوح الهائلة التي حدثت لرؤوس الأموال الساخنة لخارج البلاد. ومما زاد الطين بلة، أن البنوك التجارية المحلية والشركات الكبيرة كانت قد تورطت في الاقتراض الخارجي قصير الأجل، حيث كانت تقترض من أسواق النقد الدولية ثم تقوم بتحويل قروضها التي حصلت عليها بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة المحلي إلى العملة المحلية وإعادة إقراضها أو استخدامها في عمليات المضاربة، وبالذات في مجال الأراضي والعقارات، ولهذا فإنه حينما تدهور سعر الصرف للعملة المحلية في صيف 1997 تعرضت هذه البنوك والشركات لمتاعب شديدة جداً، لأنه أصبح عليها أن تشتري الدولار بأسعار متزايدة (مقوماً بالعملة المحلية) لكي تدفع ديونها الخارجية قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية، الأمر الذي ألحق بها خسائر جمة. وزاد الموقف حرجاً أن البنوك التجارية لجأت إلى استخدام أصولها قصيرة الأجل في استثمارات طويلة الأجل، مما عرض الكثير منها لحالات الإعسار المالي (نقصان السيولة النقدية)، بل ولحالات عدم القدرة على الدفع (الإفلاس) وفوق ذلك ما قامت به بعض البنوك من إفراط في زيادة الائتمان المصرفي فوق حدود الأمان المصرفي المتعارف عليها، للمضاربة في البورصات وفي سوق الأراضي والعقارات، مما أوقعها في مشكلات عويصة فيما بعد. وكان من الطبيعي، في هذه الحالة، أن لا تتمكن هذه الدول من دفع أعباء ديونها الخارجية في هذا العام. بالإضافة لما أحدثه النزوح الهائل لرؤوس الأموال إلى الخارج من تزايد في العجز في موازين مدفوعاتها، وهو الأمر الذي تطلب مزيداً من الاقتراض الخارجي. لكن المقرضين كانوا قد أحجموا عن توفير القروض التي طلبتها

هذه الدول بسبب التدهور الذي حدث في سمعة جدارتها الائتمانية في أسواق النقد الدولية. مما دفع الحكومات في هذه الدول إلى طلب التوقف عن سداد الديون الخارجية، والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة وطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الذي أخذ يكيل الاتهامات والانتقادات لهذه الدول وللسياسات التي اتبعتها بالرغم من أنه قبل فترة قصيرة من وقوع الأزمة كان يشيد بتجربة هذه البلدان.

7- **الدروس المستفادة من هذه التجربة.**

أ- إن الأزمة التي اندلعت في دول النمور الآسيوية قد وضعت حداً للأوهام التي راجت حول العولمة ومزاياها للبلدان النامية.

ب- كان من المعتقد لدى كثير من الاقتصاديين، أن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية قد نجمت عن تضخم الإنفاق الحكومي ودور الحكومات في النشاط الاقتصادي وعن ممارسات القطاع العام. وقد كشفت أزمة دول النمور الآسيوية عكس ذلك، حيث أن تفاقم المديونية الخارجية فيها، والتي فجرت الأزمة عام 1997 لم تكن راجعة للنشاط الحكومي بل نتيجة للميل المفرط للقطاع الخاص في هذه الدول للاستدانة من الخارج.

ج- إن البلد الذي يتسرع في فتح اقتصاده وسوقه على السوق العالمي وإلغاء القيود على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال في أي وقت تشاء وانفتاح الأسواق النقدية والمالية أمام نشاط هذه الأموال يضع مصيره في قبضة المضاربين.

د- لا بد من الاستفادة من الوفرة النسبية التي يتمتع بها البلد في عناصر الإنتاج في تحديد مجالات الإنتاج والتخصص واختيار التكنولوجيا.

هـ- أكدت الأزمة على حقيقة أساسية وهي أن تفاقم الديون الخارجية كان وسيظل دوماً هو المستنقع الرئيسي الذي تنفجر فيه الأزمات المالية والنقدية، وهي الطريق الذي يقود إلى جهنم، أي إلى طلب

إعادة جدولة الديون والرضوخ لبرامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي ذات الطابع الانكماشي وما يتلو ذلك من تفجير البطالة والركود وارتفاع الأسعار وزيادة الفقر والحرمان وارتهان موارد البلاد والتحكم في مسارات النمو لصالح خدمة أعباء الديون المؤجلة.

و- كما كان غياب الديمقراطية وانتشار الفساد في كل المجالات وسوء توزيع الدخل القومي لصالح فئة قليلة من المجتمع وغياب الشفافية، الدور الهام في تفاقم أزمة هذه البلدان.

ز- كشفت هذه الأزمة على ضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة وأهميته في ضبط آليات الحركة للنشاط الاقتصادي.

ح- لفتت هذه الأزمة الانتباه إلى ضرورة السعي للتعاون والتضامن والتكامل الاقتصادي فيما بين دول العالم الثالث.

رابعاً: الأزمـــــــــة الماليـــــــــــة 2008.

ابتدأت الأزمة المالية العالمية المعاصرة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي؛ مما يعني أن الأزمة أثرت على معظم دول العالم, و أن دول العالم العربي ليست بمنأى عن أعباء الأزمة العالمية ونتائجها السلبية بسبب علاقاتها الاقتصادية والمصرفية الدولية التي وفرتها القنوات والأساليب المختلفة. أما درجة التأثر فتختلف من دولة لأخرى كما يؤكد عبد الحي يحي زلوم بقوله :" يتفاوت تأثير الأزمة على الدول العربية من دولة لأخرى بناء على التزامها بالعولمة, غير أن أبرز الخاسرين من العرب هم الدول النفطية فقد خسروا بشكل كبير سواء على مستوى الاستثمار المحلي أو العالمي حكومات وأفرادا, ويتوقع أنهم فقدوا أكثر من 50% من قيمة استثماراتهم".

1- طبيعة الأزمة المالية العالمية

لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية لكن يمكن القول أنها اضطراب حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية أو مالية أو حقوق ملكية للأصول المالية (المشتقات المالية),أو هي التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول. وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية, فان تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي كتضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار, مما يجر إلى أزمة اقتصادية, بل حتى إلى ركود اقتصادي. وقد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية ارتبطت أسبابها بالظروف العالمية السائدة بدءا من أزمة الركود العظيم خلال الفترة (1929 – 1933), وأزمة سوق المناخ الكويتي عام 1982م, ثم أزمة المكسيك عام 1994م, وأزمة الدول الآسيوية عام 1997م, وأزمة الأرجنتين عام 1998م, وغيرها من الأزمات. لكن منذ فبراير 2007م إلى سبتمبر 2008 ظهرت معالم أزمة مالية عالمية, والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير؛ فقد أصابت هذه الأزمة أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر, مما دفع العديد من المؤسسات الخاصة والحكومات إلى البحث عن مخرج من مأزق الأزمة.

2- أسباب الأزمة المالية العالمية

تكمن أسباب الأزمة المالية العالمية في الآتي:

أ- الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

شهد الاقتصاد الأمريكي ركودا ملحوظا في عام 2008م, ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي, فقد هبط مؤشر داو جونز"Daw Jonze" الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة, وانخفض مؤشر ستاندارد أند بور(S&P) 75 نقطة, وانخفض مؤشر ناسداك"NASDAQ" 95.2 نقطة. ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الركود زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار, والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ3.2 %, كما وصل إجمالي النفقات العامة إلى 2.98 تريليون دولار, بارتفاع بلغت نسبته 9.1% عن سنة 2007, وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990م. ومن جانب آخر انخفض متوسط سعر المنازل في أميركا بنسبة 9.5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999م. وفي الواقع إن الاقتصاد الأمريكي هو السبب الأساسي وراء الأزمة المالية, ووراء انتقالها إلى البلدان الأخرى؛ والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم, بالتالي فإن ظهور الركود الاقتصادي فيها سينعكس على صادرات دول العالم الأخرى, ناهيك عن التقلبات الواضحة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى, وعن العولمة الاقتصادية التي جعلت دول العالم سريعة التأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب-قروض الرهن العقاري.

نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%, فانكب المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت المصارف

على إعطاء المزيد من القروض العقارية, مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار العقارات, فأصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلا يساوي 300 ألف دولار.

إن ازدهار سوق العقارات أدى إلى ارتفاع حجم التمويل العقاري، الأمر الذي مثّل ضغطاً إضافياً على الطلب على العقارات بسبب وفرة التمويل وشروطه الميسرة. ومن جانب آخر قامت المؤسسات المالية التي أخذت هذه العقود الائتمانية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود سوق ثانوية مهمتها التجارة في هذه القروض وبيعها لعدة مرات, والنتيجة أن الفجوة بين الأسعار الحقيقية والأسعار السوقية قد اتسعت إلى حد كبير. وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية(الرهون الأقل جودة) أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، والواقع أن حجم القروض كان يعطى أولوية على نوع القروض.

وحتى يطمئن المستثمر قامت هذه الشركات بالتأمين على القروض والسندات في حالة التعثر وعدم السداد. ويتكرر السيناريو والنتيجة المتوقعة والمحتملة أن المدين الأول قد يعجز عن السداد فيضطر إلى بيع العقار. ونتيجة تخلف كثير من المدينين عن السداد أصيب العديد من المؤسسات المالية بالعسر المالي الحقيقي, كما أن السندات العقارية فقدت قيمتها السوقية, فضلا عن قيام العديد من مؤسسات القروض المالية بإعطاء قرض ثانوي على نفس البيت، وأصبح البيت الواحد إما مرهون لأكثر من جهة، أو عليه أكثر من رهن.

ج- توريق الديون العقارية

التوريق عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول, وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون (التي اقترضها الذين اشتروا المنازل) من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال. فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدامها لإصدار أوراق مالية جديدة

يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة. وهكذا تضاءل الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر, كما تضاءلت دقة تقييم الضمانات.

د- **نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية.**

في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العقارات، ومن ثم غرق المواطنون في الديون، وأصبحت المؤسسات النقدية على مشارف الإفلاس، وساعد على هذا الوضع المتأزم أربعة عوامل:

الأول: يتمثل في شبه غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي.

الثاني: يتركز في المضاربات المحمومة في "وول ستريت".

الثالث: يدور حول انتشار استخدام أدوات مالية مبتكرة، وهي المشتقات.

الرابع: ينحصر في فساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات؛ مما جعلها لا تهتم كثيرًا بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها؛ فمثلاً بلغت مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان براذرز" (486) مليون دولار عن عام 2007م.

ومما لا شك فيه أن سياسات التحرير المالي ساهمت في زيادة حدة هذه المشكلة.

و- **استخدام المشتقات المالية.**

المشتقات هي أدوات مالية استحدثت بغية التحوط أولا, والمضاربة على ارتفاع وانخفاض الأوراق المالية ثانيا، وهي تشمل: المستقبليات والخيارات والعقود الآجلة والمبادلات. وقد بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها 25372 بليون دولار أمريكي في نهاية شهر 2009/6, وهي موزعة كالآتي: (2470 مليار دولار أمريكي عقود مشتقات العملات), (15478 مليار دولار أمريكي عقود مشتقات سعر الفائدة), (879

مليار دولار أمريكي عقود مشتقات الأسهم)(689 مليار دولار أمريكي عقود مشتقات السلع), (5855 مليار دولار أمريكي عقود مشتقات أخرى). أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة يقدر الآن من قبل بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون, أي اكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي.

هـ- **أسباب أخرى.**

- ❖انتشار الفساد الأخلاقي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس.
- ❖نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى.
- ❖ التوسع في الإنفاق الاستهلاكي.
- ❖التوسع في منح بطاقات الائتمان بدون رصيد.

المصادر والمراجع

أولاً: بالعربية

I. الكتب

1- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**،دار الشروق، الطبعة الأولى،1995 القاهرة.

2- حازم الببلاوي، **الاقتصاد الدولي المعاصر**،عالم المعرفة الكويت 2000.

3- خزعل البيرماني، **التاريخ الاقتصادي**، موجز في تاريخ التطور الاقتصادي لاوربا منذ العهود الوسطى حتى بداية الحرب العالمية الثانية، بغداد، 1969.

4- رفعت المحجوب، **الاشتراكية، دراسة في الاقتصاد السياسي**، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966.

5- روبرت غليبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى، 2004، دبي الإمارات العربية المتحدة.

6- ساموبلسون و نورد هاوس، **علم الاقتصاد**،مكتبة لبنان ناشرون،الطبعة الأولى، بيروت لبنان،2006.

7- علي عبد الفتاح أبوشرار،**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر التوزيع والطباعة الطبعة الثانية، عمان الأردن،2010.

8- فائق طهبوب، محمد سعيد حمدان، **تاريخ العالم الحديث و المعاصر**، الشركة العربية للتسويق ، القاهرة.2008.

9- محمود عبد المولى :**تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية .للتوزيع، تونس.

10-محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، لم يتم تحديد دار النشر، الجزء الأول، الإسكندرية مصر، 1993.

11-مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج)**، 2007، جامعة القاهرة، مصر.

12-ول وايرل ديورانت،**قصة الحضارة**، تقديم د.محي الدين صابر، ترجمة د.زكي نجيب محمود ، دار الجليل الجزء الأول من المجلد الأول ، بيروت لبنان،1988.

II. المقالات و الأبحاث.

1- أحمد عثمان التويجري، **الدين والعولمة ، المجلة العربية**، العدد 273 ،فيفري2000.

2- ألان ماس، **كيف مُهد الطريق للثورة الروسية**، ترجمة محمود نبوي، مقال، لم يتم ذكر لا سنة و لا جهة النشر ولا مكان النشر.

3- الجبوري عبد القادر في محاضرات **تاريخ الوقائع الاقتصادية** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة عنابة 2010.

4- بربر علوي السادة، **العولمة طريق الهيمنة** ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 409،ديسمبر 1999 جانفي2000.

5- عبد الرحمان تيشوري، **تجربة النمور الأسيوية**،صحيفة الحوار المتمدن العدد،09،2005/11/1373 نقلا عن الموقع www.aheawr.org

6- عامر يوسف العتوم،**أسباب الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية**،قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية،بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن،لم يتم تحديد التاريخ.

7- غراهام ايفانز و جيفري نوينهام،" **المركنتلية** "، في:" **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**"،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط2، بنغوين للنشر، مارس 2000، نقلا عن موقع : http://www.elibrary.grc.to/ar/penquin.php

8- كرستين روبرتس ،**ثورة فبراير**، ترجمة محمود نبوي، مقال، لم يتم ذكر لا سنة و لا جهة النشر ولا مكان النشر.

9- محمد عابد الجابري، **العولمة والهوية الثقافية** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 248 ، أكتوبر 1999.

10-مطانيوس حبيب ، " **التجارية الماركنتلية** "، الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية) "، نقلا عن الموقع: http://www.arabency.com

11-

ثانيا الكتب الأجنبية

1- Fabrice mazerolle, **histoire des faits et des idées économiques,** notes de cours 1ère année de licence 2008 Marseille France.

2- Philip.k Hitti **History of the Arabs** 1970 Macmillan Education UK.

المواقع الالكترونية

1- http://www.civilizationguards.com

2- شريط وثائقي عن الحرب العالمية الأولى ، **أكابوليكس**، عرض في قناة نشيونال جيوغرافيك العربية نقلا عن موقع http://www.youtube com